رسائل ودلالات..المؤتمر التحضيري الأول لملتقى الاتحاد الوطني في الموصل

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 31
الاحد
2025/02/16

No. :7988

msc
Munich Security Conference

التعددية القطبية

تقرير ميونيخ للأمن 2025

اهمية كبيرة لمشاركة رئيس الاتحاد الوطني في مؤتمر ميونخ

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- اهمية كبيرة لمشاركة رئيس الاتحاد الوطني في مؤتمر ميونخ
- رسائل ودلالات..المؤتمر التحضيري الأول لملتقى الاتحاد الوطني في الموصل
- "باختصار"... كتاب يضم مقالات السيدة هيرو إبراهيم أحمد
- هيرو خان.. رمز النضال والمقاومة النسوية الكردية
- سعدي احمد بيرة : الموصل الحدباء عنوان التنوع العراقي
- الاتحاد الوطني يؤكد على مبدأ الشراكة الحقيقية كأساس للحكومة الجديدة
- العثور على رفات 17 من شهداء البيشمركه في مقبرة جماعية قرب الحويجة
- رئيس الجمهورية يصادق على قوانين العفو والأحوال الشخصية وإعادة العقارات
- محادثات رئيس مجلس الوزراء العراقي في مؤتمر ميونخ
- محادثات رئيس اقليم كردستان في مؤتمر ميونخ

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- الحقوقي سليمان مصطفى: قراءة في قانون انتخاب مجلس النواب
- أ.د. عامر فياض: نحو خطاب سياسي خارجي موحد للعراق

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- اوجلان في ذكرى اعتقاله: أيّ نداء؟ أيّ تسوية؟
- بابيك: اوجلان و إخراج القضية الكردية من الصراع إلى الديمقراطية
- د.سعيد الحاج: تركيا وفرصتها الذهبية لحل المعضلة الكردية

المرصد السوري و الملف الكردي

- ردود فعل كردية رافضة للإقصاء من لجنة الحوار الوطني
- مؤتمر باريس.. إجماع على دعم الانتقال في سوريا واشادات فرنسية بـ(قسد)
- مركز دراسات : مساعي عودة فرنسا إلى سوريا وصراع المصالح مع تركيا

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- تغطية خاصة لمؤتمر ميونخ ...
- (التعددية القطبية)... تقرير ميونيخ للأمن 2025

الاخيرة:

- سوران الداودي : الاتحاد الوطني ودوره المحوري في المعادلة الأمنية

العدد: 7988... 2025-02-16

اهمية كبيرة لمشاركة رئيس الاتحاد الوطني في مؤتمر ميونخ

تلقى رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني، الخميس، دعوة رسمية للمشاركة في أعمال مؤتمر ميونخ للأمن في ألمانيا ، المنعقد في ١٤- ١٦ من شهر شباط الجاري في مدينة ميونخ الألمانية.

وقد عقد على هامش اجتماعات المؤتمر العديد من الاجتماعات واللقاءات السياسية والدبلوماسية مع المسؤولين رفيعي المستوى والقادة السياسيين والامنيين والاقتصاديين للدول المشاركة في المؤتمر.

ويشكل مؤتمر ميونخ الأمن منصة فريدة من نوعها على مستوى العالم لبحث السياسات الأمنية ويكاد يكون المكان الوحيد الذي يجتمع فيه هذا الكم الهائل من ممثلي الحكومات والأحزاب السياسية إلى جانب نخبة من الخبراء وصنّاع القرار في مجالات السياسة والدبلوماسية والأمن الدولي .

مباحثات مع وزير الدولة الألماني للشؤون الخارجية

هذا و التقى بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الجمعة ٢٠٢٥/٢/١٤ توبياس ليندنر، وزير الدولة الألماني للشؤون الخارجية، على هامش مشاركته في مؤتمر ميونخ للامن في ألمانيا.

واكد الاجتماع «ضرورة التنسيق والتعاون وتعزيز العلاقات الثنائية من أجل تعزيز المساعي لحماية الأمن

والاستقرار في المنطقة».

كما تم تقييم الوضع في سوريا وغربي كوردستان بعمق، حيث اكد الرئيس بافل «حرص الاتحاد الوطني على إيجاد حل سلمي للقضية الكوردية في سوريا».

واعلن رئيس الاتحاد الوطني «أن حماية حقوق جميع المكونات، ولاسيما الكورد، ومشاركتهم في القرارات وإعادة بناء سوريا الجديدة، ستكون ضمانا لاستقرارها»، موضحا «ان اي جهد خارج ذلك الهدف سيزيد الوضع تعقيدًا، لذا فان من مسؤولية الجميع دعم حماية المنطقة وتكثيف الجهود للوصول الى حل وطني شامل في هذا الشأن».

لن ننسى الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانبنا ولم يتخلو ا عنا

والتقى رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الجمعة ٢٠٢٥/٢/١٤ ناتاليا بوزيريف، عضو الجمعية الوطنية الفرنسية في لجنة الدفاع بالبرلمان، على هامش مشاركته في مؤتمر ميونخ للامن.

واكد الرئيس بافل خلال الاجتماع «ضرورة مواصلة التنسيق والتعاون المشترك بين الجانبين من أجل توحيد الجهود وترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة، بما يسهم في تحقيق المزيد من الرفاهية لبلادنا».

كما جـدد الرئيس بافل رغبة الاتحاد الوطني والشعب الكوردي في تعزيز العلاقات التاريخية وتطوير التعاون المشترك مع فرنسا في مختلف المجالات، وخاصة من الناحية الاقتصادية والدبلوماسية، معلنا ان "الاتحاد الوطني يقدر مواقف دولة فرنسا وشعبها المساندة للشعب الكوردي، ومستذكرا دعم السيدة دانييل ميتران، التي ساندت ودعمت القضية الكوردية في مراحل النضال الصعبة».

واكد الرئيس بافل «لن ننسى الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانبنا ولم يتخلو ا عنا، وننظر الى تلك العلاقات بتقدير ونريد تطويرها».

وتم تبادل الآراء حول الوضع في الشرق الأوسط، خاصة في سوريا والقضية الكوردية في غربي كوردستان، وأكد الرئيس بافل جلال طالبانى «ضرورة حماية حقوق جميع القوميات والمكونات في إطار سوريا الجديدة"، وقال: «ينبغي احترام نضال وتضحيات الشعب الكوردي في غربي كوردستان والمشاركة الفعالة في إعادة بناء بلدهم، وان أي محاولة للإقصاء، والخروج من هذا الهدف الوطني ستلقي بظلالها على استقرار المنطقة».

مباحثات مع الجنرال ديفيد بترايوس

ضمن سلسلة اللقاءات التي يجريه بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في مؤتمر ميونخ للامن في المانيا، التقى يوم الجمعة ٢٠٢٥/٢/١٤ الجنرال ديفيد بترايوس، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) والقائد السابق للقيادة الوسطى للقوات الأمريكية.

وجرى خلال الاجتماع، «مناقشات شاملة حول الوضع الأمني في إقليم كوردستان والعراق والمنطقة، واهمية الاستقرار الامني وتعزيز السلام في الشرق الأوسط».

كما تم التأكيد على» ضرورة استمرار الحوار البناء بين جميع الأطراف من أجل التغلب على التحديات الأمنية».

وتطرق الاجتماع، الى بحث سبل توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإقليم والولايات المتحدة، حيث أعرب الرئيس بافل عن استعداده الكامل من هذه الناحية في إطار حماية المصالح العليا وخدمة الشعب، وتعزيز البنية الاقتصادية في البلاد.

مباحثات مع رئيس لجنة الدفاع في البرلمان البريطاني

اجتمع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٥/٢/١٥ في ألمانيا، مع تان ديسي رئيس لجنة الدفاع في البرلمان البريطاني.

وخلال الاجتماع تحدث الرئيس بافل جلال طالباني باهتمام، عن دور بريطانيا في استتباب الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة، وقال: «الاتحاد الوطني الكوردستاني حريص على تنمية جميع العلاقات التي تصب في خدمة الأهداف السامية لبلدنا»، مبديا تقديره لدعمهم المتواصل للشعب الكوردي وتقوية كيان اقليم كوردستان.

وفي جانب آخر من الاجتماع، جرى التباحث حول الأحداث السياسية والأمنية في المنطقة والعراق واقليم كوردستان، حيث تم التأكيد على ضرورة حماية الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وشدد الرئيس بافل على أهمية مواصلة الحوار والتفاهم بين جميع الأطراف، بهدف الوصول الى حل سلمي للمشكلات والتغلب على التحديات.

مباحثات مع مستشارة الرئيس الفرنسي

كما والتقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٥/٢/١٥ السيدة آن كلير مستشارة ايمانيول ماكرون الرئيس الفرنسي.

وتم خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر حول «آخر المستجدات السياسية على مستوى الإقليم، العراق، والشرق الأوسط» حيث أكد الاجتماع «ضرورة واهمية التنسيق والحوار بين جميع الأطراف من اجل الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة».

وأعرب الرئيس بافل جلال طالباني عن شكره للشعب والحكومة الفرنسية على تقديم المساندة للشعب الكوردي خلال الحرب على ارهابيي داعش، وقال: « توسيع التعاون والتنسيقات العسكرية سيكون فرصة مناسبة للحفاظ على الامن والسيطرة على تحركات فلول داعش»، ومن هذه الناحية اوضح الرئيس بافل آليات ازاحة المعوقات امام التحديات الأمنية.

مباحثات مع مستشار الأمن القومي البريطاني السابق

والتقى بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٥/٢/١٥ جوناثان باول، مستشار الأمن القومي البريطاني السابق، على هامش مشاركته في مؤتمر ميونخ للأمن في ألمانيا.

وخلال الاجتماع، استعرض الرئيس بافل جميع القضايا والتطورات في إقليم كوردستان والعراق والمنطقة، وقدم «الرؤية والاستراتيجية الوطنية للاتحاد الوطني الكوردستاني تجاه التحديات الراهنة»، معربًا عن «دعمه الكامل للجهود الرامية الى ازالة العقبات وتحقيق الأمن والاستقرار».

كما شدد الرئيس بافل على «أهمية وضرورة تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين اقليم كوردستان والعراق من جهة، وبريطانيا من جهة أخرى، بما يخدم المصالح العليا للطرفين ويساهم في ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة».

وكانت مواجهة فلول ارهابيي داعش وتنسيق الجهود العسكرية محورا آخر في اللقاء، حيث تبادل الجانبان وجهات النظر حول هذا الملف، وتم التاكيد على «ضرورة استمرار التنسيق والتشاور المستمر لمنع اي فرصة لتحركات الإرهابيين والتصدي للمخاطر الأمنية».

من جانبه، اكد مستشار الأمن القومي البريطاني السابق «التزام بلاده بدعم استقرار إقليم كوردستان ومواصلة التعاون، واعلن ان «بريطانيا تولي اهمية كبيرة لمكانة الإقليم وستواصل تنسيقاتها».

اهمية ورسائل مشاركة الرئيس بافل في مؤتمر ميونيخ

وتعتبر مشاركة بافل جلال طالباني في مؤتمر ميونيخ خطوة دبلوماسية مهمة تؤكد على دور الاتحاد الوطني كلاعب سياسي وأمني فاعل يسعى إلى بناء شراكات دولية لخدمة القضية الكردية اضافة الى المسيرة الديمقراطية في العراق وتعكس اهتمام الحزب بتعزيز دوره الإقليمي والدولي، وتأتي هذه الخطوة في سياق استراتيجي له عدة أبعاد:

١. تمثيل الاتحاد الوطني والكرد على الساحة الدولية:

• مشاركة بافل طالباني في المؤتمر، الذي يُعد من أهم المنصات الأمنية والسياسية في العالم، تبرز الاتحاد الوطني كممثل مهم للكرد على الساحة الدولية وتعزز موقفه السياسي داخل العراق وخارجه لدوره في مقارعة الارهاب ببسالة وكذلك هويته الداعمة للحريات وحقوق الانسان وحل الازمات بالحوار والتفاهم.

٢. مناقشة قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب:

• بالنظر إلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة في العراق وإقليم كردستان، يمكن للرئيس بافل أن يلعب دورًا في طرح قضايا الإرهاب، خاصة تهديدات تنظيم داعش، وطلب استمرار الدعم الدولي لتعزيز الاستقرار في الإقليم .

٣. تعزيز العلاقات مع الدول الكبرى:

• المؤتمر يشكل فرصة للرئيس بافل للقاء قادة دوليين وصناع القرار في أوروبا وأمريكا لمناقشة تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع إقليم كردستان، والحصول على دعم دولي لقضايا الإقليم والعلاقة مع الحكومة الاتحادية .

٤. الدفاع عن حقوق الكرد:

• يمكن للرئيس بافل استخدام المنصة للدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية للشعب الكردي في العراق، والمطالبة بالدعم الدولي لحل القضايا العالقة بين بغداد وأربيل وسبل دعم مساعي توحيد قوات البيشمركة كقوى باسلة في استتباب الامن ومكافحة التطرف والارهاب ضمن التحالف الدولي لمكافحة الارهاب.

٥. بحث مستقبل العراق:

• من خلال الاجتماعات الجانبية في المؤتمر، قد يسعى بافل طالباني إلى طرح رؤية الاتحاد الوطني لمستقبل العراق، خاصة فيما يتعلق بتقاسم السلطة، الحكم الفيدرالي، وتعزيز الشراكة السياسية بين المكونات العراقية واهمية التشريعات النيابية اضافة الى التركيز على ضرورة تشكيل مجلس الاتحاد لاهميته في ضمان استقرار سياسي ودستوري اكثر للعراق .

٦. إظهار الاتحاد الوطني كشريك موثوق:

• المشاركة في المؤتمر تعطي انطباعًا بأن الاتحاد الوطني قوة سياسية معتدلة ومنفتحة على التعاون الدولي، مما يعزز دوره كلاعب محوري في المشهد السياسي العراقي والكردستاني.

رسائل ودلالات..المؤتمر التحضيري الأول لملتقى الاتحاد الوطني في الموصل

بدأ السبت ٢٠٢٥/٢/١٥، المؤتمر التحضيري الأول للملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكوردستاني، بمشاركة عبدالقادر الدخيل محافظ نينوى وممثلي جميع مكونات المحافظة، وعدد من أعضاء المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني.

في بداية المؤتمر رحب آراس محمد آغا مسؤول مركز تنظيمات الموصل للاتحاد الوطني الكوردستاني، بالضيوف، وقال: «وفق النظام الداخلي للاتحاد الوطني يجب أن يعقد الملتقى بصورة دورية، وبدء المؤتمرات التحضيرية من الموصل، يظهر الأهمية الكبيرة التي يوليها الاتحاد الوطني لهذه المدينة، ويعمل على تقديم المزيد من الخدمات لها، ولاسيما بعد كل المعاناة التي لاقاها على يد إرهابيي داعش».

وأضاف آراس محمد آغا: «نحن نقدر دماء شهدائنا في هذه المنطقة، كما إن مشاركة جميع المكونات في الملتقى دليل على أن الاتحاد الوطني مدافع حقيقي عنهم ويريد خدمتهم، والرئيس بافل جلال طالباني يسير على نهج الرئيس مام جلال، وينظر بأهمية الى مدينة الموصل، كونها مدينة رائدة في التعايش السلمي المشترك»، مؤكدا» كالاتحاد الوطني نرى من واجبنا خدمة هذه المناطق بصورة أفضل، حيث لم تقدم لها الخدمات اللازمة في الماضي، وحاليا بجهود السيد المحافظ، هناك خطوات جادة بهذا الاتجاه، مع التأكيد على ضرورة استتباب الاستقرار في المحافظة».

ووفق النظام الداخلي المصادق عليه في المؤتمر الخامس للاتحاد الوطني الكوردستاني، فإن ملتقى الاتحاد الوطني هو نشاط رسمي دوري وإحدى محطات النضال الرحبة لكوادره.

المحافظ: ننظر الى الاتحاد الوطني من منظور الرئيس مام جلال

من جهته ألقى عبدالقادر الدخيل محافظ نينوى، كلمة خلال المؤتمر، قال فيها: «ننظر الى الاتحاد الوطني الكوردستاني من منظور الرئيس مام جلال الذي لم يكن يمثل الكورد فقط، بل كان ممثلا للشعب العراقي كافة، وقد وصلنا الى ما نحن عليه اليوم في ظل دماء شهدائنا».

وأضاف محافظ نينوى: «شهدت المحافظة تطورات كبيرة وستراتيجية مقارنة بالسابق، وجهودنا متواصلة لتقديم المزيد من الخدمات، وإنهاء جميع أشكال التمييز بين المكونات».

الهدف من الملتقى تفعيل العمل التنظيمي

وحول الهدف من عقد ملتقى الاتحاد الوطني الكوردستاني، صرح فهمي برهان مسؤول سكرتارية الملتقى الثاني، لـ PUKMEDIA، قائلا: «الهدف من الملتقى هو تفعيل العمل التنظيمي برؤية ونضال سياسي جديد، حيث يشارك في هذا المؤتمر نحو ٧٠٠ كادر، موزعين على اللجان التي تعمل في إطار هذه الأهداف».

وأضاف فهمي برهان: «الأعضاء والكوادر يشاركون بفعالية في هذا المؤتمر الذي يعقد في الموصل ويستمر ٣ أيام، وستؤخذ آراؤهم بنظر الاعتبار في العمل المستقبلي للاتحاد الوطني»، مشيرا الى أن المشاركين موزعون على ٧ لجان، وسترفع توصيات اللجان الى سكرتارية الملتقى، وبعد المؤتمرات التحضيرية الـ ١١ ستبدأ المرحلة الثانية من الملتقى».

مرحلة ورؤية جديدة

الى ذلك اشار مسؤول مركز تنظيمات الاتحاد الوطني الكوردستاني في محافظة نينوى آراس محمد آغا مسؤول أشار إلى انه "تم عقد الملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة الموصل ثاني أكبر مدينة في العراق، حيث للاتحاد الوطني الكردستاني في هذه المدينة مكانة وثقل كبيرين منذ عام ٢٠٣ ولغاية اليوم "، مبينا أنه "بسبب الظروف الامنية التي شهدتها المدينة في السابق لم تكن نشاطات الاتحاد الوطني الكردستاني في المدينة بالمستوى المطلوب، ولكن بعد استقرار الأوضاع فيها وسيرها نحو الأفضل لن يدخر الاتحاد الوطني جهدا في خدمة هذه المدينة "، معربا عن أمله بان يكون هذا الملتقى جامعا لكل التوجهات والآراء والمشاركة فيها وإغنائها بأفكارهم وطروحاتهم سواء أكانوا أعضاء في الاتحاد الوطني أم من باقي الأطياف والمواطنين .

وأضاف "ولا بد هنا من الإشارة إلى ان كل مكونات المدينة شاركوا في مستهل أعمال الملتقى، وعلى رأسهم محافظ نينوى عبد القادر الدخيل كرئيس للوحدة الإدارية في المحافظة ، بالإضافة إلى مشاركة عدد كبير من شيوخ وعشائر المدينة ومن كل القوميات والطوائف والأديان والقوات الامنية في الملتقى"، مؤكدا مضيهم على نهج الرئيس الراحل مام جلال، ومشاركة هذا العدد الكبير من كل القوميات والمذاهب في الملتقى هو دليل على أن الطريق الذي يسير عليه الرئيس بافل طالباني والقيادة السياسية للاتحاد الوطني الكردستاني هو نفس نهج الرئيس الراحل جلال طالباني ".

لماذا اختيار الموصل ؟

ومن جانبه أوضح رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس محافظة نينوى محمد الكاكائي أن " سبب اختيار

الاتحاد الوطني الكردستاني مدينة الموصل لانطلاق أعمال ملتقاه الثاني، يعود للإرث الغني الذي تمتلكه مدينة الموصل وكذلك تأريخه الفكري والديني العريق، بالإضافة إلى ثقله السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي لتكون الموصل مكملة لمخرجات ملتقاه الاول"، لافتا إلى أن " المشاركة الواسعة من كل الأطياف والتوجهات في الملتقى يأتي من أجل إغناء الاتحاد الوطني للخروج برؤى وافكار تخدم جميع أبناء المحافظة وتكون نقاطا اسياسية لبرنامج الحزب ".

الانتقال الى باقي المحافظات في كردستان والعراق

وبدوره قال مسؤول إعلام مركز تنظيمات الموصل للاتحاد الوطني الكردستاني غياث السورجي إن " ملتقى اليوم للاتحاد الوطني الكردستاني الذي عقد في الموصل سينتقل لاحقا إلى باقي المحافظات في كردستان والعراق، وخصوصا المحافظات التي يمتلك فيها الاتحاد الوطني الكردستاني ثقلا جماهيريا وتنظيميا"، مبينا أن " كل الامور والمحاور والقضايا التي تطرح للمناقشة في الملتقى سيجمع في تقرير ويرفع إلى اللجنة العليا لأعمال الملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكردستاني لتدخل مستقبلا ضمن برامج وخطط الاتحاد الوطني تجديدا لسياسة الاتحاد الوطني وسيرها على التطورات الراهنة التي تحصل في الداخل والخارج ".

إرث غني

وفي السياق ذاته أوضح مسؤول المكونات في مركز تنظيمات الموصل للاتحاد الوطني الكردستاني حسين درمان الخالدي" تعد نينوى عراقا مصغرا من ناحية التركيبة والكثافة السكانية وعدد المقاعد"، منوها إلى انه " تعد المحافظة الثانية بعد العاصمة بغداد من حيث الكثافة السكانية، والأولى من حيث تعدد الأديان والمذاهب والقوميات، وعليه قرر الرئيس بافل طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني واعضاء المكتب السياسي إطلاق الملتقى الثاني للحزب منه ".

طروحات ورؤى جديدة تكون أساسا لعمل الاتحاد

وفي الشأن ذاته قال مسؤول علاقات مزكز تنظيمات الموصل للاتحاد الوطني الكردستاني نجاة السورجي إن " الملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكردستاني الذي انطلق من مدينة الموصل هو تجمع جماهيري وحزبي يشارك فيه كل الأقوام والمذاهب والأفكار والتوجهات التي تسكن مدينة الموصل وغيرها، من أجل الخروج بأفكار وطروحات ورؤى جديدة تكون أساسا لعمل الاتحاد الوطني الكردستاني في خدمة هذه المدينة العريقة، ويكون سندا لأبنائها في الحكومة المحلية والاتحادية وفي كل المجالات الحياتية التي تخص المدينة ".

اختيار الموصل مبادرة جميلة

كما وعلق الناشط المدني سفيان سلو على أعمال الملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكردستاني الذي عقد في الموصل قائلا إن " عقد هذا الملتقى على أرض الموصل هو مبادرة من قبل الاتحاد الوطني لإدامة التواصل مع أبناء هذه المدينة بكل طوائفها وأعراقها واديانها بدون استثناء"، مؤكدا على " أهمية هذه الخطوة من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني كون الموصل ثاني اكبر محافظة عراقية بعد العاصمة بغداد وهو خليط من كل القوميات والمذاهب والأديان، وأيضا للاتحاد الوطني الكردستاني ثقل في هذه المدينة لما له من قاعدة جماهيرية واسعة بين أبنائها ".

الموصل الحدباء عنوان التنوع العراقي

*سعدي احمد بيرة

إن اختيار مدينة الموصل الحدباء الفيحاء لانعقاد الملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكردستاني لم يأت من فراغ ، بل كان اختيارا موفقا يدل على مدى أهمية هذه المدينة العريقة ودورها الحضاري في التاريخ .

فالموصل هي عاصمة الحضارات الانسانية ومدينة الأنبياء ومقام الأولياء ، وهي مدينة الفكر والثقافة والفن صدرت للعالم نوابغ فكرية وفنية من أمثال اسحاق الموصلي وزرياب وعثمان الموصلي ومنير وجميل بشير وغيرهم من الأفذاذ الذين أثروا تراث بلدنا بعطاءاتهم ونتاجاتهم الفنية والثقافية .

إذن هي مدينة ظهرت فيها بواكير الحضارات الانسانية إلى جانب ثرائها الفكري والثقافي . حتى اسمها يعني "نقطة الربط والوصل "باعتبارها حلقة الوصل بين الشرق والغرب .

لم تكن هذه المدينة العريقة في يوم من الأيام وحيدة الهوية، بل كانت طوال تاريخها المشرق مدينة متعددة الهويات العرقية والاثنية والدينية والتي تتمثل في جوامعها الشامخة وكنائسها الشاخصة وهنا يكمن سر تألقها وازدهارها كأحد الحواضر الإنسانية الكبرى في التاريخ.

وكانت الموصل ولم تزل مدينة جامعة لكل أطياف النسيج العراقي من العرب والكرد والمسيحيين والتركمان

والإيزيديين والشبك والصابئة المندائيين ، يجمعهم حب الانتماء للمدينة واحتضانها لجميع مكونات الشعب العراقي دون تمييز . وهنا يصدق قول الشاعر أبو حزم الموصلي :

وقد اضحت لي الحدباء داراً وأهل مودتي يلوى العقيق
أرض يحن إليها من يفارقها ويحمد العيش فيها من يدانيها

ومن هنا ينبغي علينا أن نحافظ على هذه الروحية من الانتماء والتعايش السلمي ونتمسك بها من أجل الدفاع عن هذه التعددية وعن ثقافة التعايش والتسامح بين الموصليين أو الموصلاويين لكي تبقى الموصل مركزا للاشعاع الحضاري وتأبى أن تختزل في ثقافة محددة أو هوية عنصرية أو طائفية معينة .

قد تكون هذه الهوية الوطنية للموصل وهذا التعايش الأخوي بين مكوناتها والذي استمر طوال عصور التاريخ سببا في استهدافه من قبل الجماعات الإرهابية لتنظيم داعش بغرض إعادة هذه الحاضرة التاريخية إلى عصور الظلام والتخلف . ولكن هبة أبناء المدينة وبالتعاون مع القوات العراقية والبيشمركة تمكنوا من افشال هذا المخطط الخبيث وتحرير المدينة من أيدي هذه القوى الظلامية ، واستعادت الموصل بهائها وجمالها لتبقى إلى الأبد مدينة (أم الربيعين) .

نحن اليوم نقف على أرض الموصل الحدباء لنؤكد بأن الاتحاد الوطني الكردستاني ومعه الشعب الكردي في إقليم كردستان سيبقى وسيظل إلى جانب اخوانه في المدينة لأن ما يجمعنا أكبر بكثير مما يفرقنا ، فمصيرنا واحد ومستقبلنا واحد وتطلعاتنا واحدة وهي اعادة بناء المدينة بجوامعها وكنائسها ومراقدها لتستعيد مجدها الحضاري ولتبقى رمزا شامخا من رموز تحدي القوى الظلامية ومخططاتهم الخبيثة .

لقد جئنا اليوم إلى هنا لنرى دجلة الخير وهو ينساب آمنا مطمئنا يروي الزرع والظمأ كما كان عطائه منذ آلاف السنين ونستعيد معه مناظر ذلك الإشعاع الحضاري الذي انطلق من على ضفافه لتنير البشرية في أرجاء المعمورة .تلك الضفاف قال فيها الجواهري :

يا دجلةَ الخير يا نبْعاً أفارقُهُ
على الكراهةِ بين الحين والحينِ
إنّي وردْتُ عيون الماءِ صافيةً
نبْعاً فنبْعاً، فما كانت لترويني

نأمل أن يكون هذا اللقاء بادرة للعديد من اللقاءات والملتقيات الأخرى ويسهم في تعميق أواصر الأخوة والمحبة بيننا ، ونأمل أن يسهم أيضا في بناء أسس التعاون المشترك لاعادة البناء وتحقيق الأمن والسلام لهذا البلد .

نحن في الاتحاد الوطني نؤمن ونعمل من أجل التواصل مع كل جهد يسعى إلى تدعيم أسس هذا التعايش المنشود بين جميع المكونات ، ومن هذا المنطلق عملنا وسنعمل من أجل الاستمرار في النهج الذي خطه الزعيم الراحل الكبير مام جلال حين شدد طوال مسيرته النضالية على امتداد ستين عاما على الأخوة العربية الكردية والحوار الوطني من أجل تحقيق السلام والتعايش الأخوي .

* عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني
*موسوعة ايلاف

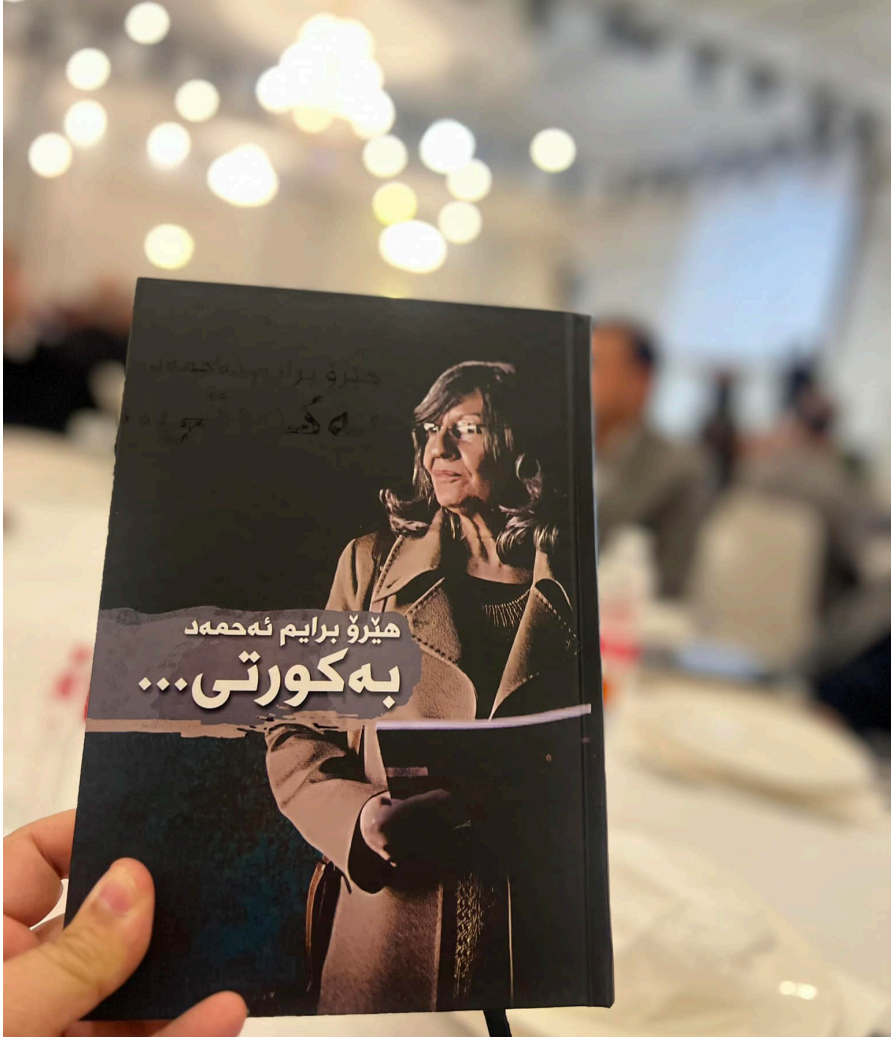

«باختصار»... كتاب يضم مقالات السيدة هيرو إبراهيم أحمد

صدر حديثا كتاب جديد بعنوان (باختصار)، يضم مقالات كتبتها السيدة الأولى سابقا هيرو إبراهيم أحمد، ونشرت في فترات متفاوتة بمجلة (خاك) وتخص مراحل النضال في الجبل وحقبة ما بعد انتفاضة ١٩٩١.

واحتضن فندق رامادا وسط السليمانية، الخميس ٢٠٢٥/٢/١٣، مراسيم تعريف الكتاب الذي يقع في ٢٨٢ صفحة ويحوي الجوانب التاريخية والمجتمعية والسياسية والنقد والإدارة في إقليم كوردستان.

وقال مسؤول بورد الإعلام في مكتب الإعلام والتوعية التابع للاتحاد الوطني الكردستاني لطيف نيرويي في كلمة خلال المراسيم، إن «الكتاب يتألف من جزأين رئيسين، يختص الأول منه بنضال الجبل ويروي الأحداث مثلما هي»، مبينا أن «الجزء الثاني من الكتاب يختص بحقبة ما بعد انتفاضة ١٩٩١، ومقالاته أشبه بمشاريع مع حديث عن العقبات وعرض الحلول».

واختار المقالاتِ وحررها الكاتبُ آكو غريب، الذي قال في كلمة إن «الواجب يستدعي منا جمع المقالات التي نشرتها السيدة هيرو إبراهيم أحمد في مجلة خاك، وضمها في دفتي كتاب لتقديمه للقراء والمراكز الثقافية».

واضاف، أن «المقالات رغم كونها تعبير عن رأي كاتبها إلا أنها شاملة وكأنها كتبت ونشرت لتقرأ في عصرنا الحالي».

هيرو إبراهيم أحمد شخصية نضالية وسياسية ذات تأثير كبير في التاريخ الكردي والعراقي الحديث بدأت مسيرتها في الجبال جنبًا إلى جنب مع الرئيس مام جلال والبيشمركة، مرورا بدورها المؤثر كسيدة أولى للعراق، ووصولاً إلى قيادتها الحكيمة داخل الاتحاد الوطني الكردستاني وهي تمثل رمزا للدور النضالي والسياسي للمرأة الكردية، ومثالا على القوة والالتزام في خدمة قضايا الوطن والشعب .

هيرو خان..
رمز النضال والمقاومة النسوية الكردية

سوران الداودي: عندما يُذكر اسم هيرو إبراهيم أحمد، لا يتبادر إلى الأذهان فقط كونها زوجة الزعيم الكردي الراحل جلال طالباني، بل تبرز صورتها كإحدى المناضلات الأوائل اللاتي لعبن دورًا محوريًا في الحركة التحررية الكردستانية. لم يكن نضالها تابعًا لشخص آخر، بل كان نتيجة إيمانها العميق بقضية شعبها، ووقوفها إلى جانب المقاتلين من البيشمركة في أصعب الظروف، حيث كانت جزءًا لا يتجزأ من معاناتهم وتضحياتهم.

دادا هيرو: أم البيشمركة ورفيقة النضال

في جبال كردستان، حيث خاضت البيشمركة معارك شرسة ضد الأنظمة القمعية، لم تكن هيرو خان مجرد مراقبة أو زوجة زعيم، بل كانت مناضلة تعيش البساطة ذاتها التي يعيشها المقاتلون. لُقبت بـ***"دادا هيرو"***، أي الأم هيرو، نظرًا لدورها الرعائي والإنساني، فقد كانت تقدم الدعم المعنوي واللوجستي للمقاتلين، وحرصت على تخفيف معاناتهم في ظل الحروب والحصار.

كانت تؤمن بأن المرأة قادرة على أن تكون فاعلة في كل المجالات، وليس مجرد عنصر داعم، ولهذا لم تكتفِ بالدور التقليدي، بل أصبحت جزءًا من صناعة القرار السياسي والعسكري في الحركة التحررية الكردستانية.

الريادة في الإعلام والمنظمات الإنسانية

لم يكن اهتمام هيرو إبراهيم أحمد بالنضال المسلح فقط، بل لعبت دورًا بارزًا في تأسيس الإعلام الكردي، حيث كانت من أوائل الداعمين لإنشاء مؤسسات إعلامية تخدم القضية الكردية وتنقل صوت الشعب إلى العالم. كما أسست منظمات إنسانية كانت مخصصة لخدمة النساء والأطفال، وسعت إلى تحسين ظروفهم في مخيمات النزوح وأثناء الأزمات.

كان لها دور محوري في تعزيز دور المرأة الكردية، حيث شجعت النساء على الانخراط في السياسة والإعلام والمجتمع المدني، إيمانًا منها بأن تحرر المجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا بمشاركة فعالة من النساء. كما سعت إلى خلق فرص عمل للنساء وتوفير بيئة تدعم تعليم الفتيات، إدراكًا منها لأهمية دور المرأة المتعلمة في بناء مجتمع قوي.

دورها في التقريب بين الأطراف السياسية الكردية

إلى جانب نشاطها الإنساني، لعبت هيرو خان دورًا مهمًا في التقريب بين الفصائل السياسية الكردية، حيث كانت تؤمن بأن وحدة الصف الكردي هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقلال والحرية. ومن خلال علاقاتها الواسعة، حاولت دائمًا تخفيف حدة الخلافات الداخلية والعمل على تعزيز الحوار بين القوى المختلفة.

إرث نضالي مستمر

لا تزال هيرو إبراهيم أحمد تمثل رمزًا خالدًا للنضال النسوي الكردي، فقد ساهمت في تشكيل هوية المرأة الكردية المقاومة، وأثبتت أن المرأة ليست فقط داعمًا للرجل في المعركة، بل شريكًا أساسيًا في بناء المستقبل.

لقد كانت مثالا للمرأة القوية والمثابرة، التي لم تنكفئ على ذاتها، بل خرجت إلى الميدان وعملت على تغيير واقع شعبها، واضعة بصمة واضحة في التاريخ الكردي. فقصتها ليست مجرد حكاية عن زوجة زعيم، بل هي ملحمة كفاح نسوي وسياسي، حيث صنعت لنفسها مكانة مستقلة كأحد أعمدة النضال التي حفرت اسمها بأحرف من نور في وجدان شعبها.

الاتحاد الوطني يؤكد على مبدأ الشراكة الحقيقية كأساس للحكومة الجديدة

استقبل رفعت عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني الخميس ٢٠٢٥/٢/١٣، مرشد حركة العلاقات الإسلامية الكوردستانية كامل الحاج علي والوفد المرافق له، لبحث تعزيز العلاقات والعمل المشترك في المرحلة القادمة.

في مستهل اللقاء الذي حضره سالار سرحد عضو المجلس القيادي مسؤول قسم العلاقات الكوردستانية في الاتحاد الوطني، والدكتور أحمد ورتي وناصح مجيد أعضاء قيادة حركة العلاقات الإسلامية الكوردستانية، أشاد كامل الحاج علي بتاريخ النضال المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني والحركة، وأشار إلى أنه «مثلما قدمنا منذ القدم العديد من التضحيات المشتركة في سبيل تحقيق حاضر مشرق لأبناء شعب كوردستان، فنحن بأمس الحاجة في المستقبل لمزيد من الإزدهار، والثقة المتبادلة لمواجهة أي مستجدات قد يتعرض لها بلادنا ومنطقتنا».

ومن جانبه ثمن رفعت عبدالله دور حركة العلاقات الإسلامية في كوردستان خلال مسيرة نضالها عبر التاريخ، ونضالها المشترك مع الاتحاد الوطني الكوردستاني، وأكد أنه «في هذه المرحلة تمر المنطقة بالعديد من المنعطفات السياسية والامنية، وعليه لم ندخر جهدا في أن تكون كوردستان بمنأى عن أي تهديد أو مخاطر».

وشدد على أن «الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال مباحثاته لتشكيل الحكومة الجديدة يريد ترسيخ مبدأ الشراكة الحقيقية كأساس للحكومة الجديدة لكي نخدم كل أبناء كوردستان وفي كل المناطق، ولتحقيق هذا المبدأ أبوابنا مشرعة للحوار والمناقشات مع جميع الأطراف السياسية ».

العثور على رفات 17 من شهداء البيشمركه في مقبرة جماعية قرب الحويجة

أعلنت مديرة قسم المقابر الجماعية في دائرة الطب العدلي، عن العثور على مقبرة جماعية قرب قضاء الحويجة بمحافظة كركوك، تضم رفات ١٧ من شهداء قوات البيشمركة استشهدوا على يد إرهابيي تنظيم داعش، بعد أن وقعوا في الأسر.

وقالت ياسمين منذر مديرة قسم المقابر الجماعية في دائرة الطب العدلي، خلال مؤتمر صحفي الخميس ٢٠٢٥/٢/١٣: «تم العثور على مقبرة جماعية في قاعدة البكارة العسكرية قرب قضاء الحويجة جنوبي كركوك، تضم رفات ١٧ من مقاتلي قوات البيشمركة وقعوا ضحايا على يد مسلحي تنظيم داعش».

وأضافت: «تم اخذ عينات الدم من عدد من أقارب شهداء البيشمركه في أربيل، لفحصها وتحديد هوية الضحايا».

وتشير التوقعات إلى أن رفات البيشمركة التي تم العثور عليها ، قد استشهدوا حينما احتل تنظيم داعش الارهابي هذه المنطقة عام ٢٠١٥، وتصدت لهم قوات البيشمركه.

يذكر أنه عام ٢٠١٥ وفي منطقة مكتب خالد جنوبي كركوك، التي كانت آخر نقطة فاصلة بين قوات البيشمركه وإرهابيي داعش، وقع ١٧ بيشمركه أسرى بيد التنظيم الارهابي، والذي قام بوضعهم في أقفاص والتجول بهم في شوارع قضاء الحويجة، واليوم بعد مرور ١٧ عاما على هذه الجريمة الوحشية، تم العثور على رفاتهم في مقبرة جماعية بمنطقة البكارة.

ووقع عدد من البيشمركه أسرى، خلال المعارك مع إرهابيي داعش، حيث عرض التنظيم الارهابي في مقاطع فيديو مشاهد استشهاد عدد منهم، والبعض الآخر منهم مازال مصيرهم مجهولا.

وللبيشمركة دور تاريخي في دحر الارهاب الداعشي وقبر دولتهم الظلامية وقد حموا بدمائهم كركوك والمناطق المتنازع عليها مع كافة المكونات فيها دون تمييز اضافة الى المشاركة الفعالة في معركة تحرير الموصل .

رئيس الجمهورية يصادق على قوانين العفو والأحوال الشخصية وإعادة العقارات

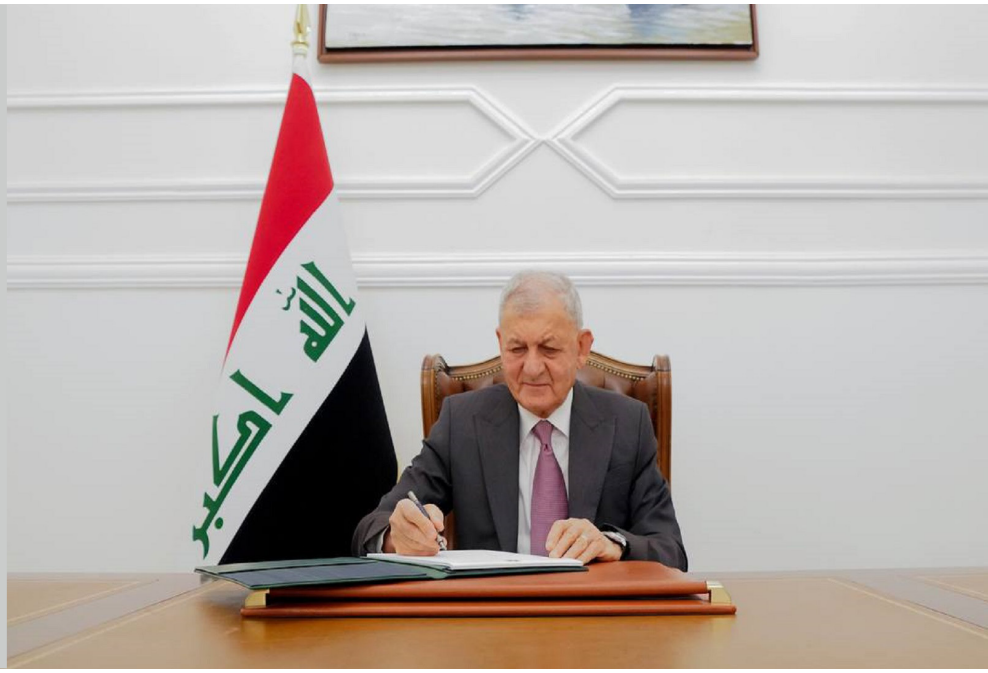

صادق رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٠٢٥/٢/١٣، على قوانين الأحوال الشخصية والعفو العام وإعادة العقارات الى أصحابها.

جاء ذلك بعدما قررت المحكمة الاتحادية العليا، الثلاثاء ٢/١١، رد الطعن المقدم بالقوانين الثلاثة، من قبل عدد من أعضاء مجلس النواب، وإلغاء الأمر الولائي الخاص بإيقاف العمل بها.

وصوت مجلس النواب بجلسته الثالثة من فصله التشريعي الجديد، في ٢٠٢٥/١/٢١، على مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، ومشروع قانون إعادة العقارات الى أصحابها المشمولة ببعض قرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل)، ومشروع قانون التعديل الثاني لقانون العفو العام رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦.

وشهدت الجلسة البرلمانية اعتراضات من قبل عدد من النواب الذين اتهموا رئيس البرلمان محمود المشهداني بمخالفات في آلية التصويت، حيث أكد بعضهم أن التصويت تم دون الالتزام بالإجراءات الرسمية، مثل رفع الأيدي، ونتجت عن هذه الاعتراضات تسجيل ٥ دعاوى ضد تمرير القوانين، حيث تم إصدار أمر ولائي من قبل المحكمة الاتحادية العليا بايقاف تنفيذ هذه القوانين، الى أن حسمت المحكمة الجدل برد الطعون وإلغاء أمرها الولائي.

أهمية تعزيز التعاون بين رئاسة الجمهورية ومجلس النواب

الى ذلك استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ١٥ شباط ٢٠٢٥ ببغداد، رئيس مجلس النواب الدكتور محمود المشهداني.وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلاد، فضلا عن مجمل التطورات الإقليمية والدولية. وأكد السيد رئيس الجمهورية أهمية تعزيز التعاون بين رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ومتابعة مشاريع القوانين المقدمة من الرئاسة لغرض مناقشتها وإقرارها وبما يؤمن حقوق المواطنين جميعا.

من جانبه أعرب الدكتور المشهداني عن شكره وتقديره للسيد الرئيس على جهوده في تعزيز الاستقرار السياسي في البلاد، وحرصه على حفظ حقوق أبناء الشعب، مؤكداً سعي رئاسة مجلس النواب إلى المضي قدماً في إكمال مهامها وبما يحقق المصالح العليا للعراق وشعبه.

محادثات رئيس مجلس الوزراء العراقي في مؤتمر ميونخ

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الجمعة، في مقر إقامته بمدينة ميونخ، قائد قيادة القوات المشتركة لحلف شمال الأطلسي الأدميرال ستيوارت مونش.وجرى خلال اللقاء بحث تعزيز التعاون الثنائي مع حلف (الناتو) في مجال التدريب، والتنسيق الاستخباري، والدعم اللوجستي، وذلك بناء على مخرجات الزيارة الأخيرة لقائد الحلف إلى العراق. كما جرى التأكيد على استمرار الحوار الأمني العالي المستوى تمهيدا للاجتماع الثنائي الذي سيعقد ببغداد في وقت لاحق من العام الحالي.وشدد السيد رئيس مجلس الوزراء على أهمية التعاون، في ضوء الشراكة الطويلة الأمد مع (الناتو)، من خلال الدور الاستشاري في مجال محاربة الإرهاب وتطوير وتأهيل القوات الأمنية العراقية، وبما يسهم في تدعيم أمن العراق واستقراره.

وعاد رئيس مجلس الوزراء إلى العاصمة بغداد بعد مشاركته في مؤتمر ميونخ التي تضمنت ما يلي:

- استقبال رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني السيد رشاد العليمي.
- استقبال قائد قيادة العمليات المشتركة لحلف شمال الأطلسي الأدميرال ستيوارت مونش.
- استقبال مستشار الأمن القومي البريطاني السيد جوناثان بأول.
- استقبال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNDOC).
- استقبال المفوض العام لوكالة الاونروا السيد فيليب لازاريني.
- استقبال مفوضة الاتحاد الأوروبي لشؤون البحر الأبيض المتوسط، السيدة دوبرافكا شويتسه.
- استقبال الرئيس التنفيذي لمجموعة الأزمات الدولية (ICG) السيدة كومفورت إيرو.
- استقبال المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيد كريم خان.
- استقبال عضوة مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحزب الديمقراطي السيناتورة إليسا سلوتكن.
- استقبال وفد شركة كلاس المتخصصة بالمعدات الزراعية.
- استقبال المدير التنفيذي لشركة (Veridos) الألمانية السيد مارك سيفرت.
- استقبال رئيس مجموعة (Indra) الإسبانية السيد انجل اسكريبانو.
- استقبال نائب الرئيس التنفيذي لشركة ايرباص السيد ستيفان تومي.
- استقبال الرئيس التنفيذي لشركة (planet) السيد ويل مارشال.

محادثات رئيس اقليم كردستان في مؤتمر ميونخ

مواصلة لجدول أعماله في مؤتمر ميونخ للأمن، اجتمع نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كوردستان، بعد ظهر (السبت، ١٥ شباط ٢٠٢٥)، مع ماركو روبيو وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

وبحث الجانبان في اجتماعهما سبل تعزيز العلاقات الستراتيجية الأمريكية مع العراق وإقليم كوردستان، ومواصلة التعاون المشترك في المجالات كافة، والأوضاع الأمنية وخطر الإرهاب، والتصدي لتهديدات داعش في العراق وسوريا.وأعرب نيجيرفان بارزاني عن شكر وتقدير إقليم كوردستان للدعم الأمريكي المستمر للعراق وإقليم كوردستان، وخاصة في مجال مواجهة الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار، وأكد فخامته على أهمية استمرار التعاون المشترك مع أمريكا.

ودعا رئيس الاقليم وزير الخارجية الأمريكية للمشاركة في مراسم افتتاح المبنى الجديد للقنصلية العامة الأمريكية في أربيل، حيث أبدى روبيو سعادته بالمشاركة في

هذه المراسم وأكد أن أمريكا، كحليف، تنظر باهتمام إلى علاقاتها مع العراق وإقليم كوردستان، كما أكد مواصلة الدعم لاستقرارهما، ونوه بأهمية استمرار التعاون الأمني والعسكري في مواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الاقتصاد والتنمية.

وشكلت التطورات الأخيرة في المنطقة، وخاصة في سوريا وأوضاع الكورد هناك، محوراً آخر للاجتماع.

مباحثات مع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي

و اجتمع رئيس إقليم كوردستان، مع مارك روته الأمين العام لحلف شمال الأطلسي الناتو.وتمت في الاجتماع مناقشة المستجدات الأمنية في العراق والمنطقة، وأهمية تعزيز علاقات وتعاون الناتو مع العراق وإقليم كوردستان، وبصورة خاصة في مجال مواجهة الإرهاب وتدريب القوات الأمنية.وأكد روته التزام الناتو بمواصلة دعم العراق وإقليم كوردستان، مشيراً إلى أهمية الشراكة مع إقليم كوردستان لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق ومواجهة التهديدات الإرهابية في المنطقة.

مباحثات مع رئيسة المفوضية الأوروبية

واجتمع رئيس إقليم كوردستان، مع السيدة أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الأوروبية.

وأشاد بارزاني، خلال الاجتماع بدعم الاتحاد الأوروبي لإقليم كوردستان، وأكد الجانبان على تطوير العلاقات وتوسيع آفاق التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي والعراق وإقليم كوردستان في المجالات كافة، وتبادلا الآراء حول الأوضاع في العراق وإقليم كوردستان والتطورات في سوريا.

وقدمت السيدة أورسولا فون دير لاين تهانيها بمناسبة نجاح انتخابات برلمان كوردستان، وجددت الإعراب عن إشادة وتقدير الاتحاد الأوروبي لدور إقليم كوردستان وبطولات البيشمركة في مواجهة وهزيمة داعش، مشيرة إلى أهمية دور ومشاركة المرأة في محاربة داعش والتصدي للإرهاب.

مباحثات مع مستشار الأمن القومي البريطاني

واجتمع رئيس إقليم كوردستان، مع جوناثان باول مستشار الأمن القومي البريطاني.وتناول الجانبان في الاجتماع المستجدات الأمنية في العراق والمنطقة، وتعزيز التعاون الأمني بين العراق وإقليم كوردستان والمملكة المتحدة، وتم تسليط الضوء على التنسيق في مجال مواجهة الإرهاب والتصدي لتهديدات داعش.

وعدّ بارزاني استمرار دعم بريطانيا للعراق وإقليم كوردستان في مجال الأمن والدفاع ضرورياً ومهماً، وبالأخص في تدريب قوات البيشمركة وتعزيز قدراتها، مؤكداً التزام إقليم كوردستان بالعمل المشترك في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة.

من جهته، أشاد جوناثان باول بدور إقليم كوردستان في حفظ الأمن والاستقرار مؤكداً التزام بريطانيا بمواصلة دعم العراق وإقليم كوردستان وتعزيز التعاون الأمني المشترك في مواجهة الأخطار والتهديدات الأمنية.

مباحثات مع وزير خارجية فرنسا

واجتمع رئيس إقليم كوردستان، ، مع جان – نويل بارو وزير خارجية فرنسا وبحث معه تعزيز علاقات العراق وإقليم كوردستان مع فرنسا، وتوطيد التعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية.

وأعرب بارزاني في الاجتماع عن تقدير شعب كوردستان لصداقة ودعم فرنسا المستمر لإقليم كوردستان، خاصة في مجال مواجهة الإرهاب وتعزيز الاستقرار، مؤكداً على أهمية تطوير العلاقات مع فرنسا.

من جهته، أكد الوزير جان – نويل بارو على اهتمام فرنسا بتعزيز التعاون مع إقليم كوردستان، مشيراً إلى دور إقليم كوردستان في حفظ استقرار العراق والمنطقة وتجديد التزام فرنسا بدعم العراق وإقليم كوردستان في مواجهة التحديات الأمنية.

مباحثات مع وزير خارجية تركيا

واجتمع رئيس إقليم كوردستان،، مع هاكان فيدان وزير خارجية تركيا.وتمت خلال الاجتماع مناقشة علاقات العراق وإقليم كوردستان مع تركيا، إلى جانب البحث في سبل تعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتسليط الضوء على التطورات الأمنية والسياسية في العراق وسوريا والمنطقة.

وأكد نيجيرفان بارزاني على تطوير علاقات الصداقة بين إقليم كوردستان وتركيا على أساس المصالح المشتركة، منوهاً بأهمية التعاون المشترك مع تركيا في المجالات كافة وخاصة فيما يرتبط بأمن واستقرار المنطقة.من جهته، أعرب الوزير هاكان فيدان عن رغبة تركيا في زيادة توطيد علاقاتها مع العراق وإقليم كوردستان، مؤكداً على أهمية التعاون المشترك في مواجهة التحديات الأمنية والعمل على تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

مباحثات مع وزير الخارجية السوري

واجتمع رئيس إقليم كوردستان، مع أسعد الشيباني وزير خارجية سوريا.وناقش الجانبان في الاجتماع التطورات السياسية والأمنية في سوريا والعراق وسبل ترسيخ الاستقرار الإقليمي، وتطرقا إلى أحوال مكونات سوريا وأهمية حماية حقوقهم وضمان مشاركتهم في مستقبل البلد.

وأكد نيجيرفان بارزاني على حماية حقوق الكورد وجميع المكونات في سوريا، وعلى أهمية تحقيق السلام والاستقرار، وأشار إلى ضرورة حل المشاكل عن طريق الحوار والتفاهم، والعمل لأجل مستقبل مستقر لكل مكونات سوريا.من جهته، أكد الشيباني على التزام سوريا بتحقيق الاستقرار وتهيئة الظروف الملائمة لحوار وطني، كما أكد على رغبة سوريا في تعزيز علاقاتها مع العراق وإقليم كوردستان وتوثيق التعاون المشترك في مواجهة العقبات الراهنة.

الحقوقي سليمان مصطفى حسن:

قراءة في قانون انتخاب مجلس النواب

تشكل الانتخابات المقبلة للدورة السادسة لمجلس النواب العراقي، والتي من المقرر أن تجرى بين شهري أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني من هذا العام، إحدى أهم القضايا على صعيد الخارطة السياسية المستقبلية للعراق وهي بحاجة إلى العمل، بما في ذلك الإطار الدستوري والقانوني، وإعداد من قبل مفوضية الانتخابات، وتخصيص الموازنة لهذه العملية .

في مقالنا السابق بعنوان (فرصة للإصلاح قبل الدورة السادسة للانتخابات النيابية) سلطنا الضوء على عدة جوانب

محددة للانتخابات النيابية، وهنا نحاول أن نقوم بقراءة شاملة للإطار القانوني والتنظيمي في ضوء الدستور.

إن نجاح أي عملية انتخابية تعتمد على التحضيرات الأولية لركيزتي الانتخابات، وهما: تعزيز الإطار القانوني وتعزيز النزاهة في إجراء الانتخابات

الإطار الدستوري :

تؤكد المادة (١٣) من الدستور على أنه /أولاً: يُعدُ هذا الدستور القانون الاسمى والاعلى في العراق، ويكون ملزماً في انحائه كافة وبدون استثناء.

ثانيا : لايجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويُعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الاقاليم أو اي نص قــانوني آخــر يتعارض معه،والأهم من ذلك أن المادة (١٣٠) من الدستور تنص على أن تبقى التشريعات النافذة معمولا بها،ما لم تلغ أو تعدل وفقا لاحكام هذا الدستور .

وبالإضافة إلى المادتين المذكورتين أعلاه، فإن العديد من المبادئ الأخرى في دستور ٢٠٠٥ تشير إلى سيادة القانون وسيادة الشعب وفصل السلطات و اصدار القوانين وقضايا متعلقة بالانتخابات التي عالجها الدستور في بعض المواد كخارطة الطريق لمجلس النواب العراقي لكي ينظمها بالقوانين، اذا لاحظنا المادة (٥) من الدستورالتي تؤكد على ان (السيادة للقانون ، والشعب مصدر السلطات و شرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر و عبر مؤسساته الدستورية) ، وكذلك المادة ٦ تؤكد على(يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور) .

وتنص المادة ٢٠ من الدستور على أن (للمواطنين، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح . ولذلك فإن الإطار الدستوري لإصدار قانون انتخاب مجلس النواب يعود إلى المواد (٣، ٥، ٦، ١٣، ٢٠، ٤٩، ٥٦) وغيرها من المواد ذات الصلة بالموضوع .

ويحدد القانون المتعلق بشروط المرشحين والناخبين وكل ما يتعلق بالانتخابات على وجه الخصوص مع مراعاة الفقرة (ثالثاً) من المادة (٤٩) من الدستور ، وقد أقر مجلس النواب قانون انتخاب مجلس النواب على أساس هذا النص وغيره من النصوص المتعلقة بموضوع القانون .

– الإطار القانوني لقانون انتخابات مجلس النواب:

قانون انتخاب مجلس النواب :

استناداً إلى المواد الدستورية أعلاه، فقد أقر مجلس النواب بعد إقرار الدستور الاتحادي العراقي سنة ٢٠٠٥ قانون الانتخابات لمجلس النواب، من عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠٢٣ تم تعديل او تم الغاء قانون الانتخابات بشكل مستمر فى كافة الدورات الانتخابية،لا شك ان هذا العمل تم استعماله من قبل القوة السياسية المسيطرة بغية حصول الاغلبية لضمان الفوز بالانتخابات، وقد كان لهذا تأثير سلبي على العملية السياسية فى العراق.

هنا لا نعود إلى قانون دورات مجلس النواب السابقة، بل نشير فقط إلى قانون رقم (٩) التى تم انتخابات الدورة الخامسة لمجلس النواب بنا على هذا القانون الذي صدر بالقانون رقم (٩)لسنة ٢٠٢٠ .

إن ما نتحدث عنه في هذه القراءة هو قانون الانتخاب رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ وقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ التعديل

الثالث لقانون انتخاب مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية والنواحي غير المنظمة في الإقليم.

بدايةً يجب أن نفرق بين القوانين لأن مجلس النواب قام بتعديل قانونين مختلفين لمجلسين مختلفين في قانون واحد

أولاً : قانون مجلس النواب:

القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ هو قانون انتخابات مجلس النواب والذي يتكون من (٥٠) مادة وملحق خاص بتقسيم الدوائر الانتخابية ومنشورفي الجريدة الوقائع الرسمية العراقية بالعدد (٤٦٠٣).

ثانياً: قانون مجالس المحافظات:

القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ والمكون من (٥٢) مواد ومنشور في الجريدة الرسمية العراقية بالعدد (٤٤٩٤) هو قانون انتخابات مجالس المحافظات الذي تم تعديله مرتين. وقد تم التعديل الاول بموجب القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٩ ونشر في العدد (٤٥٥٣) من الجريدة الرسمية العراقية. وتم التعديل الثاني بموجب القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٩ والذي نشر في الجريدة الرسمية للوقائع العراقية بالعدد (٤٤٥٦) .

ثالثاً:

قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ التعديل الثالث لقانون مجلس النواب ومجالس المحافظات والمكون من (٢٦) مادة والمنشور في الجريدة الرسمية للوقائع العراقية .

تفسير قانون مجلس النواب العراقي :

قانون انتخاب مجلس النواب رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ هو القانون الذي جرت به الجولة الخامسة من الانتخابات النيابية ، ولكن تم تعديله الآن بالقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ من جهة معدلاً ومن جهة أخرى ملغياً، كما ان التعديل لقانونين قد تم مع البعض ، تعديلُ لقانون مجلس النواب العراقي رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠ و تعديل اخر لقانون مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٨ .

قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ يسمى التعديل الثالث لقانون مجلس النواب وقانون انتخابات مجالس المحافظات!! بنظرنا ان اسم القانون خطأ لأن قانون مجلس النواب رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ لم يتم تعديله وهو تعديل لكلا القانونين ولكن لو كان المشرع ينوي الغاء قانون مجلس النواب كان يجب ان يسمى القانون من الناحية التشريعية (التعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات وقانون انتخابات مجلس النواب)هذه من ناحية ، ومن ناحية اخرى اذا نظرنا الى الفقرة الأولى من المادة (٢٥) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ قد جاءت فيها إلغاء قانون مجلس النواب لأن النص اتى بوضوح : اولا : يلغى قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنه ٢٠٢٠) ،بالنتيجة هناك تناقض واضح بين عنوان القانون و مضمونه ، كما انه هناك فروقاً كثيرة بين المصطلحين (التعديل والإلغاء) من الناحية اللغوية والاصطلاحية .

من خلال ما سبق ذكره ووفقاً لنص المادة ١٣٠ من الدستور، فإن القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ لا يسري في الوقت الحاضر وذلك استناداً الى المادة (١٣٠) من الدستور بقولها ((تبقى التشريعات النافذة معمولا بها،ما لم تلغ أو تعدل وفقا لاحكام هذا الدستور)) .

عليه فإن القانون المعمول به الآن هو القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ بشأن انتخابات مجلس النواب ويتكون هذا القانون من (٢٦) مادة.

وإذا نظرنا عن كثب إلى محتوى القانون، فإن الإطار القانوني لانتخابات هذه الدورة يكون على النحو التالي:

أولاً، تنص المادة الأولى من القانون على أن هذا القانون يسري على مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية والنواحي، بموجب هذا القانون تم الغاء قانون مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ وفق المادة (٢٥) من ولكن يذكر إلغاء قانون المحافظات والأقضية والنواحي رقم ١٢ لسنة ٢٠١٨ بل عدله .

ثانياً، ان الاشارة في التعديل في كلا القانونين مختلفة تماماً .

ثالثا: تنص المادة (٧) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٤ على انه (تعدل المادة (١٢) من القانون لتقرأ على النحو التالي (عدد الأصوات الصحيحة لكل قائمة مقسمة على الأرقام ١،٧، ٣، ٥، ٧، ٩) لتحديد عدد المقاعد).

ان هذا التعديل يعد صحيحاً لقانون مجالس المحافظات لكن المادة (١٢) في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي موضوع اخر لا تتكلم المادة الى النظم الانتخابي وليس له علاقة بهذا الموضوع الذي عدله فيه قانون مجالس المحافظات ، لكن في ظل التعديل الوارد في هذا القانون فان النظام الذي يتبع في انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠٢٥ هو نظام التمثيل النسبي على طريقة سانتليغو المعدل.

رابعاً: وفقاً للمادة (٩) من القانون رقم (٤)لسنة ٢٠٢٤،فان المادة (١٥) من القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠م تم تعديلها ، وبحسب محتوى التعديل فانه لن يتم العمل بنظام الفائز الأول ،وبحسب الجدول المرفق بالقانون (٣٢٠) مقعداً وزعت على المحافظات، وتم تخصيص (٩) مقاعد للمكونات،كما نعرف انه تم اجراء عملية تعداد السكاني في اواخر سنة ٢٠٢٤ وكل هذا وتم توزيع المقاعد العامة على المحافظات و كذلك مقاعد للمكونات دون ان تراعي المبادئ المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من الدستور.

خامساً: تم تعديل المادة ١٦ من القانون انتخاب مجلس الامحافظات رقم ١٢وفقاً للمادة ١٠ من القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣، ومضمون التعديل ينطبق على قانون انتخابات مجالس المحافظات، أما مادة (١٦) من قانون انتخابات مجلس النواب فهو موضوع آخر.

سادساً: أن ما يستنتج من هذا القانون هو :

١. يعاد تنظيم الدوائر الانتخابية على أساس المحافظات .

٢. سيتم استخدام نظام التمثيل النسبي لنظام سانتليجو المعدل، وسيتم تقسيم أصوات الصحيحة لكل قائيمة على اعداد التسلسلية (١/٧ ، ٣ ،٥ ،٧ ،٩ ،١١ الخ)

٣. يجب على الناخب في يوم الاقتراع ان يصوت لقوائم الأحزاب، بعدها للمرشحين.

٤. يتم إعادة ترتيب مقاعد المرشحين الفائزين حسب عدد الأصوات، أي يتم إتباع طريقة القائمة شبه المفتوحة.

٥- يشترط في المرشح أن لا يقل عمره عن ٣٠ عاماً وأن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس، هذا ما اتى به التعديل ، يذكر ان قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ الملغي كان ينص على ان يكون المشرح كامل الاهلية و اتم (٢٨) من عمره في يوم الاقتراع وفق الفقرة (اولاً) من المادة (٨) منه .

٦- سيتم استخدام التسجيل البيومتري والبطاقة الوطنية.

٧- سيتم إتباع العد والفرز الإلكتروني.

٨. يبلغ عدد أعضاء مجلس النواب ٣٢٩ عضواً.

في الختام:

كما ذكرنا في بداية المواد الدستورية، وانطلاقاً من هذه المبادئ وبالرجوع إلى الفقرة الأولى من المادة (٢٥) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣ قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي و قانون مجالس المحافظات و الاقضية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٨ تم ألغاء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، لكن في محتوى و مضمون القانون الذي يتضمن (٢٦) مادة و تم تعديل بعض المواد وألغاء بعضها دون الإشارة إلى ان هذا التعديل لاي قانون !! كما انه تم اضاقة بعض من المواد دون ان يشيرالى ان هذه المواد ستصبح مادة كذا ولأي قانون تنتمي !! .

لذلك إذا كانت المواد المعنية تقول إن المادة سوف تعدل أو تضاف أو تحذف، وإذا كان المشرع ينوي إلغاء القانون فلماذا الحديث عن التعديلات؟ يجب تعديل قانونين منفصلين عن البعض وليس في داخل قانون واحد، لان كل محتوى كل قانون يختلف عن الاخر حتى وان كانا القانونين متعلقين بالانتخابات لكن هناك مميزات و خاصية لكل قانون مختلفة عن الاخر،عليه نرى ان المشرع العراقي قصداً او سهواً وقع في خطأً و لم يتبع طريقة العمل بالاجرءات و المباديء الدستورية والقانونية لاصدار هذا القانون ، كما و لم يراعي الشروط الشكلية و الموضوعية فيه، لانه لا يجوز دمج قانونين منفصلين بتعديل في قانون واحد !! .

إذا كان المشرع ينوي إلغاء القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ كما ورد في الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٤ ، فإنه سيتم تطبيق أحكام القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ على الانتخابات النيابية، كما وان هذا القانون لا يكفي لقانون انتخابات مجل النواب العراقي نظراً لوجود اختلاط بين مواد كلا القانونين خلال التعديل الذي تم في سنة ٢٠٢٤، على سبيل المثال تنص المادة ٩ من القانون رقم ٤ على تعديل المادة ١٥ من القانون، أساساً المادة (١٥) هي مادة من القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، لذا فالأفضل لمجلس النواب أن يصدر قانوناً جديداً لانتخابات مجلس النواب .

ونختتم بمثل كردي يقول (كنگرو ماست به وەعدى خۆى) اي ان (العكوب و اللبن في موعدهما)هدفنا هو إعادة تنظيم قانون الانتخابات لمجلس النواب في بقانون مستقل .

أ.د. عامر حسن فياض:

نحو خطاب سياسي خارجي موحد للعراق

في عالم اليوم عندما ننشد مستقبلاً لا نأتي به من الغيب ولا من أكوان وعوالم خارج التاريخ والجغرافيا بل نأتي به من عالم نعيشه.. عالم مضطرب تتحكم فيه نظرية الصفر الأخلاقي أو العدمية الأخلاقية في السياسة والاقتصاد. فكيف الوصول إلى خطاب سياسي خارجي موحد للعراق بعيداً عن نجاسات عالم الهيمنة والتبعية وحروب الإبادة وبعيداً عن تسييد أنظمة التفاهات ودمويات الفوضى؟

إن الولايات المتحدة الأمريكية قبل ترامب وما بعده تعتمد خطاباً سياسياً خارجياً يقوم على ثلاثة ثوابت لا تتزعزع هي قيادة العالم وتأمين الطاقة وأمن إسرائيل.

وهذه الثوابت لا تتغير سواء كان الرئيس الأمريكي جمهوريا أو ديمقراطيا على امتداد تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وحتى ما بعد اليوم وإن كل آخر وفق المنظور الأمريكي (إن لم يكن معنا فهو ضدنا).

كما أن هذه الثوابت تتبرقع في الخطاب السياسي الخارجي الأمريكي بشعار (نشر الديمقراطية وتحقيق الأمن والاستقرار في العالم) وحقيقة التوجه الأمريكي تفيد بأن لا ديمقراطية في أي بلد لا يقر ولا يخضع للثوابت الأمريكية ولا أمن ولا استقرار في أي بلد لا يقر ولا يخضع للثوابت الأمريكية.

وفي كتيب (بلاد العم سام) يقول الكاتب الأمريكي نعوم تشومسكي إن الديمقراطية في المنظور الأمريكي للآخرين ينبغي أن تكون على الفصال الأمريكي، وبمعنى (أعمل ما تريد لأنك تعمل ما نريد).

إذن المطلوب أمريكيا من الآخر غير الأمريكي أن يحكم بنظام التفاهة، ليضمن الاستقرار إن كان مستسلما للثوابت الأمريكية أو يحكم بنظام الفوضى إن كان خارج الطاعة الأمريكية وغير مستسلم للثوابت الأمريكية.

إن تشخيص واقع الخطاب السياسي الخارجي للعراق يؤشر إلى أنه خطاب يسعى إلى التوحد غير أنه يعاني من بعثرة من حيث المؤسسات والصياغة والتوجيهات. فمن حيث المؤسسات وإن تنوعت (رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، مجلس النواب لجنة الشؤون الخارجية) فإن هذا التنوع يحتاج إلى تنسيق يؤدي إلى توحيد للخطاب.

ومن حيث الصياغة ينبغي أن تعتمد صياغة الخطاب السياسي الخارجي على ثوابت عراقية، يتضمنها الدستور ولا يمكن الخروج عنها من قبل صاغة من أصحاب العلم والمهنة في الشؤون الخارجية.

ومن حيث التوجهات فإنها لا يمكن إلا أن تكون توجهات محكومة بمصلحة العراق أولاً وفق نهج تعاوني وليس تصارعيا يقوم على مبدأ (كسب الأصدقاء وتحييد الخصوم) دون عزلة وقطيعة عن المحيط الإقليمي والدولي من جهة ودون انغماس مستعجل في مشكلات هذا المحيط الإقليمي والدولي من جهة أخرى.

ما هي مواصفات هذا الخطاب المنشود؟

أولاً: استقلالية القرار السياسي الخارجي وتلك الاستقلالية لا تقوم على سيادة صلبة (بودانية) تصارعية ولا على سيادة سيالة (تبعية معلومة أمريكيا)، قائمة على مبدأ النأي بالنفس بل قائمة على سيادة تعاونية تشاركيه على المستوى الإقليمي والدولي.

ثانياً: هذه السيادة التعاونية واقعية متنوعة تجعل العراق يتعامل مع الأخر على أساس وظيفي (مصالح مشتركة واعتمادية متبادلة) .

> **واقع الخطاب الخارجي يعاني من بعثرة**

ثالثاً: تجنب أن يكون العراق جغرافية صراع بل جغرافية حوار بين المتخاصمين على المستويين الإقليمي والدولي.

رابعاً: منطلق (العراق أولاً) يحكم بالنظرة والمدرك العراقي للآخر الإقليمي والدولي بمعنى إن الخطاب العراقي ينبغي ألا ينظر إلى إيران بالعين الأمريكية ولا ينظر إلى أمريكيا بالعين الإيرانية.

خامساً: وكيما يتحول (العراق أولاً) من شعار إلى حقيقة ينبغي تعافي الداخل العراقي سياسياً واقتصادياً وأمنياً ليكون عراقا محكوما سياسياً بديمقراطية حقيقية تقوم على الوطنية وليس على الجهوية ومحكوما اقتصادياً بالخصوبة الإنتاجية وليس بعقم الاستهلاكية ومحكوما امنياً بجيش وقوات أمنية لدولة تحتكر السلاح دون غيرها.

وبهذه المواصفات لا ننتظر كما يبالغ الآخرون بانتظار ما سيقوم به ترامب.

فليس كل الإجراءات التي اتخذها وسيتخذها ترامب ستكون بلا رد فعل من الداخل الأمريكي وخارجه.

وحذار من تخلي الخطاب السياسي الخارجي للعراق عن فلسطين وعن حكومة ديمقراطية توازن بين القوى الإسلامية والعلمانية في سوريا، وعن دعم الدولة والجيش في لبنان وعن جعل المنطقة خالية من السلاح النووي، وليس ترامب هي المنقذ وهي المخلص وليعلم الجميع إن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وكل الغرب الرأسمالي المتوحش يقتل ولا يقاتل ولا يسالم ويبقى المقاوم يقاتل ويسالم.

اوجلان في ذكرى اعتقاله: أيّ نداء؟ أيّ تسوية؟

د.محمد نورالدين : يوم السبت ٢٠٢٥/٢/١٥ صادف ، الذكرى الـ٢٦ لاعتقال عبدالله اوجلان، زعيم «حزب العمال الكردستاني»، وأبرز رموز الحركة الكردية في تركيا منذ الحرب العالمية الثانية.

وكان اوجلان اعتُقل في العاصمة الكينية، نيروبي، بالتنسيق الكامل بين الاستخبارات التركية والامريكية والإسرائيلية، وذلك بعد إبعاده في خريف عام ١٩٩٨، من سوريا، بفعل التوتّر الذي طرأ على العلاقات بين أنقرة ودمشق وصولاً إلى حافة الحرب، فكان أن خرج إلى روسيا فاليونان وإيطاليا وصولاً إلى كينيا، حيث اختُطف واقتيد، في الـ١٦ من شباط من العام التالي، إلى تركيا.

وتكتسب الذكرى هذا العام أهميّة مضاعفة، مع كثرة الحديث في الآونة الأخيرة عن أن اوجلان سيوجّه من سجنه في إيمرلي في بحر مرمرة، في ذكرى اعتقاله،

«نداءً» إلى «الكردستاني» لتزك السلاح، والتخلّي عـن الـعـمـل المسلّح ويتسق ذلـك مع مسار التواصل الجديد الذي دشّـنـه، مطلع تشرين الأول الـمـاضـي، زعيم «حزب الحركة القومية»، دولـت باهتشلي، عندما فاجأ الجميع باقتراحه توجيه اوجلان خطاباً تحت قبّة البرلمان إلى كتلة نواب «حزب المساواة والديمقراطية للشعوب» الكردي.

> **كلّ شيء مرتبط بطبيعة نداء اوجلان ومضمونه**

وأحدث الاقتراح المتقدّم، حركةً سياسية في تركيا، قادت وفداً من النواب الكرد إلى إيمرلي، مرتَين، لزيارة اوجلان، حيث تحدّث الوفد نفسه عن احتمال توجيه مثل هذا النداء، من دون معرفة ماهيته. وعلى امتداد اللقاءات والمناقاشات، ظلّ الموقف الرسمي ثابتاً وعالي النبرة، لجهة أن «الإرهاب» الكردي يجب أن ينتهي في كل مكان: في تركيا وسوريا والعراق.

في المقابل، لم يصدر عن الأوساط الحاكمة أو المحيطة بـ«حزب العدالة والتنمية» أو وسائل إعلام الحزب، ما يعكس أيّ خطوات قد تُقدِم عليها السلطة في ما يتعلّق بمطالب الحركة الكردية في تركيا. لا بل بدا لافتاً أن الحديث عن المطالب، يأتي حصراً من الجانب الكردي، وهو ما بدأ يزرع الشك في مآل الحوار الحالي، إذ لا يمكن أن يستمرّ الحوار، وبالتالي أن ينجح، من طرف واحد. والواقع أن تاريخ العلاقة بين الدولة التركية العميقة والحركة الكردية على امتداد مئة عام، كان عبارة عن مجازر ومحاولات لمحو الهوية الكردية، ولا سيما في عقدَي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، فيما لم يغيّر وصول «العدالة والتنمية» إلى السلطة منفرداً عام ٢٠٠٢، السلوك التركي السلبي تجاه الكرد.

على أن هذا الواقع ليس غائباً عن بال قادة الحركة الكردية في تركيا؛ ومع أن الصحافية في صحيفة «نفس» (nefes)، نوراي باباجان، ذكـرت أن «الـعـدالـة والتنمية» قد جهّز فريق العمل الـذي سيتفرّغ لحلّ المسألة الكردية – ويتكوّن من وزير الداخلية السابق والنائب الحالي إفـكـان عـلاء، ورئيس كتلة الحزب في البرلمان عبدالله غولر، والناطق باسم الحزب عمر تشيليك، إضافة إلى وزير الخارجية حاقان فيدان، ورئيس الاستخبارات إبراهيم قالين –، فإنها تناولت المؤشرات السلبية بخصوص مسار «المصالحة»، ومن بينها إقالة عدد كبير من رؤساء البلديات الكرد في جنوب شرق البلاد، وتعيين موالين للسلطة مكانهم، وكذلك إقالة العديد من رؤساء بلديات تابعين لـ«حزب الشعب الجمهوري» بتهمة التعاون مع «الإرهاب الكردي»، وآخر هؤلاء رئيس بلدية فان، عبدالله زيدان، الذي كان فاز بـ٥٥٪ من الأصوات السنة الماضية، من دون أن تُمنح له شهادة الفوز بحجة أنه لم يكن يمتلك شروط الترشُّح، وحُكم عليه قبل يومين بالسجن ثلاث سنوات وتسعة أشهر، وأيضاً اعتقال عدد كبير من الصحافيين الموالين للحركة الكردية، واستمرار الحرب التركية على الكرد في سوريا وشمال العراق.

بناءً على كل تلك المؤشرات، صدرت عن أوساط الكرد أخيراً مجموعة من المواقف التي تعكس تشاؤماً واضحاً، إذ إن رئيس «حزب المساواة والديمقراطية للشعوب» بالتوازي، تونجير باقرخان، تحدّث بوضوح عن أن التحرّك المقبل مرتبط بما إذا كان اوجلان سيوجّه النداء أم لا، على أن تُتَّخذ الإجراءات المناسبة في ضوء ذلك.

وتساءل: «إذا كان النداء بترك السلاح، فما هي الخطوات التي ستلي ذلك من قِبل الحكومة؟

وما هي خريطة طريق الدولة؟

ومَن يترك السلاح، إلى أين سيذهب، وماذا سيفعل،

هل يعود إلى عائلته؟ وما هو مستقبل المعتقلين السياسيين، ومصير التعليم باللغة الأم (الكردية)؟

وما هو مصير صيغة الإدارة المحلية، وما هو مصير الإقالات؟».

وأضاف أن «السلام ليس مجرّد كلمة يتمّ التلفُّظ بها، بل مسار دستوري وقانوني.

والسلام ليس السبب في ما يجري، بل هو نتيجة لحرب الإبادة ضدّ الشعب الكردي».

وفي مناسبة أخرى، قال باقرخان إنه «في وقت تناقش فيه المسألة الكردية منذ مئة عام، لا يمكن للحوار أن يتم في زنزانة لا تتعدّى مساحتها الـ ١٢ متراً مربعاً».

كما رأى أنه يجب توفير الشروط للقاء اوجلان بحزبه مباشرة، مضيفاً أنه «يجب أوّلاً إخراج اوجلان من عزلته ومعتقله، ولو كنت مكانه لم أكن لأوجّه نداءً، وإذا وجّهت نداءً، مَن سيصغي إليّ؟».

يجب البدء بنقطة ما

ووفقاً لصحيفة «يني أوزغور بوليتيكا» الكردية المؤيدة لـ«الكردستاني»، فـ«إنهم يتحدّثون في تركيا عن «السلام»، وينتظرون من «إيمرلي» العديد من الأشياء. لكنّهم لا يقرنون ذلك بأيّ خطوة عملية».

ورأت أنه «إذا كانت السلطة جادّة، فيجب البدء بنقطة ما، وهي أوّلاً إعلان وقف إطلاق نار بالتوازي بين الجانبين». وقالت: «الشخص الوحيد الذي على تركيا أن تعرف أنه المخاطب لدى الكرد، هو زعيم الشعب الكردي عبدالله اوجلان. الجميع في تركيا يعرف ذلك، لكن نظام الخوف والترهيب الذي تشكّل في تركيا يجعل الجميع يمارسون لعبة الأكاذيب منعاً للتعرّض للقتل. فالرئيس الراحل، طورغوت أوزال، قال إنه تجب مناقشة كل شيء حتى منح الكرد

> **مجموعة من المواقف تعكس تشاؤماً واضحاً إزاء مسار الحل**

الفدرالية، فكان الجواب بقتله عام ١٩٩٣.

أنا محقّ أكثر

كذلك، فإن رئيس الوزراء الراحل، نجم الدين إربكان، كان يقول إن التركي يلقّن ابنه كل يوم: «أنا تركي، أنا على حقّ»، فيأتي الكردي فيقول: «أنا كردي، أنا محقّ أكثر»، فكانت النتيجة قتْله سياسياً». وتابعت: «اليوم، تدعو الدولة، اوجلان إلى إعطاء الأمر بفسخ حزب العمال الكردستاني، ولا تقول شيئاً آخر. حسناً، وبعد ذلك، ما هي الخطوات التالية؟»، لتخلص إلى أن «إردوغان لا يريد سوى تمديد ولايته بالكذب على الكرد بوعود لا يَعرف منها شيئاً. السلطة غير جادّة تجاه عملية السلام.

ستنهار الدولة القومية المتعصّبة

وكما انهارت الدولة القومية المتشدّدة في العالم العربي، ستنهار الدولة القومية المتعصّبة في تركيا»؛ إذ إن «الشرط الأول للسلام، التفاوض مع اوجلان وإعلان متبادل لوقف إطلاق النار، والشرط الثاني الاعتراف بالهوية الكردية ووجود الشعب الكردي وحقوقه الديمقراطية في الدستور والقوانين، والشرط الثالث هو إطلاق سراح اوجلان وتحريره بالكامل»، وإلاّ «كيف يمكن اوجلان أن يُصدر موقفاً وهو لم يلتقِ بقيادة حزب العمال؟ أليست دعوة باهتشلي، اوجلان، إلى أن يوجّه بصورة فورية نداءً لترك السلاح وحلّ الحزب، نوعاً من أنواع الإرهاب والتعذيب ضدّه؟».

يُفهم من كل ما تقدَّم، أن كلّ شيء مرتبط بطبيعة نداء اوجلان ومضمونه، وأن توجيه هذا النداء غداً ليس محسوماً، بل الميل أكثر نحو تأجيله، خصوصاً أن رئيسة «حزب المساواة والديمقراطية للشعوب»، تولاي خاتم أوغوللاري، قالت إن الوقت، حتى الـ١٥ من شباط، قصير وقد لا يكفي لاستكمال التحضير لتوجيه النداء، مع ترجيح

أن يحدث ذلك خلال شهر شباط.

نـجـاح مـسـار المصالحة

ويـــرى محللون أن نجاح مسار المصالحة يعتمد بـدرجـة كبيرة على استعداد أنقرة لتقديم تنازلات ولكن أيضا على قدرة أوجلان على إقناع حزبه بقبول خارطة الطريق الجديدة، خاصة مع تصعيد تركيا هجماتها على شمال العراق، بالإضافة إلى موقف أنقرة المعادي للإدارة الذاتية في شمال سوريا وشرقها.

ويقول عباس شاهين، الرئيس المشارك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب في ديار بكر، "لا يمكن لأي حرب أن يستمر إلى الأبد"، مؤكدا أنّ "الإصرار على عدم التوصّل إلى حل لن يفيد أحدا" معتبرا أنّ "أسوأ أنواع السلام أفضل من الحرب."

ويشير سيدات يورطاس، من مركز تيغر للأبحاث في ديار بكر، إلى أنّ هذه المرة تختلف عن المبادرات السابقة لأنّها تأتي من زعيم حزب قومي.

وبالنسبة إلى هذا الخبير، فإنّ الدولة لاحظت حجم التغييرات التي طرأت على الشرق الأوسط منذ هجوم حركة حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ والذي تسبب باندلاع حرب مدمرة في قطاع غزة.

ويقول إنّ حكومة أردوغان تراقب الحركة التي أدت إلى إسقاط حكم بشار الأسد في سوريا وإبعاد إيران عن الساحة. ويضيف "نحن على أعتاب لحظة تاريخية"، مشيرا إلى أنّ "الدولة ترى أنّ هناك حاجة إلى حلّ دائم للقضية الكردية."

توجّس وقلق

ويواصل حزب المساواة وديمقراطية الشعوب تحرّكاته، حيث سيتوجّه إلى شمال العراق الأحد للقاء زعماء كرد العراق، في وقت يتحصن مقاتلو حـزب العمال الكردستاني منذ أكثر من عقد في جبال العراق. ولكن التوجّس والقلق لا يزالان قائمين.

> **نجاح المصالحة يعتمد على قدرة أوجلان على إقناع قيادات حزبه**

ويقول مراقبون إن جميع الأطراف في تركيا تتعامل مع العملية بشكل إيجابي؛ الأحزاب السياسية الرئيسية، أردوغان، أوجلان، وصلاح الدين ديميرتاش، لكن الطرف الوحيد الذي يرسل إشارات مختلطة في الوقت الحالي هو قادة حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل.

وقد يكون ما سبق نتيجة لتزايد الضغوط أو لأن الشخصيات البارزة في حزب العمال الكردستاني أيضا لديها خلافات داخلية فيما بينها، بحسب مديرة مكتب "ديلي صباح" في أنقرة.

ويقول الكاتب التركي أرطغرل أوزكوك إن "مؤسس حزب العمال الكردستاني أشار إلى أنه يستطيع إقناع ثلاثة من الأجنحة الموزعة ما بين سوريا وتركيا وأوروبا، وأنـه ليس متأكدا من الإجابة التي سيحصل عليها من جبال قنديل."

ولحزب العمال الكردستاني أجنحة وتيارات قوية تدعمها دول إقليمية ودولية أبرزها إيران. ويقول باكير أتاجان، مدير مركز إسطنبول للفكر والدراسات الإستراتيجية التركي، إن قسما كبيرا من أجنحة الحزب قد يتجاوب مع نداء زعيمهم باستثناء بعض الأجنحة المتواجدة في جبال قنديل شمال العراق وشرق سوريا وإيـران ودول أوروبية، وهؤلاء لا يشكلون سوى ٣٠ في المئة من أجنحة الحزب العسكرية.

وأوضح أتاجان أن الجناح الإيراني ينشط في العراق وسوريا وإيران وتركيا وهو لا يأتمر بأوامر أوجلان، بل بقادته المعروفين بولائهم لإيران وهؤلاء أبرز المعارضين لدعوات السلام.

بايك: اوجلان يريد إخراج القضية الكردية من أرضية الصراع إلى أرضية الديمقراطية

*المرصد عن وكالة انباء الفرات

قدّم الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) جميل بايك، تقييمات قبل البيان المتوقع للقائد عبد الله أوجلان، خلال برنامج خاص، على فضائية ستيرك -TV. وكانت التقييمات كالتالي:

يناضل لأجل تعزيز خطوات التحول الديمقراطي

هناك عملية غير مسماة، وفي هذه العملية الكل يتساءل عن نوع خطاب أو تصريح القائد آبو، هكذا يتم الحديث عنه في وسائل الإعلام أو الصحافة، هل تلقيتم أي شيء سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق بهذا الموضوع...؟ وهل وصلتكم أية معلومات حيال ذلك أم لا...؟

من خلال ما تابعناه من الصحافة التركية وقمنا باستخلاص بعض الاستنتاجات منها، رأينا بأنَّ هناك رسالة قد تطورت أيضاً، لقد كنا على علم بهذا إلى حد ما، كما قلت، يعمل

القائد آبو على تطوير الخطوة التي اتخذها من قبل نحو هدف أكبر، ويريد تعزيز هذه الخطوة ،أي إخراج القضية الكردية من دائرة الحرب إلى دائرة أو أرضية ديمقراطية، والقائد آبو يعمل وفقاً لذلك، بعض التصريحات التي أُدلي بها والنقاشات التي جرت كان لها تأثير إيجابي على الشعب والديمقراطيين والاشتراكيين، بل إنه يخلق الإثارة والحماس، نحن نرى ذلك، كما أن له تأثير إيجابي علينا أيضاً، فهو يخلق الإثارة والحماس لدينا أيضاً، لقد اتخذ القائد آبو زمام المبادرة ويحاول أن يستخدم هذه المبادرة من أجل الشعب، ويجب على الجميع أن يشد على يد القائد آبو، وحينها سوف يتم تحقيق الهدف المطلوب.

القائد آبو يناضل لأجل تعزيز خطوات التحول الديمقراطي، تحقيق مطالب المرأة والشبيبة والشعوب المضطهدة والاشتراكيين، ينبغي على الجميع أن يدعم هذه العملية، القائد آبو يتخذ خطوات للأمام من أجل الجميع، ويريد حل المشاكل الحالية في تركيا والشرق الأوسط في الساحات الدولية.

على هذا الأساس يناضل القائد آبو، هذا الهدف هو هدف الجميع، الجميع يريد انتهاء الحرب وأن تتحقق الديمقراطية في البلد، إذا أراد الجميع هذا، فيجب على الجميع دعم العملية، ولا ينبغي ترك القائد آبو بأن يخوض هذا النضال وحده، لقد وضع الجميع هذا العبء على القائد آبو، وهذا العبء ثقيلٌ جدًا، يريد القائد آبو أن يعمل رغم ظروف إمرالي ويعمل لأجل تحقيق الآمال والمطالب المشروعة، إنه يعمل من أجل هذا.

ومن جانبه، فقد حمل على عاتقه مسؤولية كبيرة، ولكن كيف سيتم تحقيق ذلك؟ عندما يقوم الجميع بدعم العملية، فسيتمكن للقائد آبو العمل بكل أريحية وتحقيق مطالبهم المشروعة، لم يطلب القائد آبو أي شيء لنفسه أو لمصلحته الشخصية ولم يفعل أي شيء كهذا على الإطلاق، ماذا فعل؟ لقد فعل ذلك من أجل الشعوب، لقد فعل ذلك من أجل الإنسانية، لأن القائد آبو لا يعيش لنفسه، بل يعيش من أجل الشعوب، إنه يعيش من أجل الإنسانية، ولهذا السبب، فهو يضع مشاكل الشعوب والإنسانية أمام عينيه.

وبالإضافة إلى ذلك تتطور الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط، والآن القائد يتعمق كثيراً من خلال هذه الخطوات، نحن نرى بعضاً من هذا الشيء في التصريحات، القائد آبو يعمل لكي يقوم بخطوة تاريخية من أجل الشعب الكردي وأجزاء كردستان الأربعة والشرق الأوسط والإنسانية برمتها، يتطلب من الجميع في هذه الظروف تحمل مسؤولياتهم ودعم هذه العملية.

الخطوات التي يجب اتخاذها للانتقال

رغم عقد بعض اللقاءات هنا، إلا أن نظام تركيا لم ينته ولا يزال مستمراً، ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها للانتقال من بيئة الحرب والصراع، والبدء بالمرحلة القانونية والسياسية وإرساء الأساس القانوني والسياسي؟

-لقد خضع بهجلي وحتى أردوغان للقائد آبو وقاما بدعوته، وصرحا بإن قضية سلاح الحزب يجب أن تُحل، وحتى إنَّ حزب العمال الكردستاني يجب أن يتم تصفيته، أعني أنهم يقومون بإجراء مثل هذه الدعوات، لكن

من ناحية أخرى، فإن اللهجة التي يستخدمونها والممارسات التي يمارسونها تتناقض مع هذه الدعوات، فكيف سيتمكن القائد آبو من العمل في ظل نظام الإبادة والتعذيب؟ كيف سيتمكن القائد آبو من تحقيق المطالب والآمال التي يعلقونها عليه؟ أي ليس للقائد أي اتصال أو تواصل بحركتنا أو العالم الخارجي أو حتى بوسائل الإعلام أو أي شخص آخر.

لكنهم رغم ذلك ألقوا العبء كله على القائد آبو، ويطلبون من القائد آبو أن يحمل هذا العبء، يقولون هذه هي الخطوات التي نحاول أن نتخذها إلى الأمام، إن الشعوب المضطهدة والمرأة والشبيبة والديمقراطيين والاشتراكيين وكل شخص آخر يأملون أن يطور القائد آبو هذه الخطوات نحو الديمقراطية.

فكيف سيتمكن القائد آبو من تحقيق هذه الآمال إذا لم يحدث أي تغييرأو تهيئة الظروف وإذا لم يناضل من أجل الحرية؟ كيف سيتم تحقيق تلك الآمال والمطالب؟ كيف سيرد على تلك الدعوات؟ حتماً هذا غير ممكن، القائد آبو يعيش في الآن ظل نظام الإبادة والتعذيب، ويدعونه للقيام بواجباته والتحرك نحو عملية الحل، كيف سيتحرك ويعمل؟ أنه يعيش في ظل نظام الإبادة والتعذيب، كيف سيتحرك هناك؟ كيف سيلبي الآمال؟ يجب إنهاء نظام الإبادة والتعذيب وإطلاق سراح القائد آبو فوراً، يجب على الجميع أن يجعلوا الحرية الجسدية للقائد آبو هدفهم، لذلك يجب تصعيد النضال.

إذا كان القائد آبو حراً جسدياً، فإنَّه يستطيع الاتصال والتواصل مع الحركة، يمكنه بناء علاقة مع الجميع، والتحدث معهم، والحصول على آرائهم ومقترحاتهم وعلى هذا الأساس يمكن أن تتحقق الآمال، إذا لم يتحرر القائد، فإن عملية الحل غير ممكنة، والآن، من ناحية، لا يقومون بتعزيز الظروف من أجل الحرية، ولا يقومون بإجراء التغييرات، ولا يمررون القوانين، ومن ناحية أخرى، يطلبون من القائد أن يدعو المقاتلين إلى إلقاء سلاحهم، وأن يدعو حزب العمال الكردستاني إلى حل نفسه، وماذا يعني هذا...؟ يعني في هذه الظروف هم لا يريدون السلام، ولا يسعون في حل العملية، إذا لم يتم حل المشاكل وتعزيز الحرية، فكيف يمكن تحقيق السلام؟ ولن يكون هناك سلام أبدًا بعد ذلك، أنَّ السلام مبنيٌ على الحرية، لقد سدَّوا كل الطرق إلى الحرية، من جهة تدعون للسلام ومن جهة أخرى تستمرون في الحروب وتعززون الوكلاء وتقومون بالاعتقالات والمجازر وتقصفون كل مكان، فماذا تكشف اللهجة التي تستخدمونها وتمارسونها؟ إذن فأنتم لا تريدون للحرب أن تنتهي، من يريد إنهاء الحرب يجب عليه تهيئة الظروف للقائد آبو، ويجب إنهاء نظام إمرالي بشكل كامل، ويجب تحرير القائد آبو حتى يتمكن من تحقيق الآمال والمطالب.

د.سعيد الحاج:

تركيا وفرصتها الذهبية لحل المعضلة الكردية

مع دعوة الزعيم القومي دولت بهتشلي، الزعيمَ التاريخي لحزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان لإعلان حل التنظيم ووقف عملياته، وإبداء الأخير استعداده للعب دور إيجابي و"إلقاء الخطاب اللازم"، تبدو تركيا على أعتاب مسار سياسي جديد لحل نهائي للمسألة الكردية، وبفرص أفضل بكثير من التجربة السابقة.

عملية التسوية

في السنوات الأولى لوصوله للسلطة، وتحديدًا في ٢٠٠٥، أعلن رئيس الوزراء التركي في حينها رجب طيب أردوغان وفي معقل الكرد مدينة ديار بكر لأول مرة عن وجود "مشكلة كردية" في البلاد واعدًا بحلها.

وبعد عدة حزم من الإصلاحات الديمقراطية المتعلقة بحق استخدام لغات أخرى غير التركية (المستهدف الرئيس اللغة الكردية) في التعليم والإعلام والتقاضي، وغير ذلك، إضافة لزيادة عقوبات جرائم التمييز والكراهية على أسس عرقية ودينية، والمشاريع التنموية لمناطق الجنوب والجنوب الشرقي ذات الأغلبية الكردية، بدأت الحكومة التركية مسارًا سياسيًا أسمته "عملية التسوية" مع العمال الكردستانيّ؛ لإلقاء سلاحه ووقف العمليات الإرهابية

التي بدأها عام ١٩٨٤ وكلّفت البلاد أكثر من ٤٠ ألف ضحية، فضلاً عـن مـئـات مليارات الدولارات.

فـــي ٢٠٠٩، تم الـكـشـف عـــن مسار تفاوضي بين جهاز الاستخبارات التركي، وحزب العمال الكردستاني، وهو ما عرّض رئيس الجهاز لاحقًا (وزير الخارجية الحالي) هاكان فيدان لمساءلة قانونية دبرتها جماعة كولن التي كانت بدأت صراعًا مع أردوغان والعدالة والتنمية على السلطة.

> **أردوغان أعلن في ديار بكر عن وجود مشكلة كردية واعدا بحلها**

في "عيد النوروز" عام ٢٠١٣، أطلق عبدالله أوجلان نداءه الشهير من سجن إيمرالي حيث يمضي عقوبة بالسجن المؤبد، لإلقاء مسلحي العمال الكردستاني السلاح ومغادرتهم الأراضي التركية، وهو النداء الذي كرره بعد عامين في مارس/ آذار ٢٠١٥.

أعلن حينها عن ورقة سياسية من عشر مواد بين الحكومة التركية، وحزب الشعوب الديمقراطي، الذي كان ينظر له كواجهة سياسية للكردستاني وكان لاعبًا رئيسًا في المسار السياسي. بيد أن الكردستاني، وبعد تباطئِه في إخراج مسلحيه من تركيا، استأنف عملياته في يوليو/ تموز ٢٠١٥ تأثرًا بالعوامل الخارجية، وخصوصًا التطورات في سوريا، حيث كانت وحدات حماية الشعب قد أعلنت إدارات ذاتية في شمال سوريا، وبذلك انهارت عملية التسوية.

أخطاء الماضي

منذ ٢٠١٥، سارت الكثير من المياه تحت الجسر. عادت عمليات الكردستاني، وكافحته السلطات التركية بحرب مدن في مناطق الأغلبية الكردية التي أعلن فيها إدارات ذاتية، ثم بدأت سلسلة عمليات في العراق تحت اسم "المخلب"، وفي شمال سوريا أولها عملية "درع الفرات" في ٢٠١٦؛ بهدف تقويض إمكانية تأسيس كيان سياسي مقرب منه هناك، وما زالت تلوح بعملية جديدة في شرق الفرات.

اليوم، وتركيا على أعتاب مسار سياسي متوقع لم تعلن كامل تفاصيله، ثمة عملية تقييم غير رسمية للمسار السابق وأخطائه التي قد تكون ساهمت في انهياره وفشله. في مقدمة ذلك أن المسار تبنته وعملت عليه الحكومة ومؤسسات الدولة بشكل شبه منفرد، فلم يكن هناك دور بارز للبرلمان والأحزاب السياسية الأخرى.

فالقوميون معروفون بموقفهم الحاد من المسألة، وبالتالي من مسار التسوية السابق، ونأى حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة بنفسه عن تأييد العملية. بل ظهرت بعض التباينات في الموقف بين الحكومة وأردوغان بخصوص "وثيقة البنود العشرة" في حينه.

كما أن جماعة كولن عملت على استغلال عملية تسوية لتصفية حسابات مع أردوغـان والعدالة والتنمية، وكانت محاولة التحقيق مع هاكان فيدان في ٢٠١٢ أولـى محطات المواجهة، التي انتهت بالمحاولة الانقلابية الدموية في ٢٠١٦.

وأخيرًا، كانت الظروف الإقليمية غير مؤاتية، حيث إن الحضور والنفوذ اللذين حصل عليهما حزب الاتحاد

الديمقراطي، الامتداد السوري للكردستاني، وأذرعـــه العسكرية شجعا الأخير على ترك مسار التسوية والعودة للعمليات العسكرية في تركيا، مؤملاً نفسه بإمكانية تحقيق الأمر نفس على الأراضـــي التركية، وهو ما فشل لاحقًا.

فرص أفضل

في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، دعا حليف أردوغان ورئيس حزب الحركة القومية دولت بهتشلي إلى مسار لإنهاء مشكلة الإرهاب في البلاد، بحيث يلقي أوجلان خطابًا تحت قبة البرلمان التركي أمام الكتلة البرلمانية لحزب ديمقراطية ومساواة الشعوب (خليفة الشعوب الديمقراطي) يعلن فيه عن حل التنظيم، ووقف العمليات، فيما فهم أنه إرهاصة لمسار سياسي جديد، قدم أوجلان تجاهه رسائل إيجابية حتى اللحظة.

على مدى سنوات طويلة نفى المسؤولون الأتراك إمكانية إطلاق عملية تسوية جديدة على نفس النمط مع العمال الكردستاني، مؤكدين على ضرورة تقويض قدرات المنظمة الانفصالية قبل أي حديث سياسي، ومعولين على سياسة الحرب الاستباقية وتجفيف المنابع في الخارج.

عدة أسباب

اليوم، ورغم الإصرار على عدم تسمية الأمر بـ "عملية تسوية"، حيث أطلق عليها بهتشلي اسم "مشروع تركيا بلا إرهاب"، ورغم غياب برنامج واضح ومفصل، فـإن عين المراقب تلحظ مسارًا سياسيًا مـا زال فـي بداياته، وأنه يحمل فرص نجاح أكبر بشكل ملحوظ من عملية التسوية السابقة، لعدة أسباب:

> **منذ 2015، سارت الكثير من المياه تحت الجسر**

أول هذه الأسباب أن تركيا اليوم أقوى داخليًا وأكثر نفوذًا خارجيًا، وأفضل وضعًا أمام الإدارة الامريكية الجديدة، ولا سيما بعد سقوط النظام في سوريا، فضلاً عن نجاحها في مكافحة الكردستاني في كل من العراق وسوريا، والذي نتج عنه تراجع ملحوظ في وتيرة العمليات الإرهابية، وكذلك في أعداد المنضمّين للمنظمة، وارتفاع عدد المغادرين لها وتسليم أنفسهم للسلطات التركية.

يضاف لذلك، ثانيًا، تغير الأوضـاع الإقليمية بشكل جـذري، حيث يبدو العراق اليوم بشقّيه؛ الحكومة المركزية وإقليم كردستان العراق أكثر تفهمًا لمقتضيات أمن تركيا القومي وأكثر تعاونًا معها، بما في ذلك تصنيف العمال الكردستاني كمنظمة محظورة.

وفي سوريا، تواجه قوات سوريا الديمقراطية "قسد" تحديات وجودية بعد سقوط النظام وتشكيل إدارة جديدة للبلاد تشارك تركيا الخط الأحمر المتعلق بوحدة الأراضي السورية ورفض مشاريع التقسيم، فضلاً عن قلقها من رؤية ترامب لوجود قوات بلاده في سوريا، وسيطرة "الجيش الوطني السوري" المقرب من تركيا على كل من تل رفعت ومنبج، وتأكيد أنقرة على أنه "لا وجود للمنظمات الإرهابية

في سوريا الجديدة".

وثـالـثًـا، لـم يعد مسوّغ مكافحة تنظيم الدولة بنفس حضوره الـسـابـق، حيث لدى دمشق وأنـقـرة حجج قوية لإقناع واشنطن بأن الحكومة السورية الجديدة قـادرة على تولي هذا الملف بالتعاون مع تركيا، وكذلك العشائر العربية في "الجزيرة السورية"، بما يدحض فكرة الحاجة لقوات "قسد" والاستمرار في دعم منظمات ما دون الدولة في ظل وجود نواة لحكومة مركزية.

وأخيرًا، يبدو العامل الداخلي أفضل بكثير اليوم في دعم المسار الجديد المفترض. فالدعوة الأولى أتت من أكثر المتشددين "صقورية" في المسألة الكردية وهو بهتشلي، وهو ما يريح الحكومة إلى حد كبير. كما أن الشعب الجمهوري أعلن على لسان رئيسه أوزغور أوزال عن عدم معارضته للمسار، فضلاً عن دعم أحزاب معارضة أخرى، باستثناء حزب الجيد القومي المنشق عن الحركة القومية لأسباب مفهومة.

كما أن هناك حرصًا على دور بارز وأساسي للبرلمان التركي في المسار الجديد، حيث كانت الزيارة الأولى للوفد الذي زار أوجلان في سجنه لرئيس البرلمان نعمان كورتولموش في إشارة رمزية واضحة، كما كانت زيارته الثانية لبهتشلي صاحب النداء الأول.

في المقلب الآخر، صدرت إشارات إيجابية حتى اللحظة من أوجلان نفسه، ومن حزب ديمقراطية ومساواة الشعوب، ومن الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرطاش وهو شخصية قوية ومؤثرة وذات ثقل رمزي كبير. حتى قـيـادات الـعـمـال الكردستاني العسكرية في جبال قنديل في الـعـراق، والتي كانت لمحت لمعارضتها في البداية، صدر عنها ما يفهم أنه دعم مشروط للمسار، حيث تحدثت عن ضرورة "دعم موقف أوجلان" من خلال زيادة الضغط على أنقرة بعمليات جديدة، وهو أمر إشكالي وقد يشكل عائقًا لكن قد يفهم منه الرضوخ لواقعية المسار المنتظر وضرورة التفاعل معه، فضلاً عن عدم السيطرة على كامل قرار الكردستاني وصعوبة تحجيم أوجلان وتحييده.

> **ثمة عوامل تعزز من فرص نجاح المسار السياسي للحل**

في الخلاصة،

ثمة عوامل داخلية وخارجية عديدة تعزز من فرص نجاح المسار السياسي الجديد لحل المسألة الكردية في تركيا. وإذ تبدو الحكومة اليوم غير مستعجلة للإعلان عن جدول أعمال معلن، بل تتورع عن تسمية تحيل على فكرة "التفاوض" مع الكردستاني، إلا أن المسار يعبر عن نفسه من خلال خطوات وتصريحات ثابتة وواضحة ومباشرة.

يبقى أن نقول إن التقييم الحقيقي والدقيق لفرص نجاح المسار وبالتالي تخلص أنقرة تمامًا ونهائيًا من خطر الإرهاب، بتأثيراته وكلفه البشرية والاقتصادية والأمنية والإستراتيجية، سيعتمد على عدة عوامل في مقدمتها تفاصيل المسار السياسي المنتظر، وكذلك التطورات الإقليمية وفي مقدمتها سوريا، وتحديدًا الموقف الامريكي من "قسد" والتعامل مع تركيا في الملفات الخلافية الأساسية.

ردود فعل كردية رافضة للإقصاء من لجنة الحوار الوطني

التحالف الدولي يسعى لتشكيل وفد كردي موحد للتواصل مع دمشق

***المرصد/ فريق الرصد والمتابعة**

توالت الردود الرافضة من الجهات السياسية بعد إقصاء المكون الكردي، من التمثيل في لجنة الحوار الوطني، التي أعلنتها الرئاسة السورية في ١٢ فبراير (شباط)، وضمت ٧ أعضاء بينهم امرأتان.

واصدرت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بيانا، يوم السبت جاء فيه:

إلى الرأي العام

مع سقوط نظام البعث والاستبداد، تجددت الآمال نحو تغيير فعلي في نهج وسلوك دمشق، لتحقيق تطلعات الشعب السوري على أُسس ومعايير حقيقية تمثل حالة الواقع السوري وتعبِّر عن طموحاته في بناء مستقبله الديمقراطي، حيث كان هذا هو الهدف العام لأبناء سوريا مُنذ بداية الحِراك الثوري، وقبل أن تدخل الحسابات السياسية في الميدان.

إنَّ الإعلان عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني في سوريا يدل على معايير «الحصر»، وإنَّ هذا التوجه الخاطئ ينمُّ عن «سوء التقدير» للواقع والمشهد السوري الحقيقي برمَّته، كما أنَّه يعكس قصورًا واضحًا في عملية التحول الديمقراطي لسوريا الجديدة.

إنَّ هذا التهميش، واتخاذ حالة «الانغلاق» دون مرونة من قِبل هذه اللجنة، يهدد بإعادة الأمور نحو النظام المركزي القديم، وهذا ما لا نأمله ولا نفضِّله في شمال وشرق سوريا.

إنَّ حاجتنا اليوم تقتضي تمثيلاً حقيقيًا لكل السوريين «دون إقصاء»، وكذلك تطويرًا واضحًا لمعايير الوحدة والشراكة الوطنية السورية، مع الأخذ بضرورات المرحلة الانتقالية من خلال مشاركة فعلية وديمقراطية لكل التيارات السياسية والمدنية، والمرأة، بما يعكس الحالة التشاركية في سوريا، دون تجاهل أو إقصاء إرادة وقرار حوالي خمسة ملايين سوري في مناطقنا.

نحن في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، نؤكد أنَّ اللجنة المُشكَّلة من أجل الإعداد للحوار الوطني هي لجنة لا تمثل كافة أطياف الشعب السوري، ولا تلبي تطلعاته بمكوناته المتنوعة ولا يمكن إجراء أي حوار في ظل الإقصاء والتهميش المتَّبع من قبلها بهذا الشكل، إذ إنَّ ذلك يمثل بداية لسياسة التهميش التي لن يقبلها السوريون على الإطلاق.

كما نؤكد أنَّنا ننادي كل من يريدون أن تكون سوريا واحدة موحدة وقوية، بأن يتم قراءة المشهد والواقع السوري كما هو، دون أي إنكار أو تهميش.

إنَّ قوة وطننا السوري تكمن في وحدة شعبه وتكاتفه ومصيره المشترك، فهي الضمانة الحقيقية لمستقبل ديمقراطي واعد، يليق بعراقة الشعب السوري وتضحيات أبنائه.

الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا

١٥ شباط ٢٠٢٥

إهمال متعمد وتغييب مقصود

من جهته اصدر مجلس سوريا الديمقراطية بيانا اكد فيه ان الإهمال المتعمد والتغييب المقصود لقوى سياسية وطنية عارضت نظام الأسد على مدى سنوات، وتعرضت للقتل والاعتقال والنفي والتهجير، هو عملٌ لا يعكس نيّة حقيقية لمشاركة الجميع في بناء سوريا المستقبل وهذا نص البيان:

بيان إلى الرأي العام السوري

يتابع مجلس سوريا الديمقراطية بقلق بالغ قرار تشكيل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني السوري، حيث شُكّلت هذه اللجنة من طيفٍ وتوجّه سياسي واحد، مما يخلّ بمبدأ التمثيل العادل والشامل لكافة مكونات الشعب السوري.

إن هذه اللجنة المشكّلة لا تمثل السوريين بمختلف أطيافهم وتنوعاتهم، وهناك إقصاءٌ واضح للقوى السياسية والمجتمعية والقومية، الذين يشكّلون نسبة كبيرة ووازنة في تركيبة المجتمع السوري، وإقصاءهم يُعد انتهاكاً صارخاً لمبدأ الشراكة الوطنية.

كما أن الإهمال المتعمد والتغييب المقصود لقوى سياسية وطنية عارضت نظام الأسد على مدى سنوات، وتعرضت للقتل والاعتقال والنفي والتهجير، هو عملٌ لا يعكس نيّة حقيقية لمشاركة الجميع في بناء سوريا المستقبل، وفي جوهره يعيد إنتاج سياسات الإقصاء والتهميش التي سادت في ظل نظام الأسد البائد، ويقف عائقاً أمام بناء دولة ديمقراطية حقيقية. كما توضّح من لغة الناطق باسم اللجنة التحضيرية في مؤتمره الصحفي مصادرة قرار السوريين في اختياراتهم حول مستقبل البلاد وشكل الإدارة والتمثيل. إن الرأي الآخر من الركائز الأساسية لعوامل نجاح الحوار، واللجنة لا يجب أن تفترض سلفاً مآلات الحوار وغاياته، وليس من حقها أن تتّهم طرفاً سورياً بتهم لا تليق بداعية للحوار ولا تتناسب مع الوقائع.

نؤكد في مجلس سوريا الديمقراطية على أن نكون مع جميع القوى السياسية السورية والمجتمعية، ومع كافة أطياف المجتمع السوري شركاء حقيقيين وفاعلين في بناء سوريا المستقبل، ونشدد على مشاركة الجميع في كافة مراحل ومفاصل ومتطلبات العملية الانتقالية، ونطالب بإصرار إلى إعادة النظر في تشكيل اللجنة التحضيرية بما يخدم مؤتمر الحوار الوطني، بحيث تكون شاملة لجميع المكونات السورية، وبما يتلاءم مع استحقاقات المرحلة الانتقالية، ويؤسس لحوار وطني حقيقي يُسهم في بناء سوريا ديمقراطية تعددية لامركزية تضمن حقوق جميع مواطنيها.

مجلس سوريا الديمقراطية

١٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٥

عدم التمثيل يعني عدم الالتزام

وعدّ القيادي الكردي صالح مسلم، عضو الهيئة الرئاسية لحزب «الاتحاد الديمقراطي» وهو من أبرز الجهات السياسية للإدارة الذاتية، أن لجنة الحوار تمثّل لوناً واحداً، وقال: «هناك جهات سياسية لـ(قسد) كمجلس (مسد) ومؤسسات الإدارة الذاتية التي تمثل جميع مكونات شمال وشرق البلاد، فإذا لم يتم تمثيلها بشكل عادل فلن تكون ملزمة بقرارات المؤتمر»، لافتاً إلى أن وجود أسماء ثانية من خارج السلطة الحاكمة «جرى تطعيمها باسمين فقط لإرضاء بعض الأطراف الخارجية، وهي لا تمثل كل أطياف الشعب السوري».

مخاوف مشروعة

وانتقد «المجلس الوطني الكردي» من إبعاد الكرد من تشكيلة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار. وقال في بيان نشر، الجمعة، إن هذه الخطوة «تثير مخاوف مشروعة؛ لأن تشكيل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار كان ينبغي أن يعكس واقع التعدّدية السياسية والقومية في البلاد، وتضمن تمثيلاً حقيقياً لجميع المكوّنات الوطنية»، وشدد هذا التحالف الكردي على أن استبعاد التمثيل الكردي من اللجنة «يشكّل إخلالاً بهذا المبدأ، ويثير مخاوفَ مشروعةً بشأن نهج التعامُل مع المكوّنات السورية كشركاء حقيقيين في رسم مستقبل البلاد».

وتعليقاً على إبعاد الكرد من تشكيلة اللجنة وإقصائهم، أوضح فيصل يوسف أن هذا القرار «له دلالات سلبية على مستقبل سوريا، وعلى بناء الأرضية التي ستبنى عليها سوريا الجديدة، بسواعد جميع مكوناتها ومنهم الكرد الذين يعتبرون شركاء أصليين في بناء الدولة، ويمثلون جزءاً كبيراً من الجغرافيا السورية».

ودعا «المجلس الكردي»، في بيانه، إلى إعادة النظر في تركيبة اللجنة؛ لضمان مشاركة عادلة وفاعلة لجميع الأطراف، بمن في ذلك الشعب الكردي؛ «لأن الحوار الوطني لا يمكن أن يحقق أهدافه دون الالتزام بمبدأ الشراكة الوطنية والتمثيل المتوازن».

وقال فيصل يوسف: «من يريد بناء سوريا ديمقراطية تعددية لا بد أن يكون الشعب الكردي طرفاً رئيسياً في الأطراف المدعوة والمشاركة... كما أن تهميش الكرد هو تهميش لجزء كبير ومهم في الدولة السورية»، محملاً جهات محلية؛ لم يسمها، إبعاد وإقصاء الكرد؛ إذ إن «هناك من لا يريد للكرد ألا يحققوا مطالبهم الديمقراطية المشروعة، وأنه لا بد لهم من أن يراجعوا قراراتهم».

التحالف الدولي يسعى لتشكيل وفد كردي موحد للتواصل مع دمشق

في هذه الاثناء عقد وفد رفيع المستوى من التحالف الدولي ومبعوث امريكي وآخر فرنسي، اجتماعات مع قادة أحزاب «المجلس الوطني الكردي» والإدارة الذاتية، بعد إقصاء الكرد عن تشكيلة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار المزمع عقده بالفترة المقبلة، على الرغم من أنهم يشكلون ثاني أكبر القوميات العرقية في سوريا، فيما تتالت الردود الرافضة من جهات كردية لهذا الإقصاء.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم «المجلس الوطني الكردي» فيصل يوسف، أن مسؤولين من المجلس عقدوا اجتماعاً، الجمعة، مع وفد التحالف الدولي ومبعوثي واشنطن وباريس، وبحثوا آخر التطورات على الساحة السورية، وإحياء الحوارات الداخلية بين الأحزاب السياسية، وقرار إبعاد الكرد من تشكيلة لجنة الحوار السوري، وإقصاء «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد). وقال يوسف : «أبدينا موقفنا الواضح والصريح والمعلن والذي تتفق عليه معظم الأحزاب الكردية».

وبحسب السياسي الكردي، ركز الاجتماع مع الأطراف الدولية على التطورات والمتغيرات التي حدثت بعد سقوط النظام السابق، وضرورة تشكيل وفد كردي موحد للتفاوض مع حكومة دمشق. وقال: «نسعى من أجل الوصول إلى تقارب وتفاهم حيال الرؤية المشتركة والوفد المشترك، وإيصال صوتنا للأطراف الدولية الداعمة للقضية الكردية».

مؤتمر باريس.. إجماع على دعم الانتقال في سوريا واشادات فرنسية بـ(قسد)

ماكرون : الغرب يدين بفضل لقوات سوريا الديمقراطية ولا ينبغي التخلي عنها

***المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

انعقد في باريس، مساء الخميس ٢٠٢٥/٢/١٣ ، مؤتمر دولي حول الوضع في سوريا، بمشاركة ممثلين من عشرين دولة من بينها دول مجموعة السبع الكبرى، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، وترأس الاجتماع وزير الخارجية الفرنسي، جان – نويل بارو، وذلك بحضور الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي شارك في النقاشات.

وأكد البيان الختامي للمؤتمر، ضرورة دعم الحكومة السورية الانتقالية في سعيها لتحقيق التحول السياسي في البلاد، بناءً على تطلعات الشعب السوري للحرية والكرامة، ودعم جهود بناء سوريا حرة، موحدة، ومستقرة ومندمجة في محيطها الإقليمي والدولي.

وشدد المشاركون على أهمية نجاح العملية الانتقالية، من خلال اتباع مبدأ قيادة هذا التحول بواسطة الشعب السوري، مع مراعاة المبادئ الأساسية لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ «٢٠١٥».

وأشار البيان إلى دعم المجتمع الدولي لمبادرة تنظيم «مؤتمر الحوار الوطني» الذي أعلن عنه الرئيس السوري في ٣٠ يناير ٢٠٢٥، بمشاركة كافة قطاعات المجتمع السوري، بما في ذلك ممثلو الجاليات السورية في الخارج.

كما تناول البيان الختامي ضرورة زيادة المساعدات الإنسانية إلى سوريا، وتحفيز الدعم لعملية إعادة الإعمار، وتأكيد الدور الحاسم للأمم المتحدة في هذا الصدد. وأكد المشاركون أهمية تأمين عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم بشكل آمن وكريم.

وشدد المجتمعون على أهمية إنشاء «مجموعة دعم للانتقال السوري» لضمان استمرارية الحوار ودعم التنسيق

الاستراتيجي بين الدول الداعمة لمستقبل سوريا الآمن والمستقر. وأعربوا عن دعم الجهود المبذولة من قبل السلطات السورية لضمان حقوق الإنسان والحرية لكل السوريين، مؤكدين أهمية التعاون المستمر لتحقيق السلام والاستقرار في سوريا والمنطقة بأسرها.

أعرب المشاركون في مؤتمر باريس بشأن سوريا عن رغبتهم في العمل معا لضمان نجاح المرحلة الانتقالية ما بعد الأسد، في إطار «عملية يقودها السوريون ويستلمون زمامها».

وسجّل المشاركون «الأولويات التي أشار إليها رئيس سوريا في المرحلة الانتقالية احمد الشرع حلال خطابه في ٢٩ كانون الثاني/يناير، المتمثلة في إقامة حكم قانوني وشرعي وإرساء السلم الأهلي ولا سيما عبر إقامة نظام قضائي انتقالي ومنع التسويات الفردية وإعادة بناء مؤسسات الدولة وفي مطلعها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية».

واكد المشاركون في بيانهم على النقاط التالية:

-دعم تنظيم مؤتمر الحوار الوطني الذي أعلن عنه الشرع في ٣٠ كانون الثاني/يناير .

-دعم آليات الحوار الشاملة التي أعلنت الحكومة الانتقالية السورية.

-أشاد شركاء سوريا بتعيين الحكومة الانتقالية السورية لجنةً تحضيريةً لمؤتمر الحوار الوطني في ١٢ شباط/فبراير.

-الاعتراف بالحكومة الانتقالية السورية ودعمها في التزامها الحالي بصون حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

-توفير الدعم الذي تحتاجه الحكومة الانتقالية السورية بغية ضمان انعدام قدرة المجموعات الإرهابية على إنشاء ملاذ آمن في الأراضي السورية،

-أدان المشاركون الأعمال الإرهابية المتعددة التي تواصل هذه المجموعات ارتكابها في سوريا.

-وقف جميع الأعمال القتالية في سوريا ودعم توحيد جميع الأراضي السورية المتبقية عبر تسوية سياسية مفاوضة ودعوة جميع الجهات الفاعلة السورية للالتزام ببرنامج عمل

> **تحقيق عملية انتقالية سلمية وموثوقة ونظامية وسريعة وشاملة**

سوري وطني على نحوٍ كامل.

-ضمان سيادة سورية وسلامة أراضيها ووحدتها، تماشيًا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولا سيما القرار ٣٥٠ (١٩٧٤) بخصوص الاتفاق بشأن فض الاشتباك بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية وإقامة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

-تعبئة المجتمع الدولي من أجل زيادة كمية المساعدات الإنسانية ووتيرة توفيرها.

-ضرورة العمل في سبيل رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا في أسرع وقت.

-التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة الحكومة الانتقالية السورية من أجل مواصلة المبادلات بشأن أعمال منظمة الأمم المتحدة في سوريا.

-دعم الجهود التي تقودها سوريا ومن شأنها ضمان المساءلة والتصدي للإفلات من العقاب والجهود الرامية إلى حل قضايا السوريين والرعايا الأجانب المفقودين.

-أكّد المشاركون دعمهم إرساء نظام قضائي انتقالي تزامنًا مع تسجيل متطلبات ممثلي المجتمع المدني السوري الذين اجتمعوا في باريس في ١٢ شباط/فبراير،

-توخّي استحداث مجموعة مستدامة توفر «دعم عملية الانتقال السورية» من أجل ضمان مواصلة الحوار واستدامة تنسيق المجتمع الدولي الاستراتيجي ومساعدة الشعب السوري في تحقيق تطلعاته المشروعة.

-أشار المشاركون إلى أنّ المرحلة الانتقالية المقبلة تُعدّ جوهرية من حيث صون المبادئ المذكورة فيما بعد.

> إقامة نظام قضائي انتقالي ومنع التسويات الفردية

واتفق المشاركون على بذل كل ما تيسّر لهم من جهود بغية ضمان ما يلي:

-تحقيق عملية انتقالية سلمية وموثوقة ونظامية وسريعة وشاملة.

-دعا شركاء سوريا الحكومة الانتقالية السورية إلى صياغة جدول زمني واقعي وإنّما يتسمّ بالوضوح والشفافية، والالتزام به. يشمل ذلك إجراء إصلاحات دستورية وتنظيم انتخابات حرّة ونزيهة عندما تتوفر الشروط.

-كـرّر المشاركون تأكيدهم على أهمية الـدور الذي من شأن الأمم المتحدة أن تضطلع به في دعم المرحلة الانتقالية السورية وأكـدوا دعمهم مجددًا للجهود التي يضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد.

-شدد المشاركون على ضرورة الحفاظ على المكاسب المحققة بعد عشرة سنوات من محاربة تنظيم داعش الذي ما يزال يمثل خطرًا شديدًا على السلام والأمن الدوليين.

-حماية ذخائر الأسلحة الكيميائية وتدميرها تدميرًا آمنًا بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

-مكافحة إنتاج مخدرات الكبتاغون والإتجار بها وشبكات الجرائم المنظمة على نحوٍ كفوء.

-دعم الانتفاع بمساعدات إنسانية بلا عوائق ومتواصلة في جميع أنحاء الأراضي السورية.

-توفير الشروط الضرورية من أجل عودة اللاجئين على نحوٍ طوعي ومستدام.

البيان صدر عن حكومة كل من سورية والبحرين وكندا ومصر وألمانيا واليونان وفرنسا والعراق وإيطاليا واليابان والأردن والكويت ولبنان وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وإسبانيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة، وعن الاتحاد الأوروبـي والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية والأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ماكرون: الغرب يدين بفضل قسد

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يوم الخميس إن فرنسا مستعدة لبذل المزيد من الجهود لمحاربة الجماعات الإرهابية في سوريا، مضيفا أنه لا ينبغي أن تشهد سوريا عودة جماعات تابعة لإيران.

وأضـاف ماكرون خـلال المؤتمر، إن قـوات سوريا الديمقراطية يجب أن تدمج في القوات الوطنية السورية.

وقال إن الغرب يدين بفضل لقوات سوريا الديمقراطية ولا ينبغي التخلي عنها، وذلك في إشارة واضحة لمشاركتها في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية المتشدد.

التحديات الأربعة

وحدد الرئيس الفرنسي التحديات الأربعة التي تواجهها سوريا، واستعداد الأسرة الدولية للوقوف إلى جانبها.

وأكد إيمانويل ماكرون ما كانت قد أشارت إليه مصادر الإليزيه، الأربعاء، بـ«العودة السريعة للأنشطة الدبلوماسية» مع سوريا، ما يعني إعادة فتح السفارة الفرنسية في دمشق، وبذلك تكون باريس أول عاصمة غربية تقوم بهذا العمل، كما يعني أن عواصم غربية أخرى ستتشجع بعد الخطوة الفرنسية وتحذو حذو باريس.

وبينما عدّ ماكرون استمرار وجود «داعش» شكل مصدر خطر على كل العملية الانتقالية في سوريا، وعلى جيرانها، لا، بل على أوروبا، كما قال وزير خارجيته، فقد أعلن أن بلاده مستعدة للوقوف الى جانب سوريا، وأنها مستعدة لبذل المزيد من الجهود لمحاربة الجماعات الإرهابية، مضيفاً أنه لا ينبغي لسوريا أن تشهد مجدداً عودة الجماعات الإرهابية

التابعة إيران.

وفي السياق الأمني، كانت بارزة إشارة ماكرون إلى أهمية دمج «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) في الجيش الوطني السوري. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن ماكرون، خلال اتصاله بأحمد الشرع، رئيس السلطة الانتقالية، شدد على تمسكه بالوقوف إلى جانب «قسد»، فيما لم تظهر بوضوح ما ستقوم به الإدارة الامريكية الجديدة إزاءها. وأضاف ماكرون، خلال مؤتمر دولي حول سوريا في باريس، إن «قوات سوريا الديمقراطية» بقيادة الكرد والمدعومة من الغرب يجب أن تدمج في القوات الوطنية السورية. وبحسب ماكرون، فإن القتال ضد «داعش» يجب أن يتواصل.

أما التحدي الثاني بالنسبة لماكرون، فيتمثل في قيام حوكمة «تمثل وتحترم الجميع»، وتوجه إلى السوريين قائلاً: «قدرتكم على توفير هذه الحوكمة مسألة أساسية وهي شرط الاستقرار وتخدم هدف الأمن، كما أنها شرط لعودة اللاجئين». مشيراً إلى قراره منح السوريين اللاجئين في فرنسا الفرصة للعودة إلى سوريا مؤقتاً، من غير أن يخسروا وضعيتهم بوصفهم لاجئين في فرنسا.

ومن تحدي الحوكمة، انتقل ماكرون إلى التحدي الإنساني وإيصال المساعدات الإنسانية وما يتطلبه ذلك من إجراءات من الخارج والداخل في آن واحد. وطالب ماكرون بالشفافية لتشجيع المانحين الدوليين. أما التحدي الأخير فيتناول توفير العدالة ومحاربة الإفلات من العقاب. وفي هذا المجال أيضاً، تبدي فرنسا استعدادها للمساعدة.

كذلك، أكد وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو، أن باريس على استعداد لتلبية ما تحتاجه سوريا بشأن تحقيق العدالة الانتقالية.

وأضاف خلال افتتاح المؤتمر أن بلاده على استعداد للعمل على تأمين المساعدات الإنسانية اللازمة عن طريق الهيئات المختصة.

وأفاد بأن الاتحاد الأوروبي يعمل في اتّجاه تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا بشكل سريع.

وقال بارو: «نعمل مع نظرائنا الأوروبيين باتّجاه رفع سريع للعقوبات الاقتصادية على القطاعات»، بعدما اتفق

> **دعم الحكومة الانتقالية في التزامها بصون حقوق الإنسان والحريات**

وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٢٧ كانون الثاني/يناير على تخفيفها، بدءا بقطاعات أساسية مثل الطاقة.

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أعلن في كانون الاول/ديسمبر الماضي عن تنظيم مؤتمر لمساعدة سوريا، بعد قليل من سقوط نظام الأسد في الثامن من الشهر نفسه.

ولا يهدف المؤتمر إلى جمع الأموال بل سيتولى هذه المهمة مؤتمر المانحين السنوي الذي سيعقد في بروكسل في آذار/مارس المقبل، لكن سيتم مناقشة قضايا مثل رفع العقوبات. وقد أوضح دبلوماسيان أن الاتحاد الأوروبي تحرك صوب رفع بعض العقوبات، رغم أن ذلك يواجه عراقيل مع معارضة من قبرص واليونان وسط مخاوف بشأن محادثات ترسيم الحدود البحرية بين سوريا وتركيا والمطالبة بضمانات على إمكانية إعادة فرض العقوبات سريعا.

قسد، قوة سورية وطنية

من جهته علق مدير المركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية، حول المؤتمر، مشيرا إن «قوة ووطنية وتضحيات قوات سوريا الديمقراطية كانت حاضرة وبقوة في مؤتمر باريس، كما كانت حاضرة في كل الأحداث التي مرت بها سوريا خلال العقد الأخير وقدمت خلالها قسد «وحيدة» تضحيات هائلة لحماية الملايين من السوريين وتحريرهم من مخالب داعش وقوى الاحتلال.».

مـؤكـدا:» قـسـد، قـوة سـوريـة وطنية وطوعية، وستكون حاضرة في جميع مراحل تعافي البلاد من الاستبداد والظلم».

*الباحث لزكين إبراهيم

مساعي عودة فرنسا إلى سوريا وصراع المصالح مع تركيا

*مركز الفرات للدراسات

تسعى فرنسا للعودة إلى سوريا من أجل تحقيق أهداف استراتيجية متعددة تشمل استعادة نفوذها الجيوسياسي، وتعزيز حضورها الاقتصادي، وترسيخ دورها كلاعب رئيسي في الترتيبات الإقليمية لما بعد الحرب. إذ ترى باريس في سوريا نقطة استراتيجية حيوية على البحر الأبيض المتوسط، تتيح لها مواجهة التحدّيات الناتجة عن تراجع نفوذها في إفريقيا وتصاعد النفوذ الروسي هناك. كما تعتمد فرنسا على توحيد الصف الكردي كمدخل لتأمين حضورها في الشمال السوري، ما يمنحها ورقة ضغط فعالة في مواجهة تركيا وتعزيز علاقتها بالقوى الكردية كحليف استراتيجي. في المقابل، تتجلى مخاوف أنقرة من التحركات الفرنسية في دعم باريس للكرد وتحالفها مع "قسد"، ما يعمق الصراع الفرنسي-التركي حول مستقبل سوريا.

فما هي أهداف فرنسا من مساعي العودة إلى سوريا، وما مبرراتها في لعب دور محوري في سوريا بعد الحرب؟ ولماذا ترفض تركيا أيّ دور لفرنسا في مستقبل سوريا؟

أهداف فرنسا من العودة إلى سوريا

تسعى فرنسا للعودة إلى سوريا بعد الحرب لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية لاستعادة نفوذها الجيوسياسي في المنطقة معتمدةً على مجموعة من العوامل التي تمنحها مبرراتٍ قويةً للعب دور محوري في إعادة إعمار البلاد.

قد يكون لتراجع دور فرنسا في إفريقيا وظهور النفوذ الروسي هناك تأثيرٌ كبير على توجهات السياسة الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة سوريا. فبعدما شهدت إفريقيا تقاربًا متزايدًا بين روسيا وبعض الدول الإفريقية، حيث عززت موسكو وجودها العسكري والاقتصادي هناك، تجد فرنسا نفسها أمام تحدّياتٍ كبيرةً لاستعادة نفوذها في مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط. وسوريا التي تعتبر نقطة استراتيجية على البحر الأبيض المتوسط، تمثل فرصة ذهبية لفرنسا لتستعيد دورها في المنطقة، وتضمن حضوراً دائماً على الساحة الدولية.

إنّ العودة الفرنسية إلى سوريا بعد الحرب قد تكون بمثابة محاولة لاستعادة مكانتها في المنطقة، على حساب تراجع الدور الروسي هناك. يمكن لفرنسا أن تسعى لتوسيع نفوذها عبر تقديم نفسها كقوة موازية في مواجهة النفوذ الروسي، خاصة مع تسارع الدعوات الأوروبية، لانسحاب القواعد الروسية من سوريا. هنا، يمكن لفرنسا استثمار القضايا السياسية والأمنية، مثل محاربة الإرهاب وحماية الأقليات، كورقة ضغط لتحقيق هذا الهدف، ما يسمح لها بتعزيز وجودها العسكري والدبلوماسي في سوريا.

دور رئيسي في مشاريع اقتصادية استراتيجية

أمّا من منطلق المصالح الاقتصادية، تطمح فرنسا للعب دور رئيسي في عدة مشاريع اقتصادية استراتيجية في البلاد، خصوصاً في قطاع الطاقة. ومن أبرز هذه المشاريع تطوير خطوط نقل الغاز والنفط عبر سوريا إلى أوروبا، مثل إعادة إحياء خط أنابيب الغاز العربي الذي يمر عبر سوريا إلى البحر الأبيض المتوسط. كذلك، يمكن لفرنسا أن تساهم في تجديد وتوسيع خطوط أنابيب النفط التي تربط العراق بسوريا، ما يساعد في تأمين إمدادات الطاقة الأوروبية ويعزز الاقتصاد السوري. كما أنّ فرنسا تستطيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة في سوريا مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهو ما يتماشى مع خططها لدعم تحول أوروبا إلى الطاقة النظيفة، مع إمكانية ربط هذه المشاريع بشبكات الطاقة الأوروبية.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم فرنسا في تحديث البنية التحتية السورية، بدءاً من تطوير الموانئ السورية، مثل طرطوس واللاذقية، وصولاً إلى مشاريع الرّبط الكهربائي بين سوريا والدول المجاورة. هذا التعاون الاقتصادي سيمكّن فرنسا من تعزيز وجودها في قطاع الطاقة العالمي، بالإضافة إلى دعم إعادة الإعمار من خلال مشاريع البناء والصناعة التي تشمل تطوير المصانع والمرافق الإنتاجية. ستعزز فرنسا من خلال هذه المشاريع، موقعها الاستراتيجي في المنطقة.

مبررات عودة الدور الفرنسي إلى سوريا بعد الحرب

إن الإرث التاريخي الفرنسي في سوريا له دور حيوي في تأسيس الدولة الحديثة في هذا البلد، وهو ما يضع فرنسا في موقع استراتيجي قوي ومتقدّم لاستعادة دور محوري في عملية إعادة الإعمار بعد الحرب السورية. كما أنّ حضورها الدبلوماسي القوي وعلاقاتها الوثيقة مع الأطراف الفاعلة يمنحانها دوراً محوريّاً في التسوية السياسية وبناء مؤسسات الدولة الجديدة.

إضافة إلى ذلك فإنّ دور فرنسا في التحالف الدولي لمحاربة داعش والإرهاب في سوريا، يعزز من مبرراتها لتحقيق استقرار طويل الأمد في البلاد، حيث تشكل مشاركتها في محاربة الإرهاب جزءاً أساسياً من ضمان عدم عودة التنظيمات المتطرفة، ما يجعلها لاعباً رئيسياً في مرحلة ما بعد الحرب لضمان أمن المنطقة واستقرارها.

إن توجه فرنسا نحو حماية الأقليات في ظل تصاعد المخاوف يمكن أن يمنع انزلاق سوريا نحو حرب أهلية، بالاستناد إلى مبدأ "مسؤولية الحماية" (Responsibility to Protect) يعزز دورها السياسي والأخلاقي في حماية المدنيين والأقليات وضمان استقرار سوريا، ومنع أيّة صراعات جديدة.

في هذا السياق تسعى فرنسا إلى توحيد الصف الكردي في سوريا لتحقيق عدة أهداف استراتيجية؛ فمن جهة، يمنح الاستقرار في المناطق الكردية في شمال شرق سوريا فرنسا فرصةً لترسيخ حضورها كلاعب دولي في الأزمة السورية، خاصة مع تراجع نفوذ بعض القوى الأخرى. ومن جهة أخرى، يُمكّن توحيد الكرد فرنسا من بناء شراكة قوية مع القوى الكردية الفاعلة، مما يعزز نفوذها في الملفات الإقليمية عند التعامل مع تركيا وإيران، ويؤمّن لها دوراً في تحديد مستقبل سوريا السياسي. كما تسعى فرنسا من خلال هذا التوحيد إلى تأكيد التزامها بدعم الأقليات وحقوق الإنسان، ما يعزز صورتها كلاعب أخلاقي وسياسي في المنطقة.

تركيا وفرنسا: صراع المصالح في سوريا

في خضم الصراع المستمر على سوريا، والذي يعكس توازنات القوى الدولية والإقليمية، يتجدّد الخلاف التركي-الفرنسي حول الدور المستقبلي لكلّ منهما في إعادة تشكيل المشهد السوري بعد سقوط نظام الأسد. وقد أظهرت التصريحاتُ المتبادلة بين أنقرة وباريس خلال الأسابيع الماضية بوضوح مخاوفَ تركيا المتزايدة من أيّ دور فرنسي في مستقبل سوريا، خاصة فيما يتعلق بالشمال الشرقي والعلاقة مع الكرد.

أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، بشكل صريح، رفض بلاده لأي دور للقوات الفرنسية في سوريا، مؤكداً أنّ الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد الذي تتعامل معه أنقرة في هذا الملف. تصريحات فيدان تعكس تخوفاً تركياً عميقاً من أيّ وجود فرنسي، سواء عبر تحالفاتها مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد" أو من خلال دورها الدبلوماسي في دفع الحلول السياسية في دمشق.

يتجاوز التوتر بين تركيا وفرنسا حدود التصريحات إلى ما هو أعمق؛ ففرنسا كانت دائماً داعمة لقوات سوريا الديمقراطية. وقد أكّد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مراراً أنّ باريس لن تتخلى عن المقاتلين الكرد الذين وصفهم بـ"المدافعين عن الحرية"، متعهّداً بمواصلة دعمهم في محاربة الإرهاب، ولا سيما تنظيم داعش. لذا

فإن أحد الأسباب الجوهرية لرفض تركيا أيّ دور فرنسي في سوريا هو التحالف الوثيق بين باريس وقوات سوريا الديمقراطية. وقد أضافت تصريحات الرئيس الفرنسي حول ضرورة "النظر إلى تغيير النظام في سوريا بدون سذاجة"، وزيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى دمشق، بعداً جديداً للتوتر، حيث رأت أنقرة في هذه التحركات محاولة فرنسية لتثبيت دورها في مرحلة ما بعد الأسد.

دعا وزير الخارجية الفرنسي، خلال زيارته لدمشق، إلى التوصل لحل سياسي مع الكرد وإتلاف مخزون الأسلحة الكيميائية السورية، في إشارة واضحة لدعم باريس لحقوق الكرد، وتعزيز مكانتهم السياسية ضمن المشهد السوري. تصريحات بارو هذه، زادت من انزعاج تركيا، خصوصاً أنها تتزامن مع مبادرات للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا بأنْ تتولّى قواتٌ أمريكية وفرنسية مشتركة مراقبة الحدود بين سوريا وتركيا، ذلك ما ترفضه أنقرة بشدة.

تركيا، التي شنّت عدّة عمليات عسكرية في الشمال السوري، بحجّة حماية أمنها القومي، تنظر بعين الريبة لأيّة مبادراتٍ تقودها باريس. وتصريحات بارو بأن "مصالح تركيا وفرنسا وأوروبا تكمن في استقرار سوريا" لم تُقنع أنقرة التي ترى في التحركات الفرنسية محاولة لاستبدال الدور التركي في إدارة الملف السوري. كما أنّ أنقرة تخشى أن تستغلّ باريس إرثها التاريخي لتقديم نفسها كشريك موثوق في عملية الانتقال السياسي، مما يضعف الدور التركي الذي يعتمد بشكل كبير على علاقته بالجماعات الإسلامية. أي أن المخاوف التركية ليست فقط من التحالفات الفرنسية مع الكرد، بل أيضاً بشأن الدور الذي تسعى باريس للعبه في مرحلة إعادة الإعمار.

تعمل فرنسا، التي تعتبر نفسها صوتاً أوروبياً رئيسياً في الشرق الأوسط، على تأمين موطئ قدم سياسي واقتصادي في سوريا المستقبلية، فقد أكد الرئيس الفرنسي أن بلاده سترافق العملية الانتقالية في سوريا "بشكل مطول"، في إشارة إلى رغبة باريس في لعب دور مستدام فيها، وهو ما يتعارض مع مصالح وتطلعات تركيا التي ترى نفسها صاحبة اليد الطولى في تقرير مصير سوريا، وتسعى لتعزيز نفوذها عبر السيطرة على الشمال السوري، وضمان ولاء الحكومة الجديدة لها.

مخاوف تركيا من الدور الفرنسي في سوريا

في المحصلة، يبدو أنّ مخاوف تركيا من الدور الفرنسي في سوريا بعد سقوط نظام الأسد، تكمن في مزيج من العوامل التاريخية والجيوسياسية. حيث إنّ فرنسا، بفضل علاقاتها التاريخية مع سوريا، قد تسعى لاستعادة دورها كقوة مؤثرة في المنطقة، وهو ما يهدّد النفوذ التركي المتزايد هناك. علاوة على ذلك، فإن التوترات حول القضية الكردية تضع تركيا في مواجهة محتملة مع فرنسا حول مسألة تشكيل الحكومة المستقبلية في سوريا.

فتركيا، التي تعتبر نفسها الضامن الأمني والمنافس الرئيسي في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، تدرك جيداً أن أي تحرك فرنسي في سوريا قد يعني تقليصاً لدورها الإقليمي. لذلك، فإنّ السؤال المطروح اليوم ليس فقط حول كيفية استمرار تركيا في التأثير على الأحداث في سوريا، ولكن أيضاً عن كيفية مواجهة التأثير المتزايد لفرنسا في معركة النفوذ المستمرة في المنطقة. وهل يمكن أن يؤدي تنامي الدور الفرنسي في الملف السوري لدفع تركيا لتقديم التنازلات، وخاصّة في الملف الكردي، لتحافظ على دورها ونفوذها في مستقبل سوريا؟

الموقع الخاص لمؤتمر ميونخ/الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

يحلل تقرير ميونيخ للأمن لعام ٢٠٢٥ العواقب البعيدة المدى المترتبة على تعدد الأقطاب في النظام الدولي.
وبالنسبة للعديد من الساسة والمواطنين في جميع أنحاء العالم، فإن العالم المتعدد الأقطاب يحمل وعدًا كبيرًا.
لكن الاتجاهات الأخيرة تشير إلى أن التأثيرات السلبية لتعدد الأقطاب المتزايدة سائدة مع تنامي الانقسامات بين القوى الكبرى ووقوف المنافسة بين نماذج النظام المختلفة في طريق النهج المشترك للأزمات والتهديدات العالمية.
لذلك يدافع التقرير عن «إزالة الاستقطاب»، مسلطًا الضوء على الحاجة إلى إصلاحات جوهرية للنظام الدولي.

الملخص التنفيذي

لقد أصبح من البديهي في مناقشات السياسة الخارجية أن العالم أصبح أكثر «تعدداً للأقطاب».

وفي حين أن مدى تعدد الأقطاب في العالم اليوم أمر مثير للجدال، فإن «تعدد الأقطاب» في العالم حقيقة واقعة: فمن ناحية، تتحول القوة نحو عدد أكبر من الجهات الفاعلة القادرة على التأثير على القضايا العالمية الرئيسية.

ومن ناحية أخرى، يشهد العالم استقطاباً متزايداً بين العديد من الدول وداخلها، وهو ما يعوق النهج المشترك في التعامل مع الأزمات والتهديدات العالمية.

إن النظام الدولي اليوم يظهر عناصر من الأحادية القطبية، والثنائية القطبية، والتعددية القطبية، واللاقطبية.

ومع ذلك، فمن الواضح أن التحول المستمر في القوة نحو عدد أكبر من الدول المتنافسة على النفوذ أمر يمكن ملاحظته.

والتعددية القطبية ليست واضحة فقط في انتشار القوة المادية، بل وأيضاً في حقيقة أن العالم أصبح أكثر استقطاباً على المستوى الإيديولوجي.

لم تعد الليبرالية السياسية والاقتصادية، التي شكلت فترة ما بعد الحرب الباردة الأحادية القطبية، اللعبة الوحيدة في المدينة.

فهي موضع نزاع متزايد من الداخل، كما يتضح من صعود الشعبوية القومية في العديد من الديمقراطيات الليبرالية.

ولكنها تواجه أيضاً تحديات من الخارج، كما يتضح من الانقسام الإيديولوجي المتزايد بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية، فضلاً عن ظهور عالم تتعايش فيه نماذج النظام المتعددة، أو تتنافس، أو تتصادم.

في مختلف أنحاء العالم، تولد هذه التعددية القطبية مشاعر مختلطة فالقراءة المتفائلة تسلط الضوء على الفرص المتاحة للحوكمة العالمية الأكثر شمولاً وفرض قيود أكبر على واشنطن، التي طالما اعتبرها كثيرون قوة مهيمنة للغاية.

وفي القراءة المتشائمة، تزيد التعددية القطبية من خطر الفوضى والصراع وتقوض التعاون الفعال وفي حين يشير مؤشر ميونيخ للأمن ٢٠٢٥ إلى أن الناس في بلدان مجموعة السبع أقل تفاؤلاً بشأن عالم أكثر تعدداً للأقطاب من المستجيبين في بلدان «البريكس» (مجموعة البريكس باستثناء روسيا)، فإن وجهات النظر الوطنية بشأن التعددية القطبية تتشكل من خلال وجهات نظر مختلفة حول النظام الدولي الحالي والنظام المستقبلي المرغوب.

الولايات المتحدة

لقد أدى فوز دونالد ترامب بالرئاسة إلى دفن إجماع السياسة الخارجية الامريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة على أن الاستراتيجية الكبرى للأممية الليبرالية من شأنها أن تخدم المصالح الامريكية على أفضل وجه.(الفصل الثاني) بالنسبة لترامب والعديد من أنصاره، فإن النظام الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة يشكل صفقة سيئة. ونتيجة لذلك، قد تتخلى الولايات المتحدة عن دورها التاريخي كضامن لأمن أوروبا – مع عواقب وخيمة على أوكرانيا.

ومن المرجح أن تتشكل السياسة الخارجية للولايات المتحدة في السنوات القادمة من خلال المنافسة الثنائية القطبية بين واشنطن وبكين. ومع ذلك، قد يؤدي هذا إلى تسريع تعدد الأقطاب في النظام الدولي.

الصين

الصين هي أبرز وأقوى مؤيدي النظام المتعدد الأقطاب في العالم، حيث تصور نفسها كمدافعة عن بلدان ما يسمى بالجنوب العالمي.

ومع ذلك، يرى كثيرون في الغرب أن دعوة بكين إلى التعددية القطبية بمثابة غطاء خطابي لملاحقة المنافسة بين القوى العظمى والولايات المتحدة. وعلى الرغم من نجاح الصين الكبير في حشد استياء النظام العالمي الحالي،

فإن التقدم الاقتصادي والعسكري للبلاد يواجه سلسلة من العقبات المحلية. وعلاوة على ذلك، في عهد الرئيس ترامب، من المرجح أن تشتد الجهود الأمريكية لعرقلة الصين - ولكن بكين قد تستفيد أيضًا من انسحاب الولايات المتحدة من الالتزامات الدولية أو تنفير واشنطن لشركائها القدامى.

الاتحاد الأوروبي

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي يجسد النظام الدولي الليبرالي، فإن التنافس المتزايد على العناصر الأساسية للنظام يشكل تحديًا خطيرًا بشكل خاص(الفصل الرابع) إن حرب روسيا ضد أوكرانيا وصعود الشعبوية القومية في العديد من المجتمعات الأوروبية، من بين أمور أخرى، تضع عناصر رئيسية من الرؤية الليبرالية للاتحاد الأوروبي في خطر.

وقد يؤدي إعادة انتخاب دونالد ترامب إلى تكثيف هذه التحديات وإحياء النقاش حول ما إذا كان الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى أن يصبح قطبًا مستقلاً في السياسة الدولية. ولكنه قد يشجع أيضًا الحركات الشعبوية التي تعمق الانقسامات الداخلية في أوروبا وتقوض قدرة الاتحاد الأوروبي على معالجة الأزمات التي يواجهها.

روسيا

في هذا القرن، لم تبذل أي دولة جهوداً أعظم من روسيا لقلب النظام الدولي. وتتصور موسكو نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب يتألف من «دول حضارية»، كما ترى روسيا نفسها.(الفصل الخامس) تقع الدول الأصغر حجمًا ــ بالنسبة لروسيا، تعد أوكرانيا كذلك ــ ضمن نطاق نفوذ الدولة الحضارية. وعلى الرغم من التناقضات بين صورة موسكو الذاتية وقاعدة قوتها الفعلية، فإن روسيا تعمل بنجاح على تعطيل الجهود الرامية إلى استقرار النظام الدولي. وفي الوقت نفسه، تواجه مشاكل اقتصادية متزايدة وعواقب التوسع الإمبراطوري المفرط. وسوف يعتمد ما إذا كانت الدولة قادرة على تنفيذ رؤيتها لمجالات النفوذ المتعددة الأقطاب على مقاومة الآخرين.

الهند

إن انتقادات القادة الهنود للنظام الدولي القائم وتبنيهم لمفهوم التعددية القطبية مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بسعي الهند إلى الحصول على مكانة بين القوى الرائدة في العالم .

في حين أن نيودلهي قد أحرزت تقدماً كبيراً في رفع مكانة الهند الدولية، فإنها تواجه أيضاً تحديات. فعلى الصعيد الخارجي، تعمل الصين على توسيع بصمتها الاستراتيجية بين جيران الهند. وعلى الصعيد المحلي، يعاني اقتصاد الهند من نقاط ضعف هيكلية، كما أن التعددية السياسية والثقافية في البلاد آخذة في الانحدار. وبينما وضعت نيودلهي نفسها كصوت للجنوب العالمي، فإن سياستها في التعددية تثير الشكوك حول ما إذا كانت الهند مستعدة لتولي دور أكثر بروزاً في جهود صنع السلام العالمية.

اليابان:

اليابان هي القوة المثالية التي تحافظ على الوضع الراهن(الفصل السابع) . إن اليابان، التي تستثمر بعمق في الأممية الليبرالية وسيادة الولايات المتحدة، منزعجة بشكل خاص من نهاية اللحظة الأحادية القطب، وصعود الصين، واحتمال ظهور نظام متعدد الأقطاب جديد. ومن بين الذين شملهم الاستطلاع لمؤشر ميونيخ للأمن ٢٠٢٥، كان المستجيبون اليابانيون هم الأكثر قلقًا بشأن تحول العالم إلى أكثر تعددًا للأقطاب. ومع ذلك، كانت طوكيو تستعد أيضًا لفترة أطول من معظم الدول لهذه التغييرات الجيوسياسية. وعلاوة على ذلك، تشير مجموعة من التدابير الأخيرة إلى استعداد اليابان للدفاع عن نفسها والنظام الذي تقدره.

البرازيل

يرى القادة البرازيليون أن ظهور نظام متعدد الأقطاب يمثل فرصة لإصلاح هياكل السلطة العتيقة وإعطاء بلدان الجنوب العالمي صوتًا أقوى(الفصل الثامن) ولهذا السبب وضعت البرازيل إصلاح الحوكمة العالمية على رأس جدول أعمال رئاستها لمجموعة العشرين العام الماضي، إلى جانب أولويات أخرى للجنوب العالمي مثل الحد من الفقر والأمن الغذائي. وبفضل مواردها الطبيعية الكبيرة، تتمتع البرازيل بالقدرة على زيادة نفوذها العالمي، وتشكيل المناقشات العالمية حول الغذاء والمناخ والأمن الغذائي. ومع ذلك، قد يصبح من الصعب للغاية الحفاظ على استراتيجية عدم الانحياز التقليدية للبرازيل في ظل التوترات الجيوسياسية المتزايدة وولاية ثانية لترامب.

جنوب أفريقيا

لا يمكن فصل تبني جنوب أفريقيا لمفهوم التعددية القطبية عن انتقادها للنظام الدولي القائم، وخاصة المؤسسات الدولية غير التمثيلية.(الفصل التاسع) تنتقد بريتوريا أيضًا الدول الغربية بانتظام لتطبيقها القانون الدولي بشكل انتقائي. لطالما كان يُنظر إلى جنوب إفريقيا على أنها «الزعيم الطبيعي» لأفريقيا ونموذج أخلاقي دولي. ولكن مع تصاعد معاداة الغرب في البلاد وتدهور سجل جنوب إفريقيا في تعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي، تضررت أيضًا مكانة البلاد الدولية.

وعلى هذا فإن الرؤى المتعلقة بالتعددية القطبية أصبحت مستقطبة أيضا. وهذا يجعل من الصعب على نحو متزايد تكييف النظام القائم سلميا، وتجنب سباقات التسلح الجديدة، ومنع الصراعات العنيفة داخل الدول وفيما بينها، والسماح بنمو اقتصادي أكثر شمولا، ومعالجة التهديدات المشتركة مثل تغير المناخ، والتي صنفها المشاركون في مؤشر ميونيخ للأمن على أنها عالية باستمرار.

وبما أن القوى العظمى وغير العظمى لا تستطيع معالجة هذه التحديات بمفردها، فإن تعاونها سيكون حاسما. وكان من الواضح أن العديد من أفراد المجتمع الدولي ما زالوا يقدرون التعددية القائمة على القواعد في اعتماد ميثاق المستقبل في العام الماضي. ولكن لكي يتحقق هذا التعاون، قد يحتاج العالم إلى بعض «إزالة الاستقطاب». وسوف يظهر عام ٢٠٢٥ ما إذا كان هذا واردا ــ أو ما إذا كان العالم سوف ينمو أكثر انقساما مما هو عليه الآن.

التعددية القطبية

تقرير خاص اعده:توبياس بوند وصوفي ايزنتراوت)

هل يدخل العالم حقا عصرا يتسم بالتعددية القطبية؟ ما هي الأقطاب (المحتملة) لمثل هذا النظام؟

إلى أي مدى هي مستقطبة؟

ما هي الآثـار المترتبة على نظام متعدد الأقطاب؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدير التعددية القطبية؟

النقاط الرئيسية

-رغم أنه من غير الواضح ما إذا كنا نعيش بالفعل في نظام متعدد الأقطاب حقا، فإن عالم اليوم يتميز بـ»التعددية القطبية».

-فـي حين يتسم العالم اليوم بعناصر من الأحادية أو الثنائية أو التعددية أو حتى اللاأقطابية، فمن الواضح أنه يتشكل بفعل توزيع عالمي متغير للقوة، مع وجود عدد أكبر من الجهات الفاعلة القادرة على التأثير على القضايا العالمية الرئيسية. ولكن العالم يشهد أيضا استقطابا متزايدا، سواء على المستوى الدولي أو داخل السياسة الداخلية للعديد من البلدان.

-بالنسبة للعديد من الساسة والمواطنين في جميع أنحاء العالم، فإن العالم المتعدد الأقطاب يحمل وعدًا كبيرًا. لكن المنافسة المتزايدة بين «الأقطاب» المختلفة ونماذج النظام الخاصة بها تعوق بالفعل النهج المشترك للتعامل مع الأزمات والتهديدات العالمية.

-وبما أن عددا قليلا من الدول لا تزال تسعى إلى انتهاج سياسات خارجية تركز على الصالح العام ــ وأن الانقسامات الداخلية تزيد من تعقيد مثل هذه المحاولات ــ فمن غير الواضح إلى حد كبير كيف يمكن الشروع في عملية إزالة الاستقطاب التي يمكن أن تضع التعددية القطبية على مسار إيجابي.

التعددية..الكلمة الطنانة اليوم

لقد أصبح مفهوم «التعددية القطبية»، على الرغم من أنه ليس جديدًا، الكلمة الطنانة اليوم. وبالحكم من الخطب السياسية والأوراق الاستراتيجية، فإننا نشهد ظهور نظام متعدد الأقطاب جديد - أو نعيش فيه بالفعل. وكما تقول نسخة مبسطة من هذا السرد، فإن عصر القطبية الثنائية للحرب الباردة أفسح المجال لفترة ما بعد الحرب الباردة أحادية القطب، والتي حددتها الهيمنة العالمية للولايات المتحدة. والآن، نجد أنفسنا في فجر عصر متعدد الأقطاب بشكل متزايد.

ومع ذلك، هناك تفسيرات متباينة على نطاق واسع لما قد يعنيه «التعددية القطبية». وما تفتقر إليه إشارات القادة إلى «التعددية القطبية» من الوضوح المفاهيمي، فإنها تقدم بالتأكيد من حيث العاطفية. وقد وُصفت هذه المناشدات للتعددية القطبية على نحو مختلف باعتبارها تعبيرات عن الأمل في التغيير العالمي، أو باعتبارها «جزءًا من لعبة القوة» التي تهدف إلى استمالة البلدان في ما يسمى بالجنوب العالمي، أو حتى باعتبارها دليلاً على «التجنب الفكري» من قبل أولئك الذين يفضلون تجاهل ديناميكيات المواجهة المتصاعدة بين الكتل. في جوهره، يعكس النقاش حول «التعددية القطبية» وجهات نظر مختلفة

حول النظام الدولي الحالي والمستقبلي. وفي حين أن هناك العديد من الأسباب للتساؤل عما إذا كان العالم بالفعل متعدد الأقطاب أو سيصبح كذلك حقًا في يوم من الأيـام، فإن عالم اليوم - بأكثر من معنى - يتشكل

من خلال «التعددية القطبية».

من ناحية أخرى، يصف مصطلح «التعددية القطبية» تحولاً مستمراً في موازين القوة نحو عالم يتنافس فيه عدد أكبر من الجهات الفاعلة على النفوذ.

ومن ناحية أخرى، يجسد المصطلح أيضاً الاستقطاب الدولي والمحلي الذي يصاحبه رؤى متضاربة بشكل متزايد للنظام الدولي، مما يجعل من الصعب على الجهات الفاعلة الاتفاق على حلول مشتركة للمشاكل العالمية المشتركة.

لقد أصبح مفهوم «التعددية القطبية»، على الرغم من أنه ليس جديدًا، الكلمة الطنانة اليوم. وبالحكم من الخطب السياسية والأوراق الاستراتيجية، فإننا نشهد ظهور نظام متعدد الأقطاب جديد - أو نعيش فيه بالفعل.

وكما تقول نسخة مبسطة من هذا السرد، فإن عصر القطبية الثنائية للحرب الباردة أفسح المجال لفترة ما بعد الحرب الباردة أحادية القطب، والتي حددتها الهيمنة العالمية للولايات المتحدة.

والآن، نجد أنفسنا في فجر عصر متعدد الأقطاب بشكل متزايد. ومع ذلك، هناك تفسيرات متباينة على نطاق واسع لما قد يعنيه «التعددية القطبية». وما تفتقر إليه إشارات القادة إلى «التعددية القطبية» من الوضوح المفاهيمي، فإنها تقدم بالتأكيد من حيث العاطفية.

وقد وُصفت هذه المناشدات للتعددية القطبية على نحو مختلف باعتبارها تعبيرات عن الأمل في التغيير العالمي، أو باعتبارها «جزءًا من لعبة القوة» التي تهدف إلى استمالة البلدان في ما يسمى بالجنوب العالمي، أو حتى باعتبارها دليلاً على «التجنب الفكري» من قبل أولئك الذين يفضلون تجاهل ديناميكيات المواجهة المتصاعدة بين الكتل. في جوهره، يعكس النقاش حول «التعددية القطبية» وجهات نظر مختلفة

حول النظام الدولي الحالي والمستقبلي.

وفي حين أن هناك العديد من الأسباب للتساؤل عما إذا كان العالم بالفعل متعدد الأقطاب أو سيصبح كذلك حقًا في يوم من الأيام، فإن عالم اليوم - بأكثر من معنى - يتشكل من خلال «التعددية القطبية».

من ناحية أخرى، يصف مصطلح «التعددية القطبية» تحولاً مستمراً في موازين القوة نحو عالم يتنافس فيه عدد أكبر من الجهات الفاعلة على النفوذ. ومن ناحية أخرى، يجسد المصطلح أيضاً الاستقطاب الدولي والمحلي الذي يصاحبه رؤى متضاربة بشكل متزايد للنظام الدولي، مما يجعل من الصعب على الجهات الفاعلة الاتفاق على حلول مشتركة للمشاكل العالمية المشتركة.

مواقع الأقطاب: أحادية، ثنائية، متعددة، أو غير قطبية؟

إن البعد الأول من «التعددية القطبية» يجسد الاتجاه السائد على نطاق واسع نحو «التعددية القطبية». ففي تعريفها الأكثر أساسية، تشير «القطبية» إلى عدد القوى العظمى في النظام الدولي.

ففي النظام الأحادي القطب، توجد قوة عظمى واحدة فقط دون أي قوى منافسة أخرى. وفي النظام الثنائي القطبية توجد قوتان عظميان، وفي النظام المتعدد الأقطاب توجد أكثر من قوتين، وعادة ما تكون أربع أو خمس على الأقل.

وقد تجعل هذه التعريفات تصنيف النظام الحالي يبدو سهلاً، ولكن حتى علماء القطبية يكافحون لتفسير النظام العالمي الحالي. ولا يوجد اتفاق على ما إذا كان العالم اليوم أحاديًا أو ثنائيًا أو متعدد الأقطاب أو حتى غير قطبي. ولا يوجد إجماع أيضًا على الجهات الفاعلة التي يمكن اعتبارها «أقطابًا» ذات صلة في النظام الدولي المعاصر أو المستقبلي، حيث توجد خلافات حول تعريف القوة العظمى وعلى العتبة اللازمة للتأهل لهذه المكانة.

بالنسبة لبعض المحللين، لا يزال العالم أحادي القطب وفي حين لا يزال قِلة من الناس يعتبرون الولايات المتحدة «قوة عظمى» قوية، كما وصفها وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فيدرين بأنها «دولة مهيمنة أو مهيمنة في جميع المجالات»،

فإن هؤلاء المحللين يؤكدون أن تحولات القوة العالمية أقل دراماتيكية مما يُعتقد في كثير من الأحيان. واستناداً إلى مقاييس رئيسية مختلفة، يزعم أعضاء هذه المدرسة الفكرية أن الولايات المتحدة ستظل القوة العظمى الوحيدة: «العالم ليس ثنائي القطب ولا متعدد الأقطاب، ولن يصبح كذلك على الإطلاق».

والواقع أن بعض أبعاد النظام الدولي لا تزال تبدو أحادية القطب إلى حد كبير. ووفقاً لتقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، لا تزال الولايات المتحدة تمثل ما يقرب من ٤٠٪ من الإنفاق الدفاعي العالمي الاسمي ــ في حين لا تمثل الصين، ثاني أكبر دولة منفقة، حتى نصف الإنفاق العسكري الامريكي.

وعلى النقيض من جميع منافسيها المحتملين، تمتلك الولايات المتحدة شبكة عالمية حقيقية من الحلفاء والشركاء وتدير ما لا يقل عن ١٢٨ قاعدة عسكرية خارجية في أكثر من ٥٠ دولة حول العالم.

وعلى نحو مماثل، فإن التفوق العسكري التكنولوجي للولايات المتحدة والتقدم السريع في تعقيد التكنولوجيا العسكرية يعني أن الصين وغيرها من المنافسين المحتملين يواجهون صعوبة أكبر في اللحاق بالركب مقارنة بالقوى الصاعدة في العصور السابقة.

نهاية السلام الأمريكي ويؤدي إلى إعادة تعريف الدور العالمي

وفي حين أن انتخاب دونالد ترامب قد يشير إلى نهاية السلام الأمريكي ويؤدي إلى إعادة تعريف الدور العالمي للولايات المتحدة كحارس للنظام الدولي، فلا شيء يشير إلى أن واشنطن ستتخلى عن موقفها «الأقوى» في المستقبل القريب. والواقع أن إدارة ترامب قد تزيد من الاستثمار في الدفاع وتحاول صد صعود الصين المستمر.

وتستمر قطاعات أخرى غير القطاع العسكري في التصف بما يمكن وصفه بالتوزيع الأحادي للقوة. على سبيل المثال، يتحدث خبراء الاقتصاد عن «عالم العملة الأحادي القطب»، حيث الدولار الأمريكي هو العملة العالمية المهيمنة.

ولا تزال البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم تعتمد على الدولار الأمريكي كعملة احتياطية رئيسية .

ويظل الدولار أيضًا العملة الأكثر استخدامًا على نطاق واسع للتجارة والمعاملات الدولية الأخرى. وفي حين أعلنت دول مجموعة البريكس عن نيتها إنشاء عملة مجموعة البريكس للحد من الاعتماد العالمي على الدولار الأمريكي، فإن الطريق إلى التعددية القطبية المالية، أو «إزالة الدولرة»، يبدو صعبًا وطويلاً ومن المؤكد أنه سيثير ردود فعل عنيفة من الولايات المتحدة. حتى بنك التنمية لمجموعة البريكس لا يزال يعمل بشكل أساسي بالدولار الأمريكي.

ومن منظور المدرسة «الأحادية القطبية»، تُظهر هذه الأمثلة وغيرها أن أولئك الذين يزعمون أن العالم متعدد الأقطاب بالفعل يركزون كثيرًا «على الإمكانات بدلاً من القوة المحققة».

ويخلص محللون آخرون إلى أن الاتجاهات تشير إلى عصر ثنائي القطب جديد، حيث تكون الولايات المتحدة والصين القوتين العظميين الوحيدتين – مع افتقار الجميع الآخرين إلى القدرات الاقتصادية أو العسكرية اللازمة لتجاوز عتبة القوة العظمى.

باختصار،

ترى هذه المجموعة من العلماء أن «فجوة القوة الضيقة بين الصين والولايات المتحدة وفجوة القوة الآخذة في الاتساع بين الصين وأي قوة ثالثة» تؤدي إلى نظام ثنائي القطب جديد يقترحون أن الصين لا تحتاج إلى اللحاق بالولايات المتحدة بشكل كامل لكي يصبح النظام ثنائي القطب. تحتاج بكين فقط إلى أن تكون قادرة على الانخراط في منافسة جادة بين القوى العظمى وواشنطن.

ومن منظور الولايات المتحدة، هذا صحيح بوضوح. فقد وصفت استراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٢ جمهورية الصين الشعبية بأنها «المنافس الوحيد الذي لديه النية لإعادة تشكيل النظام الدولي، وبشكل متزايد، القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية للقيام بذلك».

وعلى الرغم من حرب روسيا ضد أوكرانيا والتهديدات المحتملة الأخرى، أصبحت الصين «تحدي السرعة» الذي يحرك التخطيط العسكري الأمريكي.

وبالنسبة لإدارة ترامب الجديدة، التي تشعر بالقلق إزاء تراجع الولايات المتحدة، من الواضح أن الصين هي الشاغل الأمني القومي الأول.(الفصل الثاني) وكما يشير بعض الباحثين، فإن المقارنات مع المنافسين التاريخيين والمعاصرين تشير إلى أن النظام ثنائي القطب بالفعل.

وإذا قارنا القدرات النسبية للصين بقدرات الاتحاد السوفييتي في ذروة الحرب الباردة، فإن الصين هي بالفعل المنافس الأقوى للولايات المتحدة – في جميع الأبعاد تقريبًا.

وكما خلصت عالمة السياسة جينيفر ليند: «إذا كان الاتحاد السوفييتي قوة عظمى آنذاك، فإن الصين هي كذلك اليوم.

العالم ثنائي القطب».

وينطبق نفس الشيء على المنافسين الآخرين اليوم. تشير العديد من المؤشرات إلى أن الصين والولايات المتحدة تلعبان في دوري مختلف عن الدول الأخرى في مجموعة السبع والبريكس.

وبينما تتخلف الصين عن الولايات المتحدة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والناتج المحلي الإجمالي للفرد، فإنها بالفعل أكبر اقتصاد في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية. وعلى نحو مماثل، فإن إنفاقها العسكري يأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، وكان المحللون الأمريكيون يراقبون جهود التحديث العسكري في الصين بقلق متزايد. ونتيجة «لأكبر حشد عسكري منذ الحرب العالمية الثانية»، خلص بعض المحللين إلى أن «الصين قد حققت في بعض المجالات بالفعل نفس مستوى أمريكا أو تجاوزتها».

وفي حين لا تزال روسيا القوة العظمى النووية الوحيدة على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، يبدو أن الصين في طريقها لتصبح «نظيرتها النووية» الثانية.

ووفقًا لمقاييس ليند، تفتقر جميع الدول الأخرى إما إلى القدرات الاقتصادية أو العسكرية للانضمام إلى صفوف القوى العظمى. في حين يمكن اعتبار ألمانيا واليابان من القوى العظمى الكامنة بسبب قوتهما الاقتصادية، فإن استراتيجياتهما الكبرى تجعل من غير المرجح أن تقوما بالاستثمارات العسكرية اللازمة لتجاوز عتبة القوة العظمى. وعلى الرغم من

ترسانتها النووية، فإن روسيا «قوة إقليمية ذات قدرات وطنية كبيرة» ولكنها ليست قوة عظمى أيضًا. أخيرًا، على الرغم من أن صعود الهند المستمر قد يحول النظام إلى التعددية القطبية في المستقبل، إلا أنه من الواضح أنه لا يزال دون العتبة في الوقت الحالي.

في الوقت الحاضر، تمتلك الهند حوالي ثلث الإنفاق الدفاعي للصين وأقل من ربع ناتجها المحلي الإجمالي الاسمي.

وبينما تُظهر البرازيل بعض خصائص القوة العظمى، فإن جنوب إفريقيا تتخلف في جميع الأبعاد تقريبًا .

وبالنسبة لمجموعة أخرى من الباحثين، فإن مثل هذه المعايير التقييدية مضللة، وتحجب ظهور عالم متعدد الأقطاب. فهم إما يقبلون عتبة أدنى لتحقيق وضع القوة العظمى أو يشكون في أن الدولة تحتاج إلى أن تكون قوة عظمى في جميع الأبعاد لتُعتبر «قطبًا».

ومن وجهة النظر هذه، فإن العالم المتعدد الأقطاب لا يعني أنه يجب أن يكون هناك عدة قوى ذات قدرات متساوية تقريبًا، «بل يتطلب فقط تركيز قوة كبيرة في أكثر من دولتين».

واستنادًا إلى هذا التعريف الأوسع، يمكن اعتبار دول مثل البرازيل أو فرنسا أو ألمانيا أو الهند أو اليابان أو روسيا بوضوح «قوى عالمية مهمة».

وبالمقارنة مع معظم الدول الأخرى، فإن مجموعة الدول السبع ومجموعة البريكس – والتي، باستثناء روسيا، يغطيها مؤشر ميونيخ للأمن – تبرز في عدة أبعاد، حتى لو لم تكن في جميعها.

لا يوجد مكان «متعدد الأقطاب» أكثر تقدمًا من المجال الاقتصادي، حيث شهدت العديد من الاقتصادات الناشئة نموًا مثيرًا للإعجاب. من حيث تعادل القوة الشرائية، تجاوزت الدول الأعضاء في مجموعة البريكس بالفعل مجموعة الدول السبع في عام ٢٠١٨.

وبعد توسع الكتلة في عام ٢٠٢٤، والذي شهد إضافة مصر وإثيوبيا وإيران والإمارات العربية المتحدة، تمثل دول مجموعة البريكس حوالي ٤٠ في المائة من التجارة العالمية و٤٠ في المائة من إنتاج النفط الخام والصادرات.

ويشير آخرون إلى أن الدرجة غير المسبوقة من الترابط المتبادل، «التي تتسم بشبكة عالمية من سلاسل التوريد ذات التعقيد والكثافة غير المسبوقة من قبل»، تعني أن العتبة أقل من ذلك: «لا يمكن استبعاد أي دولة تسيطر على مورد دولي مهم أو تلعب دورًا دوليًا مهمًا في بعض المجالات باعتبارها لاعبًا ثانويًا».

ونتيجة لذلك، يمكن للدول التي لا تعتبر عادةً «أقطابًا» أن تلعب أدوارًا ضخمة في السياسة العالمية. على سبيل المثال، قد لا تكون قطر أو المملكة العربية السعودية أو تركيا «قوى عظمى» ولكنها بالتأكيد سماسرة قوة في بيئتها الإقليمية وخارجها أحيانًا.

أخيرا،

لا يعتقد بعض الباحثين أن العالم يتجه نحو ثنائية أو تعدد الأقطاب. بل إنهم يزعمون أن انتشار القوة يعني أن نادي القوى العظمى اليوم يمارس نفوذا أقل كثيرا من نفوذ قوى الماضي. فالقوى العظمى اليوم أقل ميلا إلى تشكيل مجموعة متميزة، و»قدرتها على تسوية مسائل النظام فيما بينها وإضفاء الطابع الرسمي على علاقات الهيمنة على بقية النظام أصبحت الآن أقل مما كانت عليه في أعوام ١٨١٥ و١٩١٨ و١٩٤٨».

وبهذا المعنى، فإن الحديث عن التعددية القطبية قد يخفي اتجاها نحو «اللاقطبية»، حيث أصبح نطاق نادي القوى العظمى أكثر محدودية من ذي قبل، حيث أصبحت القوة موزعة على نطاق أوسع، وتأتي في أشكال مختلفة، ولا يمكن ترجمتها بسهولة من مجال إلى آخر.

إذا لم تقدم المعايير الموضوعية ظاهريًا لتقييم الاستقطاب نتائج واضحة، فقد يكون المعيار الأكثر حسمًا هو عدد الدول التي يُنظر إليها على أنها قوى عظمى من قبل الآخرين. في حين أننا لا نملك بيانات حول كيفية تقييم القادة السياسيين للاستقطاب اليوم، فإن التصورات العامة تعكس التفسيرات العلمية المختلفة للنظام اليوم من بين المستجيبين في مؤشر ميونيخ للأمن لهذا العام، يعتقد حوالي ثلثهم أننا نعيش في عالم لا تزال فيه الولايات المتحدة القوة العظمى المهيمنة؛ ويعتقد ثلث آخر أننا نعيش في عالم تهيمن فيه الولايات المتحدة والصين. يعتقد حوالي ربعهم أننا نعيش في عالم حيث يمكن للقوى خارج الولايات المتحدة والصين أن يكون لها تأثير قوي ومستقل على الشؤون العالمية.

وعندما سئل المجيبون عن الدول التي تعتبر قوى عظمى، اتفقوا على الولايات المتحدة والصين وروسيا، حيث وافق ما يزيد على ٨٠٪ من جميع المجيبين في المتوسط على أن هذه الدول قوى عظمى.

وفي حين تبرز هذه القوى الثلاث، يختلف الجمهور حول وضع القوى الأخرى. وإذا صدقنا أغلبية المجيبين في مجموعة الدول السبع الكبرى ودول مجموعة البريكس باستثناء روسيا، فإن النظام الدولي اليوم يضم ما بين ثلاث إلى تسع قوى عظمى: ففي الهند، تؤمن الأغلبية بتسع قوى عظمى؛ أما في ألمانيا فلا تؤمن إلا بثلاث قوى عظمى.

بعض الأنماط اللافتة للنظر واضحة:

ففرنسا، على سبيل المثال، تعتبر قوة عظمى من قبل نصف مواطنيها ومن قبل الأغلبية خارج مجموعة الدول السبع الكبرى ولكن ليس من قبل الأغلبية في دول مجموعة الدول السبع الكبرى الأخرى. وفي حين يرى ٧٨٪ من المستجيبين في الهند أن بلادهم قوة عظمى، فإن الدول الأخرى الوحيدة التي تشترك الأغلبية في هذا الرأي هي دول آسيوية أخرى، أي الصين واليابان.

ولا تعتبر الهند قوة عظمى إلا من قبل الأقليات في جميع الدول غير الآسيوية، بما في ذلك دول مجموعة البريكس مثل البرازيل وجنوب أفريقيا.

وعلى النقيض من ذلك، على الرغم من أن ٢٢٪ فقط من الألمان يعتبرون ألمانيا قوة عظمى، فإن الأغلبية في جميع البلدان الأخرى تفعل ذلك، باستثناء اليابان والمملكة المتحدة. ويظهر اتجاه مماثل بالنسبة لليابان: حيث تعتبرها الأغلبية في جميع البلدان الأخرى باستثناء الصين وألمانيا والمملكة المتحدة قوة عظمى، ولكن حوالي ربع اليابانيين فقط يفعلون ذلك.

باختصار،

يعرض النظام الدولي اليوم عناصر من الأحادية القطبية، والثنائية القطبية، والتعددية القطبية، واللاقطبية. وما تراه يعتمد على المكان الذي تنظر إليه. قد يشير الاتجاه نحو «التعددية القطبية» بمعنى التحول نحو عالم حيث أصبح المزيد من الجهات الفاعلة جهات فاعلة مؤثرة.

ولكن من غير الواضح ما إذا كان من المنطقي التحدث عن «التعددية القطبية» المعروفة من العصور التاريخية السابقة. على أقل تقدير، لا تخبرنا الكثير إذا لم نأخذ في الاعتبار كيف ترتبط الأقطاب المختلفة ببعضها البعض وما إذا كانت تفسيراتها للنظام الدولي تتقارب أو تتنافس أو تتصادم.

الاستقطاب الأيديولوجي: مستويات متعددة؟

إن «التعددية القطبية» التي نشهدها تشير أيضاً إلى اتجاه نحو التعددية القطبية الإيديولوجية. ولا يشير هذا البعد من الاستقطاب إلى التوزيع المادي للقوة بل إلى العلاقات بين الأقطاب على أساس الأفكار التي يروجون لها.

وكما يمكن استقطاب الأنظمة الدولية من حيث القوة، فإنها يمكن أيضاً استقطابها من حيث الأيديولوجية. والواقع أن ما إذا كان النظام الناشئ سوف يتميز بالأحادية القطبية الإيديولوجية، أو الثنائية القطبية، أو التعددية القطبية، أو اللاقطبية قد يكون له عواقب أكثر دراماتيكية على العالم من أقطاب القوة.

لقد كانت «اللحظة الأحادية القطبية» بالنسبة لتوزيع السلطة، هي «اللحظة الليبرالية» بالنسبة لعالم الأفكار.

فبعد «نهاية التاريخ» التي كثيراً ما يُستشهد بها، بدا أن التفسيرات الغربية للديمقراطية واقتصاد السوق جاهزة لغزو العالم.

ولكن هذه الأحادية القطبية الفكرية قد ولت. وفي حين تظل الأفكار الليبرالية جذابة للناس في مختلف أنحاء العالم، فقد أصبحت محل نزاع على نحو متزايد ــ سواء من الداخل أو من الخارج.

في قلب النظام الدولي الليبرالي، شهدت أغلب الديمقراطيات الليبرالية صعود قوى غير ليبرالية في الداخل. وفي بعضها، بلغ رد الفعل العنيف هذا حد «الثورة المضادة» غير الليبرالية.

وإلى حد ما، قد يُنظر إلى هذا الاستقطاب المحلي على أنه نتيجة لتزايد التعددية القطبية، حيث تشعر أجزاء كبيرة من الجمهور في الديمقراطيات الغربية بالقلق إزاء تراجعها النسبي .

ووفقًا لمؤيدي وجهة النظر هذه، فقد أعطى النظام الدولي الليبرالي فوائد غير عادلة للقوى الصاعدة، وأبرزها الصين والنخب «العولمية» في الداخل.

والأهم من ذلك، أن التحالف الذي يدعم دونالد ترامب مدفوع جزئيًا على الأقل بإدراك أن الولايات المتحدة تتحمل نصيب الأسد من العبء العالمي بينما يستغله آخرون.(الفصل الثاني) .

ولكن هيمنة الأفكار الليبرالية تعرضت للتحدي أيضًا من خلال «عودة القوى العظمى الاستبدادية»، التي روجت

لأفكار بديلة وكثيرًا ما عرضت أيضًا الدعم للحكومات التي تقاوم الإصلاحات الليبرالية. على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أدت «موجة الاستبداد» إلى تحويل التوازن الأيديولوجي العالمي للقوى. في عام ٢٠٢٣، كانت ٤٢ دولة تتجه نحو الاستبداد، بينما كانت ١٨ دولة فقط تنتقل نحو الديمقراطية. يعيش واحد وسبعون في المائة من سكان العالم في دول استبدادية، ارتفاعًا من ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٣.

لم يعد هناك من ينكر حقيقة مفادها أن الديمقراطية الليبرالية في معظم أنحاء العالم تتعرض لضغوط أو حتى في تراجع.

بالنسبة للبعض، تم استبدال الهيمنة الليبرالية بالمنافسة المفتوحة بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية، مع انقسام العالم بشكل متزايد إلى معسكرين جيوسياسيين بناءً على نوع النظام السياسي.

تتحدث استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام ٢٠٢٢ عن «مسابقة لكتابة قواعد الطريق» مع الصين وروسيا ودول أخرى تسعى إلى نموذج غير ليبرالي للنظام الدولي.

أولئك الذين اقتنعوا بصدام متفاقم بين رؤية ليبرالية ديمقراطية للنظام الدولي ورؤية موجهة نحو «عالم آمن للاستبداد» لا يمكنهم فقط الإشارة إلى حرب بوتن الشاملة ضد أوكرانيا، والتي تدخل عامها الرابع. يمكنهم أيضًا الإشارة إلى التعاون الوثيق بشكل متزايد بين المراجعين الاستبداديين في السعي لتحقيق أجنداتهم غير الليبرالية العالمية. في هذا الصدد، اجتذب ما يسمى «محور الاضطرابات»، المكون من الصين وإيران وكوريا الشمالية وروسيا، اهتمامًا خاصًا.

لقد حصلت روسيا على المساعدة في دعم حربها العدوانية في أوكرانيا من طائرات بدون طيار من إيران، وقوات من كوريا الشمالية، وكما اقترح حلف شمال الأطلسي مؤخرًا، مكونات الأسلحة المرسلة من الصين.

ومن هذا المنظور، كانت الاستجابات العالمية لحرب روسيا العدوانية بمثابة حافز لظهور وتعزيز ما أطلق عليه البعض «الغرب العالمي» و«الشرق العالمي».

وعلاوة على ذلك، في مجالات السياسة المختلفة، من بينها حقوق الإنسان، والبنية الأساسية العالمية، والتعاون الإنمائي، هناك انقسام واضح بين الديمقراطية والاستبداد في رؤى الحكم المتنافسة.

وينعكس هذا التطور أيضًا في خط الصدع الشامل بين الديمقراطية والاستبداد الذي يدركه الناس في أجزاء كثيرة من العالم.

ويشير آخرون إلى أن ثنائية الديمقراطية والاستبداد تبسط بشكل مفرط نماذج سوق النظام الفوضوية اليوم. ومن وجهة النظر هذه، هناك الكثير من الديناميكيات الدولية التي لا تتناسب مع ثنائية الديمقراطية والاستبداد.

ومن الأمثلة على ذلك التعاون في إطار مجموعة البريكس، التي تضم أعضاء ديمقراطيين واستبداديين. وكذلك، فإن حقيقة أن العديد من البلدان في الجنوب العالمي – والتي يطلق عليها بشكل مختلف دول عدم الانحياز أو «الوسط التحوطي» – ترفض رؤية العالم من خلال منظور الكتل الجامدة وتجنب الانحياز إلى أي من الجانبين في المنافسة النظامية المتنامية.

وفي سعيها إلى تعظيم حيز سياساتها، فإن هذه البلدان ليست على استعداد لتبني إطار الديمقراطية الغربية مقابل الاستبداد ولا للانضمام إلى تحالف مناهض للغرب بقيادة الصين أو روسيا. وعلاوة على ذلك، لدى المتشككين سبب للتساؤل عما إذا كان توحيد الكتل الجيوسياسية سينجو من صعود الشعبويين غير الليبراليين في الديمقراطيات الليبرالية، الذين غالبًا ما يظهرون تقاربًا إيديولوجيًا وثيقًا مع الحكومات الأجنبية الاستبدادية. بدلاً من ذلك، قد يؤدي الاستقطاب وردود الفعل القومية غير الليبرالية إلى تقويض فكرة الغرب المتماسك وإعادة تنشيط المناقشات حول

«عدم وجود غرب». كل هذا يشير إلى أن «عالمًا أنيقًا من كتلتين يبدو غير مرجح».

إن هذا الافتقار الملحوظ إلى المعقولية في عالم ذي كتلتين هو الذي يدفع صعود روايـة النظام المتعدد الأقـطـاب الناشئ. ومن الناحية الإيديولوجية، يزعم كثيرون أن النظام المستقبلي قد يكون أكثر فوضوية. وربما نعيش في عالم تتعايش فيه أو تتنافس أنظمة متعددة، وحيث لا يتبقى سوى القليل من القواعد والمبادئ وأنماط التعاون شبه العالمية. وفي مثل هذا العالم «المتعدد الأنظمة» أو «المتعدد المتداخل» قد لا يختفي النظام الليبرالي بالضرورة. ولكن نطاقه سوف يقتصر بشكل متزايد على الغرب، أو ما تبقى منه.

نظام جديد يتميز بتعددية القوة والهوية

وبالتالي، فإن ما ينشأ هو نظام جديد «يتميز بتعددية القوة والهوية»، حيث تسعى العديد من الأقطاب الرئيسية إلى تحقيق رؤاها الخاصة للنظام، مع مجموعات فريدة من القواعد والقيم والمؤسسات. في هذا العالم المتعدد الأنظمة، تعمل روسيا، التي طالما اعتبرت نفسها قطبًا «حضاريًا»، نحو نظام أوراسي بقيادة روسيا، كما هو موضح في المعاهدات الأمنية الجديدة التي اقترحتها موسكو على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في أواخر عام ٢٠٢١. من جانبها، تعمل الصين على إنشاء نظام تقوده بكين في شرق آسيا وقد تحاول توسيعه بشكل أكبر ليتماشى مع جغرافية مبادرة الحزام والطريق.

قد يشهد هذا العصر من «التنوع» السياسي المتزايد أيضًا ظهور «أقطاب» (إقليمية) أخرى تثبت نماذجها النظامية جاذبيتها بدرجات مختلفة. ولكن في المجمل، فإن التعايش السلمي بين الأنظمة المختلفة غير مرجح إلى حد ما، نظرًا لأنه ليس من الواضح ما إذا كانت الأقطاب النظامية الرئيسية قادرة على الاتفاق على بعض القواعد والمبادئ وهياكل التعاون على الأقل لإدارة العلاقات بين الأنظمة.

باختصار، وكما يمكننا أن نلاحظ اتجاهاً نحو تعدد أقطاب القوة، يمكننا أن نرى اتجاهاً مماثلاً من الناحية الإيديولوجية. فما كان يشكل المعيار العالمي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، أي الليبرالية السياسية والاقتصادية الغربية، أصبح محل نزاع على نحو متزايد مرة أخرى. ولكن بدلاً من استبداله ببديل واحد واضح، يبدو أنه يتآكل من الداخل بينما يفسح المجال في الوقت نفسه لصراعات متعددة.

اختلافات واضحة بين «الأقطاب» المحتملة

وكما توضح الفصول الثمانية التالية من هذا التقرير، هناك اختلافات واضحة بين «الأقطاب» المحتملة (الفصول ٢-٩) من حيث ما إذا كان الساسة ينظرون إلى النظام المتعدد الأقطاب باعتباره سببًا للأمل أو القلق. وحتى داخل البلدان، يبدو أن التغييرات تولد مشاعر مختلطة .

وهذا ليس مفاجئًا، نظرًا لصعوبة التنبؤ بالتغيرات الناجمة عن التعددية القطبية. قد يكون السبب الآخر وراء نظرة بعض المجتمعات إلى مستقبل متعدد الأقطاب بتفاؤل بينما ينظر إليه آخرون بخوف هو الطريقة التي تقيم بها هذه المجتمعات الماضي الأحادي القطب والنظام الدولي الليبرالي.

قد يكون الأشخاص الذين يشعرون أنهم لم يستفيدوا بالتساوي من هذا النظام أكثر إيجابية بشأن البديل المتعدد الأقطاب.

بعبارة أخرى، بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، وكثير منهم في بلدان الجنوب العالمي، «لم يكن الماضي جيدًا كما نميل [في الغرب] إلى الاعتقاد، والمستقبل ليس سيئًا كما نخشى».

في الواقع، عندما سئلوا عن آفاق السلام والازدهار واحترام القواعد الدولية وحل المشاكل العالمية في عالم متعدد الأقطاب، كان المستجيبون في بلدان «BICS»، في المجمل، أكثر تفاؤلاً من المستجيبين في بلدان مجموعة السبع .

بالنسبة للمتفائلين المتعددي الأقطاب، فإن العالم الذي تتحكم فيه عدة قوى ببعضها البعض، ويتواجد فيه المزيد من الجهات الفاعلة القادرة على تقييد واشنطن، يجب أن يكون أكثر سلمية واستقرارًا.

لا ينظر العديد من هؤلاء المتفائلين إلى واشنطن باعتبارها «مرساة للاستقرار، بل خطرًا يجب التحوط ضده».

ودعمًا لموقفهم، لا يحتاجون إلى النظر إلى أبعد من الاستيلاء على الأراضي التي هدد بها دونالد ترامب مؤخرًا كندا وجرينلاند وبنما.

ووفقاً لهذه القراءة المتفائلة، فإن التعددية القطبية قد تعمل أيضاً على تحسين التعاون المتعدد الأطراف. وفوق كل شيء، قد تساعد في تحقيق الإصلاح الذي طال انتظاره للمؤسسات الدولية، مما يجعل الحوكمة العالمية أكثر تمثيلاً للدول غير الغربية ويضمن أنها توفر فوائد أكثر شمولاً مما فعلت خلال فترة القطب الواحد.

وقد يكون إدراج الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين خلال رئاسة الهند لمجموعة العشرين مثالاً واضحاً على ذلك. ويعتقد المتفائلون أيضاً أنه من المتوقع أن تساهم القوى الناشئة في توفير السلع العامة العالمية ودعم منع الصراعات أو دبلوماسية الأزمات بشكل بناء. وهم يرون العدد المتزايد من الجهات الفاعلة العالمية التي تشارك بنشاط في دبلوماسية الأزمات كعلامة إيجابية ويشجعهم حقيقة أن دولاً مثل البرازيل تقترح حلولاً للأزمات في قارات أخرى. وكما يرى المتفائلون، فكلما زاد عدد مراكز القوة، زاد عدد الأكتاف التي تتحمل عبء الزعامة العالمية. ومن هذا المنظور، قد يكون النظام المتعدد الأقطاب جذاباً حتى للقوة المهيمنة السابقة التي سئمت من العمل كشرطي العالم ومورد للسلع العامة العالمية.

وعلاوة على ذلك، يأمل البعض أن يؤدي الانتقال من أحادية القطب بقيادة الولايات المتحدة إلى التعددية القطبية إلى تعزيز القانون الدولي من خلال الحد من قدرة الدول الغربية على تطبيق قواعد ومبادئ النظام بشكل انتقائي.

وبالنسبة لأولئك الذين يعتنقون هذا الرأي، فإن التعددية القطبية يجب أن تقيد «القوة المهيمنة، والتي تمثل، إذا لم يتم تقييدها، تهديدًا للقواعد والمعايير الدولية».

النظام المتعدد الأقطاب وصفة للفوضى

وأخيرا وليس آخرا، فإن القراءة المتفائلة تتوقع أن يظهر النظام المتعدد الأقطاب قدرا أعظم من التسامح تجاه التنوع الثقافي والسياسي في العالم. والاحتفال بـ «التنوع الهائل»، الذي يسود بشكل خاص في الروايات الصينية والروسية عن التعددية القطبية، ينسجم بشكل جيد مع الغرائز ما بعد الاستعمارية الموجهة ضد الأفكار الغربية في العديد من أجزاء العالم.

بالنسبة لأولئك الذين لديهم قراءة أقل تفاؤلاً، فإن النظام المتعدد الأقطاب يعد بأن يكون «وصفة للفوضى».

ولعل الأهم من ذلك هو وجود أسباب وجيهة للاعتقاد بأن الجانبين من «التعددية القطبية» – صعود مراكز القوة الجديدة والاستقطاب الأيديولوجي المتزايد للنظام الدولي – من شأنه أن يزيد من خطر الحرب بين القوى العظمى.

وبـدلاً من أن يـؤدي صعود مراكز القوة الجديدة والمتنوعة أيديولوجيًا إلى توازن مستقر للقوى، فقد يؤدي إلى سباقات تسلح جديدة، نووية وتقليدية، مع إمكانية حدوث أزمات وتصعيد.

في حين لم تخض القوى الرائدة في العالم حربًا كبرى ضد بعضها البعض منذ ما يقرب من ٨٠ عامًا – وهي فترة ملحوظة ولكنها استثنائية في تاريخ العالم – يحذر العلماء من أن الكثير من الناس يعتبرون هذا الإنجاز أمرًا مفروغًا منه.

وعلاوة على ذلك، حتى لو تمكنت القوى العظمى من تجنب الحرب فيما بينها، فإن المنافسة المتزايدة لا تبشر بالخير للصراعات في أجزاء أخرى من العالم. لقد أدت التوترات المتزايدة بين القوى العظمى بالفعل إلى زيادة صعوبة الاتفاق على عمليات حفظ السلام وتمويلها، ناهيك عن عمليات إنفاذ السلام. وتشمل الأمثلة الأخيرة معارضة الصين وروسيا لبعثة حفظ سلام جديدة في هايتي وقرار روسيا بعرقلة قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار والوصول الإنساني في السودان.

وبالنسبة للبعض، «أصبح حفظ السلام ضحية أخرى لعالم اليوم الفوضوي المتعدد الأقطاب» وهذا أكثر إثارة للقلق، حيث يشهد العالم حاليًا عددًا قياسيًا من الصراعات المسلحة.

تدويلا متزايدا للصراعات الداخلية

يلاحظ الباحثون تدويلاً متزايدًا للصراعات الداخلية، وهو الاتجاه الذي يُقال إنه «مدفوع بالمنافسة المتزايدة بين القوى العظمى ومواقف السياسة الخارجية الأكثر حزماً للعديد من القوى الناشئة، على خلفية من التفتت الجيوسياسي المتزايد».

هناك الآن المزيد من القوى المنخرطة في دبلوماسية الأزمات أكثر من أي وقت مضى، مع دخول عدد من الجهات الفاعلة الجديدة إلى المشهد، ولكن معدل نجاحها المشترك مخيب للآمال، لأنها في كثير من الأحيان تعمل ضد بعضها البعض.

المشكلة تتجاوز قضايا الحرب والسلام

إن المشكلة تتجاوز قضايا الحرب والسلام. فبدون الزعامة العالمية من النوع الذي قدمته الولايات المتحدة على مدى العقود العديدة الماضية، من الصعب أن نتخيل المجتمع الدولي يوفر السلع العامة العالمية مثل حرية الملاحة أو معالجة حتى بعض التهديدات الخطيرة العديدة التي تواجه البشرية. يزعم المتشككون أن العالم المتعدد الأقطاب يواجه «عجزًا هائلاً في الزعامة العالمية»، حيث تمتلك العديد من البلدان قوة سلبية – قادرة على عرقلة أو تعطيل عملية صنع

القرار الجماعي – لكن القوة الإيجابية قليلة.

وبدلاً من أن تكون «وسيلة لإصلاح التعددية»، كما اقترح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، فإن التعددية القطبية قد تسرع من تآكلها. تشير الإشارات من واشنطن بشكل متزايد إلى أن الولايات المتحدة لم تعد تريد أن تكون حارسًا للنظام الدولي الليبرالي، لكن من غير الواضح أي الدول الأخرى قد تكون راغبة وقادرة على توفير السلع العامة العالمية التي تشتد الحاجة إليها. حرية الملاحة ليست سوى مثال واحد. وتشير التقارير إلى أنه عندما عطلت هجمات الحوثيين طرق الشحن الحيوية في البحر الأحمر، دفعت بكين طهران إلى كبح جماح الحوثيين – ليس من أجل الشحن الدولي الآمن ولكن فقط لضمان المرور الآمن للسفن الصينية.

عالم يميل جميع الجهات الفاعلة إلى مصالحها الذاتية قصيرة

ومن وجهة نظر المتشائمين متعددي الأقطاب، قد ينتهي بنا الأمر قريبًا إلى عالم حيث يميل جميع الجهات الفاعلة إلى مصالحها الذاتية قصيرة الأجل على حساب التعاون المتعدد الأطراف طويل الأجل. يشير التفضيل الواسع النطاق للصفقات الثنائية بدلاً من التعاون المتعدد الأطراف الشامل الذي كشف عنه مؤشر ميونيخ للأمن ٢٠٢٥ إلى أن نوع التعاون اللازم لمعالجة أكثر مشاكل العالم إلحاحًا أصبح من الصعب الحصول عليه بشكل متزايد.

وعلاوة على ذلك، قد يعمل العالم المتعدد الأقطاب أيضًا على تقويض القواعد والمعايير العالمية. وكما زعم الممثل الأعلى السابق للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، «عندما يزداد عدد المشاركين في لعبة ما، يجب أن تكون الاستجابة الطبيعية هي تعزيز القواعد التي تحكم اللعبة».

ولكن بدلاً من تعزيز القانون الدولي، قد يؤدي التعدد القطبي إلى إبعادنا عن نظام به معايير، حتى لو تم تنفيذها أحيانًا بشكل غير متسق، ونحو نظام بدون أي معايير على الإطلاق.

يمكن العثور على دليل على ذلك في النهج التعديلي للقواعد الدولية الذي تبناه بعض أقطاب النفوذ الجديدة والافتقار إلى المقاومة ضد هذا الطعن في المعايير من قبل الآخرين. وعلاوة على ذلك، قد يعني وجود المزيد من القوى العظمى المزيد من الجهات الفاعلة التي تطالب بحقوق خاصة لأنفسها – أو أنظمة قانونية مختلفة تشكلها القوى المهيمنة الإقليمية المعنية. تحت ستار تعزيز التعدد القطبي، يبدو أن الصين وروسيا تسعى بشكل متزايد إلى «تقسيم العالم إلى مناطق أحادية القطبية الإقليمية».

وأخيرا وليس آخرا، ورغم أن التعددية القطبية قد تجلب قدرا أعظم من الاحترام للتنوع الثقافي، فإنها قد تكون مصحوبة في الوقت نفسه بجهود لكبح المعايير العالمية التي تهدف إلى تقييد سلوك الحكومات وحماية الفرد. وقد حذر علماء القانون بالفعل من ظهور «قانون دولي استبدادي».

وإذا كان المتشائمون على حق، فإن «عصر الإفلات من العقاب»، حيث تمر انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الأخرى دون عقاب في كثير من الأحيان، سوف يظل باقيا.

إدارة التعددية القطبية: نحو إزالة الاستقطاب؟

وتشير الاتجاهات الأخيرة إلى أن التأثيرات السلبية لتعدد الأقطاب المتزايدة تسود مع تنامي الانقسامات بين القوى الكبرى. على سبيل المثال، سجل الإنفاق الدفاعي العالمي رقماً قياسياً جديداً، وتلوح سباقات التسلح الجديدة في الأفق.

وفي الوقت نفسه، في غزة والسودان وأوكرانيا، من بين بلدان أخرى، تفشل محاولات حل النزاعات أو لم تبدأ حتى الآن؛ وتعد قمة المناخ المواجهة في أذربيجان مجرد مثال واحد من العديد من الأمثلة على ضعف حل المشاكل العالمية

بشكل متزايد. أمام أعيننا، نرى السيناريو السلبي لعالم أكثر تعددًا للأقطاب يتحقق - عالم أكثر صراعًا بدون قواعد مشتركة وتعاون متعدد الأطراف فعال. وبدلاً من توليد فوائد عالمية أكثر شمولاً، فإنه يأتي مع التفتت الذي يقلص من حجم الفطيرة العالمية، مما قد يؤدي إلى ديناميكيات «الخسارة للجميع» حيث سيكون الجميع أسوأ حالاً في الأمد البعيد.

ولكن من غير الواضح ما الذي قد يبادر إلى عملية «إزالة الاستقطاب» التي قد تضع التعددية القطبية على مسار إيجابي. ويعتقد البعض أن الإصلاح التنظيمي الدولي يشكل مفتاح الحل. ويشير هذا المنطق إلى أن الانقسامات المصاحبة للتعددية القطبية الأكبر يمكن تخفيفها إذا أصبحت هياكل الحوكمة العالمية أكثر شمولاً لمراكز القوة الجديدة من خلال تشجيعها، كما قال المستشار الألماني أولاف شولتز، على «مشاركتها وتكاملها بشكل أكبر في النظام الدولي [...] للحفاظ على التعددية حية في عالم متعدد الأقطاب».

ومع ذلك، فإن الاقتراح بأن تكامل الأقطاب الجديدة وحده من شأنه أن يولد النوع المطلوب من الإجماع لإنشاء نظام يعمل لصالح الجميع ليس نتيجة محسومة مسبقًا. ما على المتشككين إلا أن ينظروا إلى القوى الخمس الكبرى التي تتمتع بمقاعد دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعجزها عن الاتفاق على حلول لأي من الصراعات الكبرى اليوم.

هذه الإصلاحات لا تكون كافية

وعلى هذا فإن الإصلاحات التي تعكس في الأغلب التغيرات في القوة المادية قد لا تكون كافية. وكما اقترح البعض، فإن الإصلاحات الإيديولوجية للنظام الدولي قد تكون ضرورية لخلق إجماع جديد بين القوى الكبرى يعود بالنفع أيضا على العالم الأوسع. وبعبارة أخرى، يزعمون أنه لكي تنجح التعددية القطبية، فقد يتعين علينا إعادة النظر في بعض قواعد ومعايير النظام.

ومع ذلك، فإن هذا يثير التساؤل حول القواعد التي يجب الحفاظ عليها في أي ظرف من الظروف، والقواعد التي هي موضع نزاع بشكل خاص، والمبادئ التي يمكن تعديلها وقد يتعين تعديلها.

لقد أصبحت بعض القواعد الليبرالية التي قيدت السيادة الوطنية أو وصفت الممارسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة موضع خلاف خاص ويعتقد البعض أن تقليصها - على الأقل في أشكالها الأكثر تدخلاً - لن يكون من الممكن تجنبه. وهذا ليس فقط بسبب المقاومة من قبل العدد المتزايد من المستبدين في العالم، ولكن أيضًا بسبب «مزاج واسع النطاق من الاستعمار الثقافي» يؤكد على السيادة على انتشار الأفكار الليبرالية. حتى الحكومات التي انخرطت منذ فترة طويلة في تعزيز الديمقراطية والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان يبدو أنها توقفت عن الإيمان بالتطبيق العالمي لهذه الأفكار.

وفي الوقت نفسه، غالبًا ما يكون من الصعب تفسير خطاب القادة من الجنوب العالمي بشأن القواعد الدولية.

ومن غير الواضح ما إذا كانوا يطالبون بمزيد من الاتساق في تطبيق القواعد الدولية القائمة أو يدعون إلى مبادئ وقواعد جديدة.

وفي حين أن لغة القادة غالبًا ما تكون غامضة في هذا الصدد، فإن الناس في العديد من أجزاء العالم لا يزالون يرون ميزة في القواعد الدولية القائمة: في جميع البلدان التي شملها الاستطلاع لمؤتمر ميونيخ للأمن في يوليو ٢٠٢٤، تعتقد الأغلبية المطلقة أن القواعد والمبادئ الدولية الحالية تمثل قيم واحتياجات معظم البلدان.

وهناك سبب وجيه للاعتقاد بأن القواعد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا تزال لها قيمة في عالم متعدد الأقطاب. بعد كل شيء، تم صياغتها لمنع نوع التفتت الذي أدى إلى حربين عالميتين والفظائع المرتبطة بها. في حين حاولت روسيا وبعض الدول ذات التفكير المماثل عرقلة التوصل إلى اتفاق

في قمة المستقبل، فإن حقيقة أن أعضاء الأمم المتحدة اتفقوا في النهاية على وثيقة ذات مغزى هي دليل واضح على الالتزام الواسع النطاق بالتعددية القائمة على القواعد في إطار الأمم المتحدة.

السياسة الروسية تهدف في المقام الأول إلى الاضطراب

إن أي جهد لإصلاح النظام القائم بطريقة تعكس تعدد الأقطاب الأكبر ولكنها لا تزال تخدم المجتمع الدولي ككل سوف يعتمد على القوى الكبرى التي تحدد مصالحها الخاصة على نطاق واسع وبنظرة بعيدة المدى - بطريقة يمكن أن نطلق عليها أيضًا «المستنيرة».

ومع ذلك، فإن قِلة من القوى القديمة والجديدة تفعل ذلك. وبعض أولئك الذين لا يزالون يحددون مصالحهم على نطاق أوسع، ومن بينهم الدول الأوروبية واليابان، يتمسكون بشدة بالأمل في الحفاظ على الوضع الراهن. وعلى هذا النحو، فإنهم يخاطرون بأن يصبحوا «المدافعين عن الملاذ الأخير لعالم الأمس». وبينما ربما شعرت الولايات المتحدة ذات يوم «بمسؤولية خاصة لتشكيل نظام ليبرالي يعود بالنفع على العالم الأوسع»، يخشى المنتقدون أنه تحت قيادة الرئيس ترامب، قد تتصرف «بنفس الطريقة الضيقة التي تستغل مصالحها الذاتية، مثل العديد من القوى العظمى عبر التاريخ».

السياسة الخارجية الروسية، التي تهدف في المقام الأول إلى الاضطراب، هي عكس التنوير. في الواقع، لا يخدم حديث موسكو عن «الأمن غير القابل للتجزئة» إلا كستار دخاني لسعيها إلى فرض مجال نفوذ روسي. وعلى الرغم من أن الصين ترغب بوضوح في أن يُنظر إلى رؤيتها للنظام الدولي - بمفاهيمها عن الأمن المشترك والتنمية المشتركة التي يتردد صداها في بعض أجزاء العالم - على أنها تسعى إلى تحقيق الصالح العام، فإن النظام الذي تسعى إليه، تمامًا مثل روسيا، هو نظام امتياز القوة الكبرى وليس المساواة السيادية. أخيرًا، يبدو أن الجهات الفاعلة الرئيسية في الجنوب العالمي أقل تركيزًا على تجنب الاستقطاب المتزايد في السياسة العالمية وأكثر تركيزًا على التكيف معه أو استغلاله.

بناء الجسور بين الشمال العالمي والجنوب العالمي

إن بناء الجسور بين الشمال العالمي والجنوب العالمي الذي التزمت به بعض هذه الدول رسميًا سيكون علاجًا مرحبًا به للغاية للاستقطاب. ولكن في العديد من هذه البلدان، فإن النهج السائد في بيئة عالمية مجزأة بشكل متزايد هو تأكيد المصالح الضيقة، وهو ما يعني غالبًا التغاضي عن حقيقة مفادها أن الدول الأصغر حجمًا لا تتمتع بهذه الفرصة.

إن ما يجعل الأمور أسوأ هو أن السعي إلى تحقيق سياسات خارجية مستنيرة في كل مكان تقريبا أصبح معرقلا بسبب الاستقطاب المحلي المتزايد والحرية السياسية المتقلصة التي تصاحبه. باختصار، يلعب الاستقطاب المحلي دورا رئيسيا في منع القادة من بناء الإجماع العالمي الضروري. والأسوأ من ذلك أن القادة قد يكون لديهم حوافز لإحباط الاتفاق الدولي - ببساطة لأنهم «يزدهرون في عالم هوبزي، معاملاتي، الكل ضد الجميع». بعبارة أخرى، قد يساعد الاستقطاب على المستوى الدولي بعض القادة على تعزيز سلطتهم في الداخل.

وبالتالي فإن الجهود العالمية للحد من الانقسامات الخطيرة بين البلدان، والحفاظ على القواعد والمعايير الأساسية، أو خلق قواعد ومعايير جديدة، والجهود الرامية إلى تنسيق الاستجابات لمجموعة واسعة من التهديدات العالمية لن تنجح إذا لم يكن من الممكن تحقيق إزالة الاستقطاب داخل البلدان.

إن السعي إلى بناء نظام أكثر سلمية واستدامة وعدالة يبدأ في الداخل.

*** بقية التقارير حول الاقطاب العالمية في العدد القادم من المرصد**

قراءة في ضوء مؤتمر ميونشن للأمن

الاتحاد الوطني والدور المحوري في المعادلة الأمنية

*سوران الداودي

يُعَد مؤتمر ميونشن للأمن أحد أهم المنتديات العالمية لمناقشة القضايا الأمنية والاستراتيجية، حيث يجتمع فيه قادة الدول وصناع القرار لمناقشة التحديات الأمنية التي تواجه العالم. ومشاركة الرئيس بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، في هذا المؤتمر ليست مجرد حضور بروتوكولي، بل تعكس الدور المحوري الذي يلعبه الاتحاد في التوازنات الأمنية والسياسية في المنطقة.ولم يأتِ الدور البارز للاتحاد الوطني الكردستاني من فراغ، بل هو نتيجة لعوامل متعددة، أبرزها:

١. المساهمة الفاعلة في الحرب على الإرهاب: لعب الاتحاد الوطني دورًا أساسيًا في التصدي للتنظيمات الإرهابية، سواء خلال المعارك ضد داعش أو من خلال الجهود الاستخباراتية والأمنية التي ساهمت في استقرار العديد من المناطق.

٢. العلاقات الإقليمية والدولية المتوازنة: يتمتع الاتحاد الوطني الكردستاني بشبكة علاقات واسعة مع مختلف القوى الفاعلة في المنطقة، سواء كانت دولية أو إقليمية. وعلى الرغم من تباين مصالح هذه القوى، فقد استطاع الحزب أن يحافظ على علاقات متوازنة معها، مما جعله طرفًا رئيسيًا في أي معادلة أمنية تتعلق بالعراق وكردستان والمنطقة بشكل عام.

٣. الدور في المعادلة السياسية العراقية: داخل العراق، يُعتبر الاتحاد الوطني قوة سياسية لها ثقلها، حيث يساهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني، خاصة في ظل المتغيرات المتسارعة التي تشهدها البلاد.

يكتسب حضور الرئيس بافل طالباني في مؤتمر ميونشن أهمية خاصة في ظل الظروف الأمنية والسياسية الراهنة. فالمؤتمر يُعقد في وقت تشهد فيه المنطقة تحديات كبرى، بدءًا من تصاعد التهديدات الأمنية، مرورًا بالتحولات الجيوسياسية، وصولاً إلى التنافس الدولي على النفوذ.

وجود قيادة الاتحاد الوطني في هذا المحفل العالمي يعكس:

- اعترافًا دوليًا بأهمية الدور الكردي في استقرار المنطقة.
- دعمًا لموقف الاتحاد الوطني كلاعب أساسي في التوازنات الإقليمية.
- تعزيزًا للعلاقات السياسية مع القوى الدولية المؤثرة، بما يخدم مصالح كردستان والعراق بشكل عام.

من خلال مشاركة الرئيس بافل جلال طالباني في مؤتمر ميونشن، يمكن استخلاص عدة رسائل سياسية:

١. التأكيد على دور الاتحاد الوطني كشريك أمني موثوق به في المنطقة، وليس مجرد فاعل محلي محدود التأثير.

٢. إظهار قدرة الاتحاد على بناء علاقات متوازنة مع مختلف القوى، حتى في ظل التناقضات الإقليمية الحادة.

٣. تعزيز مكانة الاتحاد الوطني الكردستاني كطرف محوري في رسم السياسات الأمنية والإقليمية.

يؤكد حضور الاتحاد الوطني الكردستاني، ممثلاً بالرئيس بافل جلال طالباني، في مؤتمر ميونشن للأمن أن الحزب لا يزال لاعبًا رئيسيًا في المشهد الإقليمي. فبفضل استراتيجيته المتوازنة وعلاقاته القوية، استطاع أن يثبت نفسه كشريك أساسي في مواجهة التحديات الأمنية، مما يعزز مكانته على الساحة الدولية ويضمن له دورًا أكثر تأثيرًا في مستقبل المنطقة.